أعلام المسلمين

٤٩



تأليف

مشهور حسن محمود سلمان

دار القلم
دمشق

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦٠٩٣


الإمامُ
مسلم بن الحجاج



هَـٰذَا الرَّجُـل

* «أيُّ رجل يكون هذا»؟!

إسحاق بن راهويه شيخ الإمام مسلم

* «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين».

أبو عمرو المستملي شيخ الإمام مسلم.

* «الحافظ صاحب الصحيح، الإمام المبرِّز، والمصنِّف المميِّز».

الحافظ ابن عساكر.

* «أجمعوا على جلالته وإمامته وعلوِّ مرتبته، وأكبر الدلائل على ذلك كتابه «الصحيح» الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث».

الإمام النووي.



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

«الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى، ونكت في قلوب أهل الطغيان فلا تعي الحكمة أبداً، وأنزل على رسوله ﷺ القرآن نوراً وهدى، وجعل السنة تبياناً له وتفسيراً.

وصلى الله على عبده ورسوله، ما أكرمه عبداً وسيداً، وأعظمه أصلاً ومحتداً، وأطهره مضجعاً ومولداً، وأبهره صدراً وموردا، وعلى آله وصحبه، غيوث الندى، وليوث العِدَا، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين من اليوم إلى أن يُبعثَ الناسُ غداً»(١).

أما بعد:

فقد وجدت العلماءَ عَنوا عنايةً تامة كاملة بكتاب «الجامع الصحيح» للإمام أمير المؤمنين محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، فأما كتاب مسلم «الجامع الصحيح» فإنه كتاب حافل، مليء بالفوائد العلمية، والنكات الإسنادية، وهو يشترك مع «كتاب البخاري» في عناية العلماء به، ولكن جهده المجيد لم ينل من عناية الباحثين وطلبة العلم ما حظي به الأول، وكذلك التعريف

---

(١) مقدمة «فتح الباري».

بذات مسلم من ناحية السيرة الشخصية، والحياة العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، وأثره في علوم الحديث النبوي: دراية ورواية، ومؤلفاته، و«صحيحه» منها على وجه الخصوص، فإن الناظر في المكتبة الإسلامية يكاد لا يجد ما يشفي غلّة المتخصصين في علم الحديث بشأن هذا الإمام ومنهجه في «جامعه»، بل لا يكاد يجد كتاباً شاملاً عن حياته من جميع جوانبها، نعم، كتب التراجم شحيحة في المعلومات عن سيرة هذا الإمام الشخصية، إلا أن المتمعن فيها وفي تراجم بعض علماء عصره، يخرج بصورة تكاد تكون جليَّةً عنه، أما عن حياته العلمية وجهوده الحديثية فهي مبثوثة مبعثرة في بطون الكتب المختلفة؛ مثل: كتب التراجم، والبرامج والأثبات، والمصطلح، والعلل، والرحلات، والشروح، وغيرها. ولذا لم آلُ جهداً في الرجوع لكل ما يمكن أن يفيد منه البحث، من الكتب المخطوطة التي وقعت بين يدي، والمطبوعة.

وقد اعتمدتُ في كتابي هذا على آثار الإمام مسلم عامة، وعلى «صحيحه» خاصة، فإنها غرض البحث وموضوعه، وحرصتُ على إظهار أثر هذا الإمام[1]، ودراسة مصنفاته، والعناية بـ «صحيحه» وسماته، والجهود التي قامت حوله.

ولا أُخفي على أخي القارىء أنّ ما كتبتُهُ هنا لم يزل يعاني شيئاً فيه نقص، من مثل: سرد الأحاديث المعلّقة فيه، وبيان من وصلها،

---

(١) وأصل هذا الكتاب دراسة موسوعية شاملة متخصصة اختصرت كثيراً من مباحثها وحذفت بعض فصولها لتتناسب مع منهج هذه السلسلة (أعلام المسلمين) ولعل الله سبحانه ييسر نشر تلك الفصول والمباحث في فرصة قريبة يسّر الله ذلك بعونه وكرمه.

حديثاً حديثاً. وبيان من أعلّها ونصب ميدان المناقشة معه، والرجال الذين تُكلّم فيهم في «الصحيح» والذَّبّ عنهم راوياً راوياً، وبيان المبهمات في «الصحيح»، ودراسة مصطلحات الإمام مسلم في الجرح والتعديل، وذكر الرجال الذين تَكَلَّم فيهم، ولكن.. كل مبحث من هذه المباحث يحتاج إلى كتاب ضخم مستقل، ونرجو أن نوفّق إلى ذلك، كتابةً وتأليفاً، وبحثاً وتجميعاً، وإخراج (المخطوطات) التي اعتنت بذلك، في سلسلة (مكتبة الإمام مسلم) و (كتب اعتنت بصحيح مسلم) من مثل كتب: ابن الرشيد العطار، وأبي ذر ابن سبط العجمي، وأبي الفضل ابن عمار الشهيد، والله وليٌّ ذلك، ومنه استمد العون والتسديد، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.



البَابُ الأوَّل

سِيرَةُ الإمَامِ مُسْلِم الشَّخْصِيَّةِ والعِلْمِيَّةِ

الفَصلُ الأوَّل

سِيرَةُ الإمَامِ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ الشَّخْصِيَّة

اسمه ونسبه:

هو مُسْلِم بن الحَجَّاج ـ بفتح الحاء المهملة، وتشديد الجيم الأولى بينهما ألف ـ ابن مُسْلِم ـ بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر اللام فيه وفي سابقه ـ ابن ورد بن كوشاذ، أبو الحسين[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «الفهرست» لابن النّديم: (٢٨٦) و«الفهرست» لابن خير الإشبيلي: (١٠٠ ـ ١٠٢) و«معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري: (٧٨) و«التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»: (٢/٢٥٠) و«الأنساب» للسمعاني: (١٠/١٥٥) و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٨/١٨٢) و«تاريخ بغداد»: (١٣/١٠٠) و«السابق واللاحق»: (٢٦٦) كلاهما للخطيب البغدادي و«الإرشاد»: (٣/٨٢٥ ـ ٨٢٦) رقم (٧٢٤) للخليلي و«طبقات الحنابلة»: (١/٣٣٧) لابن أبي يعلى و«المنتظم» لابن الجوزي: (٥/٣٢) و«المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل»: (٢٩١) ورقم (١٠٤٣) و«تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٤٦٨) كلاهما لابن عساكر و«جامع الأصول»: (١/١٨٧) لمجد الدين بن الأثير و«اللباب» (٣/٣٨) و«الكامل في التاريخ»: (٧/٩٥) كلاهما لعز الدين بن الأثير و«مختصر تاريخ نيسابور» للخليفة النيسابوري: (ق ٦/ب ـ ١٧/أ) و«صيانة صحيح مسلم»: لابن الصلاح (٥٦ ـ ٦٦) و«ما لا يسع المحدّث جهله» للميانشي (٢٧) و«تهذيب الأسماء =

. . . .

= واللغات»: (٢/ ٨٩) و«شرح صحيح مسلم»: (١/ ١٠) و«إرشاد طلاب الحقائق»: (١/ ١٨٨) و(٢/ ٧٧٨) كلها للنووي و«وفيات الأعيان»: (٥/ ١٩٤) لابن خلّكان و«المختصر في أخبار البشر» لأبي الفداء: (٢/ ٥١) و«تهذيب الكمال»: (٣/ ١٣٢٤) للمزي و«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٨٨) و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٥٥٧) و«دول الإسلام»: (١٤٥) و«العبر في خبر من عبر»: (٢/ ٢٣) و«الكاشف»: (٣/ ١٢٣) و«المعين في طبقات المحدثين»: (ص ١٠٣) رقم (١١٦٩) كلها للذهبي و«مرآة الجنان» لليافعي: (٢/ ١٧٤) و«البداية والنهاية»: (١١/ ٣٣) لابن كثير و«تهذيب التهذيب»: (١٠/ ١١٣) و«التقريب»: (ص ٥٢٩) رقم (٦٦٢٣) كلاهما لابن حجر و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي: (٣/ ٣٣) و«الإكمال في أسماء الرجال» للخطيب التبريزي: ترجمة رقم (١٠٢٥) و«ذيل دول الإسلام»: (٢٩/ب) للسخاوي و«طبقات الحفاظ» للسيوطي: (٢٦٠) و«التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل»: (١/ ٣٣٧) لابن باطيش و«المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للعليمي: (٢/ ٢٢١) و«المقصد الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»: ترجمة رقم (١١٤٧) لابن مفلح المقدسي و«مختصر طبقات الحنابلة» ترجمة رقم (٢٤٦) للشطي و«خلاصة تذهيب الكمال» للخزرجي: (٣٧٥) و«طبقات المحدثين» لابن عبد الهادي (٢/ ٢٨٦) و«الوافي بالوفيات» للصفدي: (٢٤/ ١٤٦) و«مفتاح السعادة» لطاش كبرى زاده: (٢/ ١١٩) و«برنامج التجيبي»: (٩٢) و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي: (٢/ ١٤٤) و«مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري: (١/ ١٢٠) و«الموسوعة البريطانية الجديدة»: (٨/ ٥٣٨ ط ٨٥ سنة ١٩٨١ م) و«كشف الظنون» لحاجي خليفة: (١٧٥، ٢٠٢، ٤٨٥، ٥٥٥، ١٠٩٩، ١١٥٩، ١١٦٠، ١٣٨٧، ١٣٩٩، ١٤٠٥، ١٤٥٣، ١٤٦٤، ١٤٦٩) و«هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١) للبغدادي و«تاريخ الأدب العربي»: (٣/ ١٧٩) لبروكلمان ومقالة الشيخ عبد المحسن العباد: «الإمام مسلم =

وهو قشيري ـ بالقاف والشين المعجمة مصغراً ـ واختلف فيه، هل هو قشيري من أنفسهم، أم من مواليهم.

قال الإمام ابن الصلاح: «من أنفسهم» [(١)]! وكثير من أهل الحديث والتراجم يقولون فيه (القشيري) مطلقاً، والصحيح أنه من «مواليهم» قال التجيبي:

«أخبرنا العلامةُ النسَّابةُ شرفُ الدِّين أبو محمد التُّوْني ـ أُعجوبةُ زمانه في حفظ الأنساب ـ بقراءتي عليه في بعض تخاريجه ومجموعاته إثر حديث وقع له مصافحة لمسلمٍ رحمه الله تعالى، قال فيه: لكأني شافهتُ فيه الإمامَ النّاقدَ أبا الحسين مسلم بن الحجاج المضري القيسي الهوازني العامري القُشَيري، مولى

= وصحيحه» المنشورة في مجلة «الجامعة الإسلامية» (سنة ٥٣، عدد ١، رجب ١٣٩٠ هـ، ص ٣٠ ـ ٥٠) والفصل الأول (الإمام مسلم وصحيحه وشروحه) من رسالة سعدون العيساوي (الإمام النووي ومنهجه في شرح صحيح مسلم) و «تاريخ التراث العربي»: (١/٢٦٣) لسزكين و «الأعلام»: للزركلي (٧/٢٢١) و «منهاج الصالحين»: (١٠٠٠ ـ ١٠٠١) لعز الدين بليق و «معجم المؤلفين»: لكحالة: (١٢/٢٣٢) و «أئمة الحديث النبوي»: (١١٩ ـ ١٢٦) للحسيني عبد المجيد هاشم ومقدمة «الكنى والأسماء»: (١٩) للطرابيشي ومقدمة «الكنى والأسماء»: (ص ١٥) للقشقري ومقدمة «التمييز»: (ص ١٠٣) للأعظمي، وغيرها كثير جداً، لا سيما كتب البرامج والأثبات وكذلك كتب المصطلح، وكتب التراجم التي خصّته بالترجمة مثل «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» للعجلوني (مخطوط) و «الإمام مسلم: حياته وصحيحه» لمحمود فاخوري، و «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» لمحمد عبد الرحمن الأحمد وقد أشرنا إلى ذلك في الهامش.

(١) علوم الحديث: (١٤) وتبعه على ذلك جُلّ المعاصرين الذين ترجموا للإمام مسلم!! ولم يتعقبه أحد ممن نكَت عليه:

قشير بن كعب أخو عقيل وجَعْدَة والحَرِيش، أولاد كَعْب أخي كِلَاب وكُلَيْب وعامر، والد البكاء واسمه ربيعة، أولاد رَبِيعَة أخي هلال ونمير وسواءة، أولاد عامر أخي مازن وعائذ ووائل ومرّة، رهط سلول، أولاد صعصعة، أخي جُشَم ونصر، أولاد معاوية أخي سعد ـ رضعاء النبي ﷺ ـ ومنبه أبي ثقيف، أولاد بكر بن هوازن، أخي سليم ومازن، أولاد منصور بن عكرمة، أخي محارب ابني خصفة، أخي عمرو أبي جَدِيْلَة، وهم فَهْم وعَدْوان، وأخي سعد أيضاً رهط غطفان وبَاهِلَة وغَنِيّ، ثلاثتهم ـ خصفة وعمرو وسعد ـ أولاد قيس بن عَيْلان ـ واسمه الناس بالنون ـ وعَيلان عبد كان لأبيه حضنة فنسب إليه، أخي إلياس جماع خندف ابني مضر، أخي ربيعة، وهما الصريحان من ولد إسماعيل، وأخي أنمار وإياد أيضاً، أربعتهم أولاد نزار بن معد بن عدنان النيسابوري الحافظ رضي الله عنه»[1].

وعلق التجيبي على هذه الفائدة النفيسة العزيزة التي استفادها من شيخه أبي محمد الدّمياطي التُّوني بقوله:

«قال فيه: مولى قشير، حسبما تقدّم، وهو حجة في هـذا الباب، والله تعالى أعلم بالصواب، وهو وليّ التوفيق»[2] ولذا ذكره في رحلته فقال: «القشيري مولاهم»[3]، وذكر الذهبي هذا احتمالاً، فقال: «فلعلّه من موالي قُشير»[4] .

---

(١) برنامج التجيبي (٩٣ ـ ٩٤) وراجع: «مستفاد الرحلة والاغتراب»: (٥٥ ـ ٥٦) و«التمييز والفصل»: (١/٣٣٥).
(٢) المصدر نفسه: (٩٤).
(٣) مستفاد الرحلة والاغتراب: (٤٥).
(٤) السير: (١٢/٥٥٨).

وعلى أية حال: فهو ـ رحمه الله تعالى ـ من قبيلةٍ من العرب معروفة، سواء كان (قشيرياً) من أنفسهم، أم من مواليهم، فهو عربيٌّ خالص النَّسَب؛ قال النووي: «القشيري نسباً، النيسابوري وطناً، عربي صليبة، وهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن»[1] وقال ابن الصلاح: «القشيري النسب، النيسابوري الدّار والموطن، عربي صليبة، أحد رجال الحديث من أهل خراسان»[2].

والقُشيري ـ بالقاف والشين المعجمة مصغراً ـ نسبة إلى (قشير)، قبيلة من العرب معروفة، سمّيت باسم جدها: قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، لا قشير بن حرب (بطن من سليم)، وإلى قبيلة مسلم ينسب الشيخ عبد الكريم الصوفي، مؤلف «الرسالة القشيرية» المشهورة[3].

موطنه:

استوطن ـ رحمة الله تعالى عليه ـ أعلى الزّمجار بنيسابور، وكان مسكنه بها[4]، وهي إذ ذاك من المراكز العلمية المهمة، لا سيما في علم الحديث والرواية، وقد اشتهرت بعلوّ أسانيدها، حتى وصفها الإمام الذّهبي بقوله: «دار السنّة والعوالي»[5].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠/١).

(٢) صيانة صحيح مسلم: (٥٦) جاء في «الأساس»: (٢٥٧) مادة (ص ل ب): «ومن المجاز: عربي صليب: خالص النسب: وامرأة صليبة كريمة المنصب عريقة» وانظر: «تاج العروس» (٢٣٨/١).

(٣) راجع: «التمييز والفصل»: (١٣٥/١) و«إضاءة البدرين» (لوحة ١١/ب).

(٤) مختصر تاريخ نيسابور: (ق ١٦/ب).

(٥) الأمصار ذوات الآثار: (٢٠٥) وعنه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»: (٦٦٦).

وتخرج منها أئمة لا يحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء، إذ ترجم الإمام أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في كتابه «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» لـ (١٦٧٨) عالماً، فهي كما قال ياقوت الحموي: «معدن الفضلاء، ومنبع العلماء»[١].

ونَيسابور تقع بين مشهد وهَرَاة، وهي بفتح النون، من أعظم مدن خراسان، وأشهرها، وأكثرها أئمة من أصحاب أنواع العلوم، قال الحافظ عبد القادر الرهاوي: «أمهات مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة».

وقيل أيضاً: «إنّ العلم شجرة، جذورها في مكة والمدينة، ونُقِل ورقُها إلى العراق، وثمرها إلى خراسان».

والذي يهمّنا من مدائن خراسان: (نيسابور)، بينها وبين سرخس أربعون فرسخاً، وتقع في الشمال الشرقي لهذه المدينة مدينةُ (طوس).

وإنما قيل لها (نَيسابور) لأنّ سابور لما رآها، قال: يصلح أن يكون هنا مدينة، وكانت قصباً، وأمر بقطعه، وأن تبنى مدينة، فقيل: (نيسابور) إلى القصب[٢].

وجاء في وصف نيسابور حديثاً: بلدة في خراسان بإيران، ارتفاعها عن البحر (٣٩٢٠) قدم، تقع على بعد (٥٠) ميلاً غربيّ مشهد، قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم. في إحدى أخصب مقاطعات إيران. التي تنتج غلالاً كثيرة. وقطناً كثيراً[٣].

(١) معجم البلدان: (٥/٣٣١).

(٢) راجع: المصدر السابق و«آثار البلاد»: (٤٧٥ - ٤٧٧) و«تهذيب الأسماء واللغات»: (٤/١٧٨)، وقيل غير ذلك، انظر: «معجم البلدان»: (٤/٨٥٧) و«بلدان الخلافة الشرقية»: (٤٢٤) و«اللباب»: (٣/٢٥٢) و«وفيات الأعيان»: (١/٦٢) و«الموسوعة البريطانية»: (١٦/٤٦٢).

(٣) الموسوعة البريطانية: (١٦/ ٤٦٢) و«الموسوعة العربية الميسرة»: (١٨٦٦).

ولادتــه:

اختلف المؤرّخون في ولادة الإمام مسلم، على الرغم من اتفاقهم على سنة وفاته، حتى قال ابن خلكان: «ولم أرَ أحداً من الحفّاظ ضبط مولده»[1].

وينحصر خلافهم في أربعة أقوال هي:

الأوّل: إنّ ولادته سنة (٢٠١ هـ)، وهو مفاد قول الذهبي في «العبر» إذ ذكر أن مسلماً توفي «وله ستون سنة»[2]، ووافقه ابن العماد الحنبلي، إذ نقل كلام الذهبي في «العبر» ولم يتعقّبْه بشيء[3].

الثاني: إنّ ولادته سنة (٢٠٢ هـ)، ذكره بروكلمان وسزكين، ونص عبارتيهما: «ولد سنة ٢٠٢ هـ، وقيل سنة ٢٠٦ هـ»[4] وإلى هذا ذهب صاحب ترجمة الإمام مسلم في «دائرة المعارف الإسلامية»[5]، ويلاحظ أنهم أوردوا الأوّل أصلاً، والثاني تبعاً مصدراً بـ (قيل) التي تفيد التضعيف، مع ملاحظة أن هذا القول ذكره ابن خلكان في معرض الشك، ثم صرّح بأنه تبيّن له أن الصحيح على خلافه.

---

(١) وفيات الأعيان: (٥/١٩٥) ومقدمة «تحفة الأحوذي»: (١/١٢٣).

(٢) العبر: (٢/٢٣) وعنه العراقي في «التبصرة والتذكرة»: (٣/٢٥٥).

(٣) راجع: «الشذرات»: (١/١٤٥).

(٤) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٧٩) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٦٣).

(٥) وكذا من ترجم له في «الموسوعة البريطانية»: (٨/٥٣٨)، ويقابله بالميلادي سنة (٨١٧ م).

الثالث: إنّ ولادته سنة (٢٠٤ هـ)، أورده ضمن أقوال الذهبي[١]، وجزم به ابن كثير وابن حجر والسيوطي إذ قال: «... لأن في سنة خمس ـ أي: ومائتين ـ كان عمر مسلم سنة» وابن أبي الفتوْح وابن تغري بردي[٢]، وقيل فيه: «وهو المشهور»[٣] و «هو المعروف»[٤] إلا أنه «قول مرجوح»[٥].

الرابع: إنّ ولادته سنة (٢٠٦ هـ)، وبه قال الحاكم وذلك فيما سمعه من ابن الأخْرَم: «توفي مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله ـ عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين، لخمس بقين من رجب، سنة إحدى وستين ومئتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة»[٦].

ووجهه أنَّ مسلماً توفي سنة (٢٦١ هـ) اتفاقاً، ونص الحاكم على أنه كان ابن خمس وخمسين، فيكون مولده سنة ست على الراجح، ولذا قال ابن الصلاح بعد أن ذكر تأريخ وفاته ما نصه:

«لكن تأريخ مولده، ومقدار عمره، كثيراً ما تطلب الطلاب علمه فلا يجدونه، وقد وجدناه ولله الحمد، فذكر الحاكم أبو

---

(١) راجع: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٥٨) و «الكاشف»: (٣/١٢٣) و «تذكرة الحفاظ»: (٥٨٨).

(٢) راجع: «البداية والنهاية»: (١١/٣٤) و «تهذيب التهذيب»: (١٠/١١٤) و «النجوم الزاهرة»: (٣/٣٣) و «إضاءة البدرين»: (لوحة ١٢/أ) و «تدريب الراوي»: (١/٩١).

(٣) راجع: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»: (٣٥).

(٤) التبصرة والتذكرة: (٣/٢٥٥) وإضاءة البدرين (لوحة ١٢/أ).

(٥) راجع: «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه»: (٣٨).

(٦) راجع: « صيانة صحيح مسلم»: (٦٤) و «شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/١١).

عبدالله بن البَيِّع الحافظ في كتاب «المُزَكين لرواة الأخبار» أنه سمع أبا عبدالله بن الأخْرَم الحافظ يقول: . . .» وساق نصّ عبارته السابقة، وعقب عليها بقوله: «وهذا يتضمّن أنّ مولده في سنة ست ومئتين، والله أعلم»[1].

وهذا هو الراجح في نظري، لأنّ أوّل من ذكر سَنَةَ وفاتِهِ، وتقدير عمره ـ ابنُ الأخْرَم (المتوفّى سنة ٣٤٤ هـ)، صاحب «المستخرج على صحيح مسلم» ـ ونقله عنه تلميذه الحاكم (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) في كتابيه «علماء الأمصار» و«المزكين لرواة الأخبار»، وعن الأول نقل ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) وابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١ هـ)، وقال: «إنه تملك من نفس النسخة التي نقل منها شيخُه ابنُ الصلاح»[2]، وعن كتاب الحاكم الثاني «المزكين لرواة الأخبار» نقل ابن الصلاح والنووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

هذا الذي رجّحته هو الذي صححه ابن حجر في «المقدمة» فقال فيه: «وهو الأصح»[3] وطاش كبري زاده، فقال: «والصحيح أنه ولد في سنة ست ومئتين»[4]، وصححه جماعة من الباحثين المتأخرين[5].

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (٦٤) و«مقدمة تحفة الأحوذي»: (١/١٢٣).
(٢) وفيات الأعيان: (٥/١٩٥).
(٣) إضاءة البدرين: (لوحة ١٢/أ).
(٤) مفتاح السعادة: (٢/١٢٠).
(٥) انظر ـ مثلاً ـ: «الإمام مسلم: حياته وصحيحه»: (٣٨) و«الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه»: (٦) و«الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»: (٣٥) و«أئمة الحديث النبوي»: (١١٩).

ويتأيّد هذا الترجيح إذا علمنا أنّ ابن الأخرم والحاكم وابن الصلاح والنووي ممن اشتدت عنايتُهم بالإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ ومصنّفاته، وهذا أدعى إلى التحقيق والتدقيق، والله تعالى أعلم.

ومهما يكن من اختلاف في تحديد العام الذي ولد فيه الإمام مسلم، فإن الأقوال تواردت على أنه ولد بعد المئتين، ويكون حينئذ قد عاش في ذلك العصر الذي تميز بوجود كبار العلماء وجبال النقاد، أمثال الإمام البخاري والإمام أحمد وابن معين وغيرهم ممن كان لهم الأثر الفعال في خدمة السنّة النبويّة والمحافظة عليها بتدوينها.

ومن الجدير بالذكر أن ولادة الإمام مسلم كانت في خلافة المأمون، ولا بد أن نذكر هنا أن بني طاهر كانوا قد حكموا خراسان ـ ومن مدنها نيسابور ـ منذ سنة (٢٠٥ هـ ـ ٨٢٠ م) حكماً فعلياً، وإن كانوا تابعين للعباسيين في ظاهر الأمر.

نشأته وأسرته:

نشأ الإمام مسلم في بيت علمٍ وجاهٍ، فقد كان والده متصدّراً لتربية الناس وتعليمهم، قال تلميذ الإمامِ مسلمٍ: محمدُ بن عبد الوهاب الفرّاء (المتوفّى سنة ٢٧٢ هـ): «وكان أبوه الحجاج بن مسلم من المشيخة»[1].

---

(١) تاريخ دمشق (١٦/ ق ٤٧٠) ـ ولفظه: «وكان أبوه من مشيخة أبي رضي الله عنهما» ـ و «تهذيب التهذيب»: (١٠/ ١١٥).

ولا شك أنه كان لوالده أثر عليه، ودافعٌ له نحو طلب العلم، والتزام حلقات التعليم، إذ كان من عادة ذلك العصر أن يبعث الآباءُ بأبنائهم إلى الكتّاب لتعلّم القرآن الكريم وحفظه، وما يلزم ذلك من علوم اللغة العربية، ولا أظن مسلماً ـ رحمه الله ـ شذّ عن ذلك المنهج.

ولم تسعفنا المصادر التي ترجمت لهذا الإمام بالصّورة التفصيلية عن حياته العائلية ولا عن أسرته ولا عن طفولته، إلا ما ورد في جميعها من أن كنيته «أبو الحسين» وهذا يفيد أنه تزوّج، ولكن هل تدل هذه العبارة على أنّ له ولداً يدعى «الحسين»؟ هذا سؤال نجد الجواب عليه في قول الحاكم: «رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره»[1] وقوله: «ولم يُعْقِبْ ذَكَراً»[2]، فهو إذاً ذو عائلةٍ تتكون من مجموعة من البنات، ولم يرزقه الله سبحانه ذكوراً، ويؤيد أنه ذو عائلة ما ورد في ترجمته: من أنه عُقِدَ له «مجلس للمذاكرة، فَذُكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت. فقيل له: أُهديت لنا سَلَّةٌ فيها تمر. فقال: قدّموها إليّ، فقدموها إليه، . . . .»[3] ولا شك أن سكان الدار كان معظمهم ـ إن لم يكونوا كلُّهم ـ يشكلون أُسرته المؤلّفة من زوجته وبناته.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٧٠).

(٢) معرفة علوم الحديث: (٥٢) وهو أدق من كلام الميانجي في «ما لا يسع المحدث جهله»: (٢٧): «ولم يُعْقِب»!! فلعل كلمة (ذكراً) سقطت عليه، أو على ناسخ أصله، والله أعلم.

(٣) تاريخ بغداد (١٣/١٠٣) وصيانة صحيح مسلم: (٦٦) والسير: (١٢/٥٦٤).

وزوجة الإمام مسلم ابنة عبد الواحد الصفَّار، قال الحاكم: حدثنا محمد بن صالح بن هانىء سمعتُ أحمد بن سلمة يقول: «بكَّرتُ يوماً على عبد الرحمن بن بشر في تـزويج أُختِ امـرأةِ مسلم بن الحجاج، فرأيتُه في المسجد، فقال: ما بكَّر بك اليوم؟ قلتُ: عبد الواحد الصّفار سألني أن أجيئك لتُزَوِّجَ ابنتَهُ. فقال: ما حضرتُ تزويجاً قط، إذا كان في وقت قولهم للخاطب: قبلتَ هذا النّكاح ولها من المهر عليك كذا وكذا. فإذا قال: نعم، قلتُ في نفسي: شقيتَ شقاء لا تسعدُ بعده أبداً»[1].

فهذا الخبر يدلُّنا على مكانة امرأة مسلم وأهلها عنده، إذ أرسل تلميـذاً من تلامـذته (أحمـد بن سلمة) إلى شيـخٍ من شيوخـه (عبد الرحمن بن بشر) عند تزويج أخت امرأته، وظاهره يفيد أن صهره من المشاركين في العلم، وله مع أهله علاقة وصِلَة.

مهنتـــه:

عاش الإمام مسلم من كسب يده، فكان لـه متجر بخـان محمش[2]، يبيع فيه البَـزَّ، قال محمـد بن عبد الـوهاب الفـراء (ت ٢٧٢ هـ): «كان رحمه الله بزَّازاً»[3] فهو «صاحب تجارة»[4].

ولم تقتصر مهنتُه على بيع البَزّ، بل كانت «له أملاك وضياع

(١) سير أعلام النبلاء: (١٢/٣٤٣).

(٢) السير: (١٢/٥٧٠) ومختصر تاريخ نيسابور: (ق ١٦/ب).

(٣) التهذيب: (١٠/١١٥)، والبزّاز: بائع الثياب، أو متاع البيت عامة من الثياب ونحوها.

(٤) العبر: (٢/٢٣) وشذرات الذهب: (١/١٤٥).

وثروة بأُسْتُواء[1]، وكان يعيش منها»[2].

وفي هذا حسن اختيار منه لمهنته لسببين:

الأوّل: كانت نيسابور آنذاك دائمة التجارة، وفي بيع البزّ فيها دَرّ عليه بثروة طائلة، قال ابن حوقل في وصف نيسابور:

«ويرتفع منها من أصناف البزّ وفاخر الثياب ما ينقل إلى بلاد الشام، وبعض بلدان الترك، لكثرته وجودته، ولإيثار الملوك لكسوته»[3].

الآخر: تلك الأملاك والضّياع ساعدته على حسن استخدام الثروة الطائلة التي كانت تدرّها، وكان لها أثر هام في تفرّغه في طلب العلم، واتّساع رحلاته العلمية فيما بعد وتكرارها إلى الأساتذة والشيوخ والعلماء الذين تناثروا في مختلف الأمصار والأصقاع.

ولم تكن التجارةُ عائقةً له عن تعليم الناس، بل كان ـ رحمه الله تعالى ـ يحدّث الناس في متجره، قال الحاكم النيسابوري:

«وسمعتُ أبي يقول: رأيتُ مسلم بن الحجاج يحدّث بخان محمش»[4].

---

(١) أُسْتُواء ـ بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة وواو وألف ـ: كورة من نواحي نيسابور، تشتمل على ثلاث وتسعين قرية. انظر: «معجم البلدان»: (١/ ١٧٥).

(٢) العبر: (٢/ ٢٣) ومختصر تاريخ نيسابور (١٦/ب) وشذرات الذهب: (١/ ١٤٥).

(٣) دائرة معارف القرن العشرين: (٥/ ٤٣٥).

(٤) السير: (١٢/ ٥٧٠).

شمـائلــه:

كان رحمه الله تعالى عالي الهمّة، كثير النشّاط، ذا صبر في الطلب والتحصيل، وليس أدلّ على ذلك من كثرة رحلاته وتطوافه في البلدان الإسلامية، كما سيأتي في الفصل القادم إنّ شاء الله سبحانه.

ويدل أيضاً على علوّ همته، وصبره ونشاطه: بحثُهُ الطويل عن حديث حتى استغرق منه ليلة بتمامها، وقيل: إن وفاته كانت بسبب غم أصابه لعدم عثوره على هذا الحديث، فقد كان ـ رحمه الله ـ في مجلس مذاكرة، وذُكر الحديث، فرجع إلى بيته، وأقفل غرفته، وأسرج السراج، وبات ليلته يبحث عنه، فأصبح متوفى رحمه الله تعالى.

قال ابن الصلاح: «وكان لموته سبب غريب، نشأ عن غمرةٍ فكريّة علميّة» ثم ذكر بإسناده إلى الحاكم قوله:

«سمعتُ أبا عبدالله محمد بن يعقوب سمعتُ أحمد بن سلمة يقول: عُقِد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فَذُكر له حديثُ لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السِّراجَ، وقال لِمَنْ في الدار: لا يدْخلنَّ أحدٌ منكم هذا البيت، فقيل له: أُهديت لنا سَلَّةٌ فيها تمر، فقال: قدموها إليَّ، فَقَدموها، فكـان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة، يمضغها، فأصبح وقد فَنَى التمر، ووجد الحديث» قال الحاكم: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات»[1].

(١) صيانة صحيح مسلم: (٦٥ ـ ٦٦) وانظر: «تاريخ بغداد»: (١٠٣/٣) و «المنتظم»: (٣٢/٥ ـ ٣٣).

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ كثيرَ الإحسان إلى الناس، حتى نُعِتَ بـ «محسن نيسابور»[1]، وساعده على ذلك أملاكه وضياعه وتجارته.

وصفه عبد السلام المباركفوري بقوله: «لقد كان أبيَّ النفس، عفيفها، حتى أنه لم يقبل منَّةً من أحدٍ»[2].

ووصفه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين» بـ: «أنه ما اغتاب أحداً في حياته، ولا ضرب ولا شتم»[3] ولا عجب من ذلك، فإنه كان له ـ رحمه الله ـ ملكة حسنة، ويضع الأشياء في مواضعها، فهو يتّصف بما وصف به أهل نيسابور من أنهم «أهل رئاسة وسياسة، وحسن ملكة، ووضع للأشياء في مواضعها»[4].

وبالجملة فإن «مناقبه مشهورة، وسيرته مشكورة»[5] وهو كما قال فيه تلميذه محمد بن عبد الوهاب الفراء: «ما علمتُه إلا خيّراً، وكان برّاً، رحمنا الله وإياه»[6].

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ إماماً ثقةً، جليلَ القدر، من كبار العلماء يتسم بالورع والعبادة، والعلم الواسع، والاحتياط لدينه، لذلك عظم في أعين الناس، وعلت منزلتُهُ، وسمت مكانتُه.

---

(١) العبر: (٢/٢٣) وقد وصف الجُنيد ـ كما في «السير»: (١٤/ ٦٩) ـ أهل خراسان عامة أنهم أعطوا القلب والسخاء.

(٢) سيرة الإمام البخاري: (٣٩٣).

(٣) فتح الملهم: (١/١٠٠).

(٤) القصد والأمم: (٣١) لابن عبد البر.

(٥) مرآة الجنان: (٢/١٧٤).

(٦) تاريخ دمشق (١٦/ ق ٤٧٠) وتهذيب التهذيب: (١٠/١١٥) وفيه بدل من (براً): «بزازاً»!!

وكان إلى جانب ذلك شجاعاً صدوقاً وفياً، يقف إلى جانب الحق وأهله في الشدائد والملمات. لقد وقف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى جانب الإمام البخاري ينصره ويؤازره، ويذود عنه، متحدّياً في ذلك الموقف النبيل خصومَ البخاري، ولم يبال بما لهم من نفوذٍ وقوّةٍ وسلطانٍ.

فمن مواقفه التي برز فيها إباؤه وكرامته: أنه «كان يوماً في مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرّداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه، وبعث بها على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلّف عنه وعن زيارته»[1].

وهذه القصة والتي قبلها ـ التي قيل فيها: إنها سبب وفاته ـ تدلنا على أن الإمام مسلماً أخلص لعلمه كل الإخلاص، وأنه وهب له حياته، وأنفق أوقاته في سبيله، وهو المعيار في مواقفه من الناس، حباً وبغضاً، صلةً وهجراً، مع أدبٍ جمٍ، بحيث لا يشتم ولا يغتاب.

قال نجم الدين الطوفي ـ رحمه الله ـ في «شرح الأربعين» في سبب تلقيب البخاري ومسلم بـ «إمامَيْ المحدثين» ما نصه: «هو باعتبار ما كانا عليه من الورع والزهد، والجد والاجتهاد في تخريج

---

(١) تاريخ بغداد: (١٣/ ١٠١) وتاريخ دمشق: (١٦/ ق ٤٧٢). وبين الإمامين مسلم والدارقطني: (١٢ ـ ١٣) بتصرف يسير.

الصحيح والتصريح به في كتابيهما، حتى ائتم بهما في التصحيح كل من بعدهما»[1].

أما صفاته الخَلْقِيّة والجسمية، فورد فيها قولُ الحاكم:

«سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدّث في خان محمش، فكان تامَّ القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه»[2] ورآه بعضهم في المنام «شيخاً أبيض الرأس واللحية، حسن الوجه، عليه رداء حسن، وعلى رأسه عمامة قد أرخاها بين كتفيه»[3] وهو وصف يتناسب مع حال الإمام مسلم وثرائه ويساره، وما تركه وقاره ورزانتُهُ في نفوس الناس.

وفـاتــه:

توفي الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ عشيـة يوم الأحـد، الخامس والعشرين من رجب سنة إحدى وستين ومئتين هجرية، السادس من مايو سنة خمس وسبعين وثمان مئة ميلادية، وعمره خمس وخمسون سنة على الصحيح من أقوال أهل العلم «في حدّ الكهـولة»[4] ودفن يـوم الاثنين ومقبرتـه في رأس ميدان زيـاد، بنصر آباد ظاهر نيسابور[5]، وكان قبره يزار، فقد ذكر ذلك الذهبي

---

(١) نقلاً عن كتاب «حياة البخاري»: (١١).

(٢) السير: (١٢/ ٥٧٠) والتهذيب (١٠/١١٥) والمنتظم: (٥/٣٢) ومقدمة «تحفة الأحوذي»: (١/ ١٢٢).

(٣) تاريخ دمشق (١٦/ ق ٤٧١).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٣/٨٢٥ ـ ٨٢٦).

(٥) راجع: «طبقات الحنابلة»: (١/ ٣٣٩) و«تهذيب الأسمـاء واللغات»: (٢/ ٩٢) و«البداية والنهاية»: (١١/ ٣٤) و«وفيات الأعيان»: (٥/ ١٩٥) =

وابن عبد الهادي وابن الصلاح[1]، والأولان توفيا في القرن الثامن الهجري.

وقد تقدمت الإشارة آنفاً إلى سبب وفاته[2]، وأنها كانت ناتجةً عن غمرة فكريّة علمية في البحث عن حديث حتى وجده ـ وهكذا العلماء رحمهم الله تعالى. فإنهم بنوا لنا هذه الأمجاد بجهودهم ودمائهم، ولحومهم، ونور عيونهم، وشُعلة عقولهم ـ بين الكتب والدفاتر، وغفل عن نفسه، فكان يتناول تمراً بجانبه، فمرض ولعل ذلك كان سبباً من كثرة الإجهاد، وعسر الهضم، وتوفي بسبب ذلك.

رحم الله مسلماً رجلًا أخلص للعلم، فوفّقه الله فيه، وأبلغه درجة من الدرجات العالية، التي لا يصل إليها إلا المخلصون ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾.

= و«مستفاد الرحلة والاغتراب»: (٥٦) و«ما لا يسع المحدث جهله»: (٢٧) و«صيانة صحيح مسلم»: (٦٤) و«مختصر تاريخ نيسابور»: (ق ١٦/ب) و«فهرس ابن عطية»: (٦٨) و«التبصرة والتذكرة»: (٣/٢٥٥) و«الوفيات»: (١٨٥) لابن قنفذ.

(١) راجع: «صيانة صحيح مسلم»: (٦٦) و«السير»: (١٢/٥٨٠) و«التذكرة»: (٥٩٠) و«طبقات المحدثين»: (٢/٢٨٩).

(٢) راجع صفحة (٢٦).

الفصل الثاني

حياة الإمام مسلم بن الحجاج العلمية

طلبه للحديث:

أقبل الإمام مسلم على سماع الحديث وحفظه وطلبه منذ صغره، فها هو الإمام الذهبي يقول: «وأوّل سماع مسلم سنة ثماني عشرة ومئتين»[1]، وكان عمره آنذاك اثنتي عشرة سنة، ولا شك أنه بدأ طلب العلم تحت إشراف والده، إذ كان ـ كما قدمنا ـ من مشيخة العلم، ويكون بالتالي قد طاف أولاً على شيوخ بلده ـ وهم المورد الأقرب ـ وسمع من كثير من أئمتهم، من مثل: يحيى بن يحيى بن بكير التميمي النيسابوري (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ)، وكان هذا الإمام هو أوّل من سمع منه، في سنة ثمان عشرة[2]، وحجّ في سنة عشرين وهو أمرد، فسمع بمكة من القعنبي، فهو أكبر شيخٍ له[3].

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٥٨٨) وطبقات المحدثين (/٢٨٦).

(٢) «السير»: (١٢/ ٥٥٨).

(٣) المرجع السابق.

ومِمن سمع منه بنيسابور: إسحاق بن راهويه (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ)، وقتيبة بن سعيد (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ)[١].

ولعله سمع منهما ومن غيرهما من أهل بلده في هذه الفترة المبكرة في طلبه للعلم، إذ أنه في طريق رجوعه من الحج «سمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة وأسرع إلى وطنه»[٢]، ومكث فيها قرابة عشر سنوات، «ثم ارتحل بعد أعوام قبل سنة الثلاثين»[٣]، ولا شك أنه أدام الاختلاف إلى شيوخ بلدته ـ سواء بنيسابور خاصة أم بخراسان عامة ـ ينهل منهم، ويأخذ عنهم، في حالة وجوده في بلده، وعند قدومه من أسفاره ورحلاته في طلب العلم.

شخصيته العلمية

كما أن مسلماً ـ رحمة الله تعالى عليه ـ بدأ بسماع الحديث منذ الثانية عشرة من عمره. فما زالت هذه الرغبة تنمو وتزداد فيه، كذلك كان حريصاً على تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة علل الحديث والاطلاع على أحوال رواة الحديث ومعرفة عدالتهم وضبطهم وأمانتهم وصدقهم ومعيشتهم ومسكنهم ومولدهم ووفياتهم ولقائهم فيما بينهم، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، ومعرفة اتّصالها

---

(١) راجع: «صيانة صحيح مسلم»: (٥٧) و«المنتظم»: (٥/٣٢) و«اللباب»: (٣/٣٨).

(٢) السير: (١٢/٥٥٨).

(٣) المرجع نفسه.

وانقطاعها، والبلوغ بالفنون الحديثية إلى أسمى مكانتها، وخلاصة القول إن مسلماً كان مغرماً بهذه الأمور كلها منذ البداية، ومع مرور الأيام وانقضاء الليل والنهار كانت هذه الأفكار تترسخ في قلبه وتتقوّى.

فاتّسمت «شخصيّة الإمام مسلم بالبحث العلمي الجاد، ولم تتح له ظروف عصره أن يظهر بما ظهر به الإمام البخاري من الجاذبية العلمية العنيفة، والبروز الحاد، ولكنه مع ذلك استطاع أن يلفت الأنظار إليه بشدّة حينما أظهر «صحيحه» الذي أصبح صنو «صحيح البخاري»، وأصبح به ثاني اثنين في جمع الصحيح من الحديث»[1].

رحلاته:

كان فيض العلم فيما يتصل بالحديث وفنونه ينهل منه كل طالب، فالتمس الإمام مسلم تحصيل ما يمكن تحصيله، وجدَّ واجتهد في طلب العلم، ورحل في سبيل ذلك رحلاتٍ عديدةً إلى كثير من الأمصار والأقطار، «طاف خلالها البلاد الإسلامية عدّة مرات»[2] فضم إلى علم بلده علوم البلاد الأخرى، حتى أصبح من حملة التراث الإسلامي بكل ألوانه وصوره، فهو ـ رحمه الله ـ كما يقول الإمام النووي: «أحد الرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان»[3]، وساعده على ذلك فرط ذكائه، وعلو همّته، وماله الوفير الذي جمعه من ضياعه وتجارته، وامتازت رحلاته هذه بأنها

---

(١) أئمة الحديث النبوي : (١١٩).

(٢) تاريخ التراث العربي: (١/ ٢٦٣).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٩١).

«واسعة»[1]، استطاع من خلالها أن يلقى جماعةً من المحدّثين وجهابذتهم وأساطينهم، وكبار رجال السنة، إذ كانت رحلاته إلى مختلف البلدان، ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: ـ رحلته إلى الحجاز:

ابتدأت رحلات الإمام مسلم بالحجاز، وكانت في سنٍّ مبكرة، إذ كانت وعمره أربعة عشر عاماً، في سنة عشرين ومئتين، وكان إذ ذاك أمرداً، وكانت لأداء فريضة الحج[2] واستطاع من خلال هذه الرحلة أن يدرك ـ بالشيوخ والأساتذة الذين لقيهم فيها ـ إسناداً عالياً، قال غير واحد من مترجميه: «وسمع بالحرمين»[3]، أي: المدينة ومكة، وفصَّل ذلك الذهبي والنووي فقالا: «وبالحجاز: سعيد بن منصور وأبا مصعب الزهري وغيرهما»[4].

وسمع بالمدينة إسماعيل بن أبي أويس (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ) وغيره[5].

وسمع بمكة من القعنبي (المتوفى سنة ٢٢١ هـ)، فهو أكبر شيخ له، وكان سماعه من سعيد بن منصور (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ) بها أيضاً وسمع بها من غيرهما[6].

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (٥٦).
(٢) راجع: «السير»: (١٢/٥٥٨) و«العبر»: (٢/٢٣).
(٣) البداية والنهاية: (١١/٣٣) والمراجع السابقة.
(٤) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩١) و«صيانة صحيح مسلم»: (٥٧).
(٥) المنتظم: (٥/٣٢).
(٦) المرجع السابق.

ثانياً: ـ رحلته إلى العراق:

رحل الإمام مسلم إلى العراق، وطاف على أشهر مراكزها الحديثية، وهي:

أ ـ البصرة: سمع بها من القعنبي وغيره[1]، ولعل سماعه هذا كان في أثناء رحلته إلى الحج أو عودته منه، وعلى أيّة حال فقد ذكر جماعة في ترجمة أحمد بن سلمة (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ) أنه «رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة»[2] وهذا مشعر بأنه خَصّها بالرّحلة، ولا يبعد هذا، فإنه ارتحل قبل الثلاثين ومائتين ـ بعد بضعة سنين من حجّه ـ رحلة واسعة إلى البلاد الإسلامية، ولا يبعد أن تكون العراق من ضمنها.

وسمع بها من علي بن نصر الجهضمي، قال الحاكم في «تاريخ نيسابور» في ترجمة (محمد بن رافع): «قال أحمد بن سلمة: كنتُ أنا ومسلم عند علي بن نصر الجهضمي، فقال مسلم: لا أعلم اليوم أحداً أعلم بحديث أهل البصرة من علي بن نصر؛ قال أحمد: فقلت لعلي: تعرف، وذكر له حديث: «كان يُعجبه إذا خرج لحاجته أن يسمع: يا راشد! يا نجيح!..»، فتعجّب، فقال له مسلم: إن محمد بن رافع ثقة مأمون، صحيح الكتاب»[3].

ب ـ بلخ: رحل إليها بصحبة رفيقه أحمد بن سلمة، كما

---

(١) المنتظم: (٣٢/٥).

(٢) «تذكرة الحفاظ»: (٦٣٧) و«السير»: (٣٧٣/١٣) و«طبقات علماء الحديث»: (٣٤٢/٢).

(٣) النكت الظراف: (١٨١/١ ـ ١٨٢).

تقدم، وكانت رحلتُهُ هذه إلى قتيبة بن سعيد (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ)، ورحلته هذه كانت رحلة مستقلة، قال الخطيب البغدادي في ترجمة (أحمد بن سلمة): «رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة»[1] وكان أحمد سبب هذه الرحلة، كما سيأتي في ترجمته عند ذكر تلاميذ الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

جـ ـ بغداد: «قدم بغداد غير مرة وحدّث بها»[2] ومرّ بها حين ذهابه إلى مصر والشام والحجاز والعودة منها، و«آخر قدومه بغداد كان في سنة تسع وخمسين ومئتين»[3] أي: قبل وفاته بسنتين.

ويلاحظ أن قدومه لبغداد كان للتعلّم والتعليم معاً، فقد سمع بها جماعةً من كبار المحدثين، مثل: الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١ هـ) وخالد بن خداش (المتوفى سنة ٢٢٣ هـ) وأحمد بن منيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وغيرهم[4].

وممن سمع منه من أهلها، وروى عنه: يحيى بن صاعد (المتوفى سنة ٣١٨ هـ) ومحمد بن مخلد (المتوفى سنة ٣٣١ هـ) وغيرهم[5]، ولعل تعليمه كان في رحلاته الأخيرة، وتعلّمه في رحلاته الأولى، ولا يبعد أن يقع الأمران في رحلةٍ واحدة.

---

(١) تاريخ بغداد: (٤/١٨٦).

(٢) «تاريخ بغداد»: (٣/١٠١) و«طبقات الحنابلة»: (١/٣٣٧) و«وفيات الأعيان»: (٥/١٩٤).

(٣) «طبقات الحنابلة»: (١/٣٣٧) و«تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٤٦٩) و«وفيات الأعيان»: (٥/١٩٤) و«شذرات الذهب»: (١/١٤٤).

(٤) راجع: «المنتظم»: (٥/٣٢) و«طبقات الحنابلة»: (١/٣٣٧).

(٥) «تاريخ بغداد»: (١٣/١٠١) و«طبقات الحنابلة»: (١/٣٣٧).

د ـ الكوفة: سمع بها من أحمد بن يونس (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ) وجماعة[١]، وذكر ابن الجوزي[٢] أنه سمع بها من «حفص بن غياث»!! ولعل سقطاً وقع في الكتاب، لأن المذكور متوفى سنة (١٩٤ هـ) أي: قبل ولادة الإمام مسلم، والصواب (عمر بن حفص بن غياث) (المتوفى سنة ٢٢٢ هـ)، وهذا مذكور ضمن شيوخ الإمام مسلم رحمه الله تعالى[٣].

وقد سمع بالعراق من جماعة غير المذكورين، مثل: عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري البصري، نزيل بغداد (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ) وخلف بن هشام البزّار المقرىء البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٩ هـ) وسُرَيْج بن يونس المروزي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ) وسعيد بن محمد بن سعيد الجَرْمي الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ)، وغيرهم كثير جداً[٤].

ثالثاً: الرّي، دخلها أكثر من مرّة، سمع بها من محمد بن مهران الجَمَّال[٥] (المتوفى سنة ٢٣٩ هـ) وأبي غسان محمد بن

---

(١) «السير»: (١٢/٥٥٨)، وسمع بالكوفة من (عُبيد بن يَعيش ت ٢٢٩ هـ) إذ هو كوفي، وذكر الذهبي في ترجمته في «السير»: (١١/٤٥٩) أنه من الحفاظ الذين ما ارتحلوا من بلدهم.

(٢) في «المنتظم»: (٥/٣٢).

(٣) ذكره جماعة، منهم: الخطيب في «التاريخ»: (١٣/١٠٠) والذهبي في «السير» (١٠/٦٣٩) و(١٢/٥٦٠).

(٤) راجع: «تاريخ بغداد»: (١٣/١٠٠ ـ ١٠١) وفصل شيوخه من هذا الكتاب، فإنه لقي كثيراً منهم في رحلاته.

(٥) «صيانة صحيح مسلم»: (٥٧) و«المنتظم»: (٥/٣٢).

عمرو زُنَيْجا[1] (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ)، وكان سماعه منهما ـ كما هو واضح ـ قبل سنة أربعين ومئتين، ودخلها مرة أُخرى بعد أن فرغ من تأليف صحيحه، وكان ذلك في سنة (٢٥٠ هـ) ـ كما سيأتي تحقيقه ـ ودليل ذلك: ما حكاه سعيد بن عمرو البرذعي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ) من إنكار أبي زرعة الرازي (المتوفى سنة ٢٦٤ هـ) على الإمام مسلم في روايته عن أسباط بن نصر وغيره، وقول البرذعي بعد ذلك: «وقدم مسلم بعد ذلك الري، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبدالله محمد بن مسلم بن وارة، فجاءه وعاتبه على هذا الكتاب، . . . فاعتذر إليه مسلم، . . . . فقبل عذره وحدّثه»[2].

وكانت رحلته إلى الري غنيّةً بالفوائد، ذلك أنها لم تقتصر على السماع فقط، وإنما تعدّته إلى التحديث والبحث والمذاكرة.

قال أبو قريش الحافظ: «كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلّم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكرا»[3].

وقال ابن أبي حاتم: «كتبتُ عنه ـ أي عن مسلم ـ بالرّي»[4].

رابعاً: مصر، دخل الإمام مسلم مصر قبل سنة خمسين ومئتين، ودليل ذلك قول الإمام نفسه: «إنما نقموا عليه ـ أي على أحمد بن عبد الرحمن الوهبي (المتوفى سنة ٢٦٤ هـ) ـ بعد

---

(١) «صيانة صحيح مسلم»: (٥٧) و«شرح النووي على مسلم»: (١/ ١٠).

(٢) «صيانة صحيح مسلم»: (٩٨) و«السير»: (١٢/ ٥٧١) و«شرح النووي على مسلم»: (١/ ٢٦).

(٣) «السير»: (١٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١) و«صيانة صحيح مسلم»: (٩٩) و «تاريخ دمشق»: (١٦/ ق ٤٧١).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٨/ ١٨٢).

خروجي من مصر»[1] واختلط الوهبي بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر، كما قال الحاكم[2]، ولعلها قبل ذلك، فإنه قد سمع بها من حرملة بن يحيى[3] (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وعمرو بن سَوَّاد[4] (المتوفَّى سنة ٢٤٥ هـ) وعيسى بن حماد التُّجيبي[5] (المتوفى سنة ٢٤٨ هـ) ومحمد بن رمح بن المهاجر[6] (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ)، فإما أن يكون قد سمع من هؤلاء ومن الوهبي في الرحلة نفسها، ويكون ذلك قبل سنة (٢٤٢ هـ)، أو أنه دخلها ورحل إليها أكثر من مرة، والله أعلم.

وترجم له جمال الدين الأتابكي المعروف (بابن تغري بردي) في «النجوم الزاهرة»[7] كعلم من الأعلام الذين جاءوا إلى مصر.

خامساً: الشام، ذكر غير واحدٍ من مترجميه أنه رحل إلى الشام، ولم يفصّلوا ذكر المدن التي دخلها، وإنما اكتفوا بقولهم: «رحل إلى الشام»[8]، إلا أن صنيع ابن عساكر يدل على أنه دخل

---

(١) «صيانة صحيح مسلم»: (٩٧) و«شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/ ٢٤).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) راجع: «المنتظم»: (٥/ ٣٢) و«صيانة صحيح مسلم»: (٥٨).

(٤) راجع: «شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/ ١٠) و«تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٩١).

(٥) راجع: «السير»: (١١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧).

(٦) راجع: «السير»: (١١/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩) وأفاد الذهبي أنه لم يرحل من بلدته، فيكون لقيا مسلم به في مصر.

(٧) (٣/ ٣٣).

(٨) راجع: «تاريخ بغداد»: (١٣/ ١٠٠) و«البداية والنهاية»: (١١/ ٣٣) =

دمشق ـ ولا يبعد ذلك ـ إذ ترجم له في كتابه «تاريخ دمشق» بناء على سماعه من محمد بن خالد السَّكْسَكِيِّ، وشكك الذّهبي في ذلك، فقال: «والظاهر أنه لقيه في الموسم، فلم يكن مسلم ليدخُلَ دمشقَ فلا يسمع إلا من شيخٍ واحدٍ، والله أعلم» [1]، بل نفى أن يكون رحل إلى الشام، فقال في ترجمة (هشام بن عمار): «ولم يلقه مسلم، ولا ارتحل إلى الشام، ووَهِمَ من زعم أنه دخل دمشق» [2].

ويتأيّد دخوله دمشق بما ذكره ابن عساكر: «حدثني أبو نصر اليُونَارْتي قال: دفع إليَّ صالحُ بن أبي صالح ورقة من لحاء شجرة بخط مسلم بن الحجاج الحسن بن محمد بن إبراهيم قد كتبها بدمشق من حديث الوليد بن مسلم» [3] إلا أن الذهبي شكك في صحة هذه الحكاية، فقال عن إسنادها «منقطع لا يثبت» [4].

وقد ذكر الأستاذ الفاخوري أن الإمام مسلماً ذهب إلى الشام، وسمع هناك محمد بن خالد السكسكي والوليد بن مسلم [5]،

= و «تاريخ دمشق»: (١٦/ ق ٤٦٩) و «طبقات الحنابلة»: (١/ ٣٣٧) و «التمييز والفصل»: (١/ ٣٣٧).

(١) «السير»: (١٢/ ٥٦٢).

(٢) «السير»: (١١/ ٤٢٢).

(٣) تاريخ دمشق: (١٦/ ق ٤٦٩)، و «السير»: (١٢/ ٥٦٣).

(٤) السير: (١٢/ ٥٦٣).

(٥) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٤٣)، ثم رأيتُ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١٦/ ق ٤٦٨): يقول في ترجمة الإمام مسلم: «وسمع بدمشق محمد بن خالد السكسكي والوليد بن مسلم» وهو خطأ بلا شك.

ومستنده في ذلك قول ابن عساكر السابق، وهذا وهم منه وذهول، إذ أنّ وفاة الوليد بن مسلم كانت في سنة (١٩٥ هـ)، فلم يكن الإمام مسلم ليسمع منه وقد ولد بعد وفاته بإحدى عشر سنة، ولا يفهم من قول ابن عساكر السابق أن مسلماً سمع من الوليد، فقد يكون كتب حديثه عن أحد الشيوخ، هذا لو صح، فكيف وإسناده منقطع، كما قال الإمام الذهبي؟!

نخلص مما تقدم بما يلي:

أولاً: إنّ الإمام مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ كثير الرحلة، وواسعها، فقد طوّف كثيراً من البلدان، مثل: الري، والعراق، ومصر، والحجاز (مكة والمدينة).

ثانياً: إنه قد ارتحل إلى بعض البلدان أكثر من مرة، وكان مقصده في بعض رحلاته اللقيا ببعض المحدثين، فكأنه ما ارتحل إليها إلا من أجلهم، كما حصل له في رحلته إلى بلخ، فإنه رحل إلى قتيبة بن سعيد.

ثالثاً: لم يتبيّن لنا أي رحلاته كانت قبل الأخرى، إلا أننا نستطيع القول بأن رحلاته لم تكن منتظمة، وإنما كانت على حسب الحاجة التي دعت إليها.

رابعاً: لم يتبيّن لنا بوجه قطعي هل دخل دمشق أم لا.

خامساً: أنه رحمه الله تعالى أفاد واستفاد في رحلاته هذه، وتمثل الأمر الثاني بسماعه من الشيوخ، والأول بمذاكرته للعلماء ـ كما حصل له بالبصرة مع علي بن نصر الجهضمي ـ وتحديثه

للطلبة وإسماعهم ونشر العلم بينهم، كما حصل معه في الري وبغداد.

سادساً: أن رحلاته كانت واضحة الأهداف والمعاني، وبعضها كان للعبادة، لأداء فريضة الحج، وتمثلها رحلته الأولى للحجاز، مع أنها لم تَخْلُ من سماعه من العلماء القاطنين بها.

سابعاً: كان له ـ رحمه الله تعالى ـ رفقاء في رحلاته هذه، مثل: أحمد بن سلمة في رحلتيه إلى بلخ والبصرة، ورافقه أيضاً صدر خراسان أبو بكر، محمد بن النَّضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي، قال أبو عبدالله الحاكم: «كان رِحلتُهُ مع مسلم، يتبَّجح بذلك. ويعتمده في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم»[1] ولعله خرج معه أكثر من مرة، ولا بد أن يكون مسلم قد استعان بعربيّته، فإن محمد بن يحيى الذُّهلي استفاد منه أيضاً في هذا الشأن[2].

ثامناً: لا يبعد أنه قام بغير هذه الرحلات التي أغفلتها كتب التراجم التي بين أيدينا، ويكاد الباحث أن يجزم بأنه قام بأكثر من رحلة، فإن التأمل في مواطن الرجال الذين اتصل بهم مسلم، والذين اتصلوا به، من شيوخه وتلاميذه، يدلنا على مناطق أُخرى ارتحل إليها مسلم، وإن كانت هذه الدلالة لا تفيد العلم الأكيد، إذ قد يكون التقى بشيوخ في غير بلادهم، مع ذلك إلا أنه قد يسلم لنا القليل الذين ربما اتصل بهم مسلم في مواطنهم، وفيما يلي أسماء

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣/٥٤٢)، وراجع: «طبقات علماء الحديث»: (٢/٣٩٠).

(٢) المرجع نفسه.

المواطن التي نرجح ارتحال مسلم إليها آخذاً من مواطن شيوخه. كما هي واضحة في ثبت أسمائهم الذي سنذكر بعضه فيما بعد.

بغداد، الكوفة، البصرة، بلخ، واسط (من العراق)، ومكة، المدينة (من الحجاز)، ودمشق، المصيصة، الرقة، أنطاكية (من بلاد الشام)، وبخارى، والري، ومرو، وسمرقند، وطرسوس، والأنبار (من خراسان وما وراء النهر).

وإذا كنا قد ذكرنا له هذه الأماكن، ورجحنا رحلته إليها وتطوافه فيها، هذا طبعاً زيادة على موطنه نيسابور، إذ كانت الرواية مشتهرةً به، والشيوخ مبثوثون في أرجائه وأطرافه.

تاسعاً وأخيراً: مما لا شك فيه أن هذه الرحلات ساهمت في تكوين شخصية الإمام مسلم، واتساع ثقافته، وتمكّنه من جوانب العلم والمعرفة، لأن «حصول الملكات عن المباشرة والتلقّي أشدُّ استحكاماً وأقوى رسوخاً»[1]، وساهمت في سماعه من كبار الشيوخ، ونال بها علو الإسناد، وزيادة الضبط ومعرفة الرواة وأحوالهم، مع دقة النقل والتثبّت فيه.

عقيدته

كان الإمام مسلم سلفيَّ العقيدة، فقد تأثّر بما كان عليه شيوخه من عقيدة صافية، من أمثال شيخه البخاري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي زرعة الرازي، وغيرهم.

ولم يتبق لنا إلا إشارات يسيرة في بطون الكتب عن عقيدة هذا

---

(١) مقدمة ابن خلدون: (٧٠٥/٢).

الإمام، فَذكر ـ مثلاً، أبو عثمان الصابوني النيسابوري (المتوفى سنة ٤٤٩ هـ) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» وذكر فيها «علامات أهل السنة» وإحدى علاماتهم حبهم لأئمة السنّة، وعلمائها وأنصارها وأوليائها، ونقل عن قتيبة بن سعيد أسماء جماعة من هؤلاء العلماء، وأن حبّهم علامة لأهل السنّة، ثم قال: «وأنا ألحقتُ بهؤلاء الذين ذكر قتيبة رحمه الله أن من أحبّهم فهو صاحب سنة من أئمة أهل الحديث الذين بهم يقتدون، وبهديهم يهتدون. ومن جملتهم وشيعتهم أنفسهم يعدّون»[١] وذكر من بينهم الإمام (مسلم بن الحجاج). وقد حُفِظَتْ لنا آثار يرويها مسلم في إثبات العلوّ لله عز وجل[٢]، وكذا كلام له في مسألة اللفظ، ومتابعته شيخه البخاري عليه.

مذهبه في الفروع:

هنالك إشارات عديدة متناقضة حول مذهب الإمام مسلم، إذ تجاذب هذا الإمام جماعةٌ، فتارة يعدونه شافعيّاً، وتارة حنبلياً، وأخرى مالكياً، ورابعةً مجتهداً، وهاك التفصيل:

قال ولي الله الدهلوي في كلامه على مسالك الأئمة الستة: «وأما مسلم وأبو العباس الأصم (جامع مسند الشافعي والأُم) والذين ذكرناهم بعده، وهم: (النسائي والدارقطني والبيهقي والبغوي) فهم منفردون لمذهب الشافعي، يتأصلون دونه»[٣]، وأفاد العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف بن محمد هاشم التتوي السندي في كتابه

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث: (٦٧، ٦٩).

(٢) راجع: «الغنية»: (١/ ٢٦٤) للشيخ عبد القادر الجيلاني.

(٣) الإنصاف في بيان سبب الاختلاف: (ص ٧٩ ـ ٨٠).

«سحق الأغبياء من الطاعنين في كمّل الأولياء وأتقياء العلماء» إن «المسموع للعوام في الإمام مسلم أنه شافعي»[1].

وذكر حاجي خليفة[2] وتبعه صديق حسن خان[3] أن مسلماً شافعيُّ المذهب، فقالا عند كلامهما على «الجامع الصحيح»: «للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الشافعي» وكذا في «اليانع الجني»[4]، هذا مع ملاحظة أن جماعة من أئمة الشافعية ترجموا للإمام مسلم، ولم يذكروا أنه منهم البتة، كما أنه لم يترجم له أحد ممن صنف في «طبقات الشافعية»، كالسبكي ـ مثلاً ـ فإنه لم يترجم له مع توسعه واستقصائه.

ولعل السبب في ذكره ضمن الشافعية أنَّ تراجم أبواب «صحيحه» تدلّ على ذلك، فإنّ فيها نَفَسَ إمامٍ شافعي، ولكنه رحمه الله تعالى لم يضعها ضمن كتابه، وإنما وضعها الإمام النووي، ولذا فلا تصلح دليلاً على شافعية الإمام مسلم البتة.

قال الكشميري: «وأما أبواب مسلم فليست مما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدلّ بها على مذهبه»[5].

وليس معنى ذكر الإمام مسلم في عداد الشافعية أنه قلّد الإمام

---

(١) نقلاً عن «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه»: (٩٩) و«مقدمة الكوكب الدري»: (٢٠).

(٢) «في كشف الظنون»: (١/ ٥٥٥).

(٣) في «الحطة في ذكر الصحاح الستة»: (ص ١٩٨) و«إتحاف النبلاء المتقين»: (٥٧).

(٤) مقدمة الكوكب الدري: (٢١).

(٥) فيض الباري: (١/ ٥٨).

محمد بن إدريس رحمه الله تعالى، بل الظاهر أنه وافق فقهُهُ فقهَه[1]. قال الدهلوي: «وكان أصحاب الحديث قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له»[2].

وذكره ابن القيم في عداد الحنابلة، فقال: «البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم وهذه الطبقة من أصحاب أحمد أتبع له من المقلّدين المحضّ المنتسبين إليه»[3].

وترجم له: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»[4] والعليمي في «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»[5] وابن مفلح المقدسي في «المقصد الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»[6] والشطي في «مختصر طبقات الحنابلة»[7] بناءً على سماعه من إمامهم أحمد بن حنبل، ونصّوا على ذلك فقط، ولم يقولوا إنه حنبلي.

أما الحنفية والمالكية «فلم يذكروه في طبقاتهم»[8] إلا أني ظفرتُ بنصٍّ للشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف السندي فيه ما نصُّه:

«ثم اطّلعتُ في «إتحاف الأكابر» على إشارةٍ إلى أنّ مسلماً مالكيّ المذهب، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلمٍ بالمالكية،

---

(١) راجع: «ما تمس إليه الحاجة»: (٩٩) و«مقدمة الكوكب الدري»: (٢٠).

(٢) راجع: «حجة الله البالغة»: (١/١٢٢) و«مقدمة تحفة الأحوذي»: (١/٣٥٤).

(٣) إعلام الموقعين: (١/٢٣٦).

(٤) ١/٢٣٧.

(٥) ١/٢٢١.

(٦) ترجمة رقم (١١٤٧).

(٧) ترجمة رقم (٢٤٦).

(٨) ما تمس إليه الحاجة: (١٠١).

ولم يبيّن الغاية على عادته، والله تعالى أعلم، ثم وقفتُ في «الإتحاف» على التصريح بالغاية بقوله: إلى مسلم، فكان أدلَّ دليلٍ على أنّ الإمام مسلماً صاحب «الصحيح» مالكيٌّ المذهب. والله تعالى أعلم»[1].

وهذا الاختلاف والتضارب جعل بعض المحققين من أهل العلم يقول: «وأما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق»[2] ويقول أيضاً: «وأما مسلم فلا يُعلم مذهبه»[3].

والحقّ أن الإشارات المذكورة مع التضارب الذي فيها، لا تَفْصِلُ القولَ في مذهب هذا الإمام رحمه الله تعالى، لأنّ ابن أبي يعلى والعليمي وغيرهما ممن كتب في طبقات الفقهاء قد درجوا على اصطلاحٍ خاص، وهو أنهم يعدّون من تتلمذ على الإمام أحمد في طبقات الحنابلة ولو أنه خالفه في المذهب أو كان له مذهب مستقل، وكان من أصحاب الاجتهاد، وكذا من تتلمذ على الإمام الشافعي، ولذلك ذكر أبو عاصم والسبكي في «طبقات الشافعية» الإمام أحمد بن حنبل[4] وداود الظاهري[5] وغيرهما، مع أن هؤلاء أصحاب اجتهاد، وأصحاب مذاهب مستقلّة بلا خلاف.

---

(١) المرجع السابق ومقدمة «الكوكب الدري»: (٢٠).

(٢) العرف الشذي على جامع الترمذي: (٢٩).

(٣) فيض الباري على صحيح البخاري: (١/٥٨).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: (٢/٢٧).

(٥) المرجع السابق: (٢/٢٨٤)، ويقال أيضاً: إن كان التتلمذ سبباً للتقليد، فلماذا يستثنى به الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي، مع أن كتب علوم الحديث تذكر بصراحة أن الإمام أبا حنيفة تتلمذ على مالك، وغني عن البيان تتلمذ الشافعي على مالك، فلماذا لم يكونا مالكيين؟!

فلو كان الإمام مسلم شافعياً أو حنبلياً لأطبق العلماء على نقله، ولما اختلفوا هذا الاختلاف، كما قد أطبقوا على كون الطحاوي حنفياً، والبيهقي شافعياً، وعياض مالكياً، وابن الجوزي حنبلياً، وهذان الحافظ الذهبي وابن حجر لو كان الإمام مسلم شافعياً لصرحا به.

والحق أن الإمام مسلماً كان على مذهب أهل الحديث، ليس مقلّداً لأحدٍ من العلماء، بل كان يميل إلى رأي الفقهاء من أهل الحديث، كالشافعي، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى.

وذكره الحاكم ضمن فقهاء المحدثين، وأفرده بترجمة كباقي الأئمة، كالزهري، والأوزاعي، وابن عيينة، وابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم، وذكر قبل تراجمهم المقصود بفقه الحديث، فقال في النوع الموفي (العشرين): «معرفة فقه الحديث: إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة. فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس، والرأي، والاستنباط، والجدل، والنّظر فمعروفون في كل عصر، وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليُستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها، لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»[1] فهو من «القسم المعتنين بالاستنباط، واستخراج الأحكام من النصوص والتفقه فيها»[2].

---

(١) راجع: «معرفة علوم الحديث»: (٦٣، ٧٨).
(٢) الوابل الصيب: لابن القيم: (ص ١٢٨).

ونقل جماعةٌ من المحققين عن بعض البارعين قوله:

«وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزّار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وأمثالهم، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق»[1].

ولا يبعد أن يعدّ الإمام مسلم في الطبقة الثانية من الفقهاء، وهي: طبقة المجتهدين في المذهب، كأبي يوسف ومحمد في فقهاء الحنفية، فإنهم يخالفون في الفروع لإمامهم، ويبنى على هذا ما رأيت من التجاذب في ذكر مسلك هذا الإمام، فلعله وافق أحداً من الأئمة في بعض الفروع المعروفة، فعدّه الرائي من مقلّديه، ولا يبعد أيضاً أن يكون ذلك مبنيّاً على اختلاف رأيهم باختلاف الزمان، فإنّ كثيراً من أهل العلم من السلف والخلف قد اختار مسلك واحدٍ من الأئمة المجتهدين. ثم انتقل منه إلى مسلك إمام آخر. ولا ضير فيه إذ كانوا أهلاً لذلك، لقوّة نظرهم، ومبلغهم إلى هذه المرتبة من العلم، فإنهم كانوا أهل الرواية والدراية[2].

---

(١) راجع: «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: (١٨٥) و«مقدمة الكوكب الدري»: (٢٠) و«فتح الملهم»: (١٠١/١) و«مقدمة تحفة الأحوذي»: (٣٥٣/١).

(٢) مقدمة الكوكب الدري: (٢١)، ولم أعثر على نص فيه التصريح بأنه كان لمسلم مسلك ثم رجع عنه إلى مسلك آخر، ولا بد أن نتذكر في هذه المناسبة ما للإمام البخاري من أثر على الإمام مسلم، وأن الأول مجتهد =

وأشار إلى اجتهاد مسلم، ابن الأثير والخطيب التبريزي، فقالا: «أحد الأئمة»[1] وابن القطان، فقال: «إمام»[2] والسمعاني وابن باطيش، فقالا: «أحد أئمة الدنيا»[3] والإمام النووي فقال: «إمام لا يلحقه مَنْ بعدَ عصره، وقلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره»[4] وابن النديم، فقال: «من المحدّثين: العلماء بالحديث والفقه»[5] وابن حجر. فقال: «عالم بالفقه»[6]، ولم يقتصر وصفه هذا من قبل المؤرخين المتأخرين، وإنما وصفه بهذا الوصف بعض المتقدمين، فقال مسلمة بن القاسم: «من الأئمة»[7] وفصّل هذه العبارة ابنُ الصلاح، فقال: «صار إماماً حجة يبدأ بذكره ويُعاد في علم الحديث، وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[8].

= مطلق على التحقيق والترجيح، وكانت بينهما صلة قوية، بل صلة الأستاذيّة، فالثاني تلميذ للأول، فلا بد أنه أخذ عنه، واختار كثيراً من آرائه وأقواله في المسائل الفقهية، لاتحادهما في المشرب، وهو الأخذ بالدليل، وشدّة الإعجاب بالشيخ، وانظر (ص ٦٤).

(١) جامع الأصول: (١/ ١٨٧) والإكمال في أسماء الرجال: ترجمة رقم (١٠٢٥).

(٢) من تعريف له في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإشبيلي، نقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام»: (١/ ١٨٠).

(٣) التمييز والفصل: (١/ ٣٣٧) والأنساب: (١٠/ ١٥٥).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ١١).

(٥) الفهرست: (٢٨٦).

(٦) تقريب التهذيب: (ص ٥٢٩) رقم (٦٦٢٣).

(٧) تهذيب التهذيب: (١٠/ ١١٥).

(٨) صيانة صحيح مسلم: (٦١).

ويؤكد هذا ما قاله أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب:

«ذُكِر حديث عن الحسين بن الوليد في مسّ الذّكر، فقال: كان مسلم بن الحجاج يعجبه هذا الحديث، ويراه، ويأخذ به، وكان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، وأوعية العلم، ما علمته إلا خيِّراً، وكان براً رحمنا الله وإياه»[1].

وما رواه الحاكم النيسابوري قال: أخبرني الحسين بن محمد الدارمي ثنا محمد بن إسحاق ـ هو ابن خزيمة ـ قال: حدثني مسلم بن الحجاج، وساق بسنده إلى أُبي بن كعب قال: «إنما كانت الفتيا الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها» وقال الحاكم عقبه: «قال أبو بكر ـ أي: ابن خزيمة ـ فسمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: حديث عثمان بن عفان وأبي سعيد الخدري في ترك الغسل من الإكسال، وقوله: «الماء من الماء» ثابت متقدّم ـ من أمر رسول الله ﷺ، منسوخ بحديث عائشة وأبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا جلس بين شُعَبها الأربع، ومسّ الختانُ الختانَ»، والرواية الأخرى: «وجاوز الختان الختان»، وفي حديث أبي هريرة من رواية هشام: «ثم جهدها»، ومن رواية سعيد: «ثم اجتهد»، وكل ذلك في المعنى راجع إلى أمرٍ واحدٍ، وهو: تغييب الحشفة في الفرج، فإذا كان ذلك منهما وجب عليهما الغسل، وهما لا يبلغان ذلك من الفعل، وإلا قد اجتهد وجهدها، فأما حديث سهل بن سعد وإنما قال: حدثني بعض من أرضى عن سهل بن سعد، ولعله سمعه من أبي حازم، فإنه مبشر بن إسماعيل، قد رواه عن أبي غسان

---

(١) تاريخ دمشق: (١٦/ ق ٤٧٠).

محمد بن مطرف، وهو ثقة عن أبي حازم. حدثنيه محمد بن مهران الرازي قال ثنا مبشر الحلبي عن محمد أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن أُبيّ بن كعب، وحدثنا هارون بن سعيد قال ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث قال: قال ابن شهاب وحدثني من أرضى عن سهل بن سعد الساعدي أن أُبيّاً بن كعب حدّثه»[1].

وهنالك إشارات في كتبه ـ رحمه الله تعالى ـ تدلّ على عظيم علمه، ودقّة فهمه، من مثل قوله: «والخبر وإنْ فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في معظم معانيها»[2] فإنه «من الدلائل الصريحة على كثرة فقهه»[3].

والخلاصة: إنّ الإمام مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ كان من فقهاء أهل الحديث، العاملين به، وكان معظم همِّه البحث عن معاني كتاب الله عز وجل، وما يفسّره من السنن الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ، وصحيحها وسقيمها، ثم التفقه فيها، وفهمها، والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهذه هي طريقة أهل الحديث الربانيين[4].

---

(١) معرفة علوم الحديث: النوع الموفي (العشرين): (٧٨ ـ ٧٩).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم»: (ص ٩).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/٦١). ومن الجدير بالذكر أن مسألة الفرق بين الخبر والشهادة أعيت الإمام القرافي لدقتها وانظر كلامه عن الفرق بين الشهادة والرواية في كتابه «الفروق»: (١/٤ ـ ٥).

(٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: (١٢١ ـ ١٢٢).

مكانته وثناء العلماء عليه وأقوال العلماء في توثيقه:

مما مضى علمنا أن الإمام مسلماً إمام من أئمة الفقه، إلا أن شهرته قامت على تضلّعه في علم الحديث، وتقدّمه فيه، وقد أجمعت على ذلك أقوالُ مترجميه[1].

وقد كانت أمارات وعلامات الذكاء والنّبوغ والفهم بادية على الإمام مسلم وهو في حِلَقِ العلم، ومراحل الطلب، مما جعل أستاذه إسحاق بن راهويه يتنبّأ له بمستقبلٍ عظيم، نظر إليه في شبيبته، وقال عنه: «أيَّ رجلٍ يكون هذا»[2]؟!

بل إن مشايخه وأستاذته كانوا يتوسّمون فيه الخيرَ والصَّلاحَ والنَّفعَ العام للمسلمين، فقد كان ينتخب على أبي عمرو المستملي، فنظر إليه أبو عمرو، وقال له: «لن نعدم الخيرَ ما أبقاك اللَّهُ للمسلمين»[3].

وقد أثنى عليه الأئمة خيراً، فقال ابن أبي حاتم: «كان ثقةً من الحفاظ»[4] وقال الخطيب البغدادي: «أحد الأئمة من حفاظ

---

(١) إلا أنّ إبراهيم بن عبدالله السّعدي النيسابوري كان يستخفّ بمسلم!! كما في «الميزان»: (٤٤/١) و«اللسان»: (٧٤/١) ولا اعتداد بهذا الغمز ولا أثر له، ولم يلتفت إليه العلماء، وأهملوه ولم ينشغلوا به ولا التعرض إليه.

(٢) المدخل إلى الصحيح: (ل ٥٤/أ) للحاكم، وعقب عليه: «لقد أصابت فراسته الذكية فيه» والسير: (٥٦٤/١٢) والتذكرة: (٥٨٩)، وإضاءة البدرين: (ل ١١/ب).

(٣) صيانة صحيح مسلم: (٦٣ ـ ٦٤) وطبقات المحدثين: (٢٨٧/٢) وتهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٦) وتهذيب التهذيب: (١١٤/١٠).

(٤) الجرح والتعديل: (١٨٢/٨ ـ ١٨٣).

الحديث» [1] وقال السمعاني وابن باطيش: «أحد أئمة الدنيا» [2] وقال ابن خلّكان: «أحد الأئمة الحفاظ، وأعلام المحدّثين» [3]، وقال أبو بكر الجارود: «من أوعية العلم» [4] وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «كان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، ومن أوعية العلم، ما علمتُهُ إلا خيراً» [5].

وكيف لا يكون من أوعية العلم؟! وهو أحد حفاظ الدنيا، قال شيخَهُ محمد بن بشار: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة الرازي بالرّي، ومسلم بنيسابور، وعبدالله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى» [6] وأحد أئمة خراسان في الحديث، قال أبو حامد بن الشَّرْقي: «إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة: محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبدالله بن عبد الرحمن، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب» [7] وهو أمير من أمراء المؤمنين في الحديث، قال الناظم:

---

(١) تاريخ بغداد: (١٣/ ١٠٠).

(٢) الأنساب: (١٠/ ١٥٥) والتمييز والفصل: (١/ ٣٣٧).

(٣) وفيات الأعيان: (٥/ ١٩٤).

(٤) التهذيب: (١٠/ ١١٥).

(٥) المرجع السابق.

(٦) تاريخ بغداد: (٢/ ١٦ ـ ضمن ترجمة البخاري) وطبقات المحدثين: (٢/ ٢٨٧) والسير: (١٢/ ٢٢٦، ٤٢٣) والتهذيب: (١٠/ ١١٥) وشرح علل الترمذي: (١/ ٤٩٧) وفيه زيادة: «وهم غلماني خرجوا من تحت كرسيّ».

(٧) السير: (١٢/ ٢٢٧).

وكَادَ مُسلمٌ بهذا اللَّقبِ[1]
يُدْعى كما لبعضهم وما اجْتُبي[2]

ونقل العجلوني عن ابن الملقّن في «التوضيح» أن البخاريَّ يسمّى أمير المؤمنين في الحديث، قال: وشاركه في ذلك جماعة أفردهم الحافظ أبو علي الحسن بن محمد البكري في كتابه «التبيين بذكر من تسمى بأمير المؤمنين»، وذكر جماعة، واستدرك عليه ابن الملقن جماعة نعتهم الحاكم في «تاريخ نيسابور» بهذا النّعت، ثم قال ابن الملقن: «ومسلم بن الحجاج جديرٌ بأنْ يلقّب بذلك، وإنْ لم أرهم نصُّوا عليه»[3].

وهو ـ رحمه الله تعالى «إمام خراسان في الحديث بعد البخاري»[4]، وقد نعته الذّهبي بأوصاف عدّة فيها دلالة على مكانة هذا الإمام العظيم، فقال عنه مرة: «الإمام الحافظ حجة الإسلام»[5] وقال أخرى: «الإمام الكبير الحافظ المجوّد الحجّة

(١) أي: بلقب أمير المؤمنين.
(٢) هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث: (ص ٢٨)، واجتُبي: أي اختير واصطفي.
(٣) إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين: (لوحة ٣/أ ـ ب).
(٤) مفتاح السعادة: (٢/ ١١٩)، وقال الذهبي في «السير»: (١٠/ ٥١٩): «لم يكن بخراسان بعد يحيى بن يحيى التميمي مثله إلا إسحاق، ولا بعد إسحاق مثل الذّهلي، ولا بعد الذهلي كمسلم، ولا بعد مسلم كمحمد بن نصر المروزي، . . .».
(٥) تذكرة الحفاظ: (٥٨٨).

الصادق»[1] وقال مرة ثالثة: «أحد أركان الحديث»[2] ومرة رابعة: «حافظ خراسان»[3] وخامسة: «حافظ نيسابور»[4] وسادسة: «الحافظ الكبير الشهير»[5]، وذكره ضمن «الحفاظ»[6] و«أعلام النبلاء»[7] و«من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[8] وتابعه السخاوي فترجم له في كتابه «المتكلّمون في الرجال»[9]، وإمامنا أبو الحسين من المتكلّمين في كثير من الرجال[10]، وهو من المعتدلين، وليس من المتعنّتين أو المتساهلين رحمه الله تعالى.

قال ابن السيّد البطيلوسي (ت ٥٢١ هـ):

«وللبخاري ـ رحمه الله ـ في هذا الباب (نقد الرجال) عناء

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٥٧).

(٢) العبر في خبر من عبر: (٢/٢٣) وعنه اليافعي في «مرآة الجنان»: (٢/١٧٤).

(٣) دول الإسلام: (١٤٥).

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ترجمة رقم (٢٨٩).

(٥) المعين في طبقات المحدثين: ترجمة رقم (١١٦٩).

(٦) في كتابه «تذكرة الحفاظ» (٥٨٨) و«الموقظة»: (٧١) إذ ذكره تحت عنوان: «والحفاظ طبقات» وذكره في الطبقة السابعة منهم، مع البخاري وأبي زُرْعة وأبي حاتم وأبي داود.

(٧) إذ ترجم له في «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٥٧).

(٨) إذ ترجم له في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»: ترجمة رقم (٢٨٩).

(٩) ترجمة رقم (٦٥).

(١٠) ذكره الشيخ عبد الرحمن المعلّمي اليماني في كتابه «علم الرجال وأهميته»: (ص ٢٤) تحت عنوان «طائفة من مشاهير المكثرين من الجرح والتعديل».

مشكور، وسعي مبرور، وكذلك لمسلم وابن معين، فإنهم انتقدوا الحديث وحرّروه، ونبّهوا على ضعفاء المحدّثين والمتّهمين بالكذب حتى ضجّ ذلك من كان في عصرهم»[1].

ووصفه العجلوني بقوله: «النّاقد البصير، وصاحب الحفظ والتحرير، ومن يعوّل عليه في حلّ الأمر الخطير»[2] وهو أحد النّقاد الذين اعتمد البيهقي أقوالهم في الجرح والتعديل[3].

ومدحه القاضي عياض في «شرحه لمسلم»، فقال: «هو أحد أئمة المسلمين، وحفاظ المحدثين، ومتقني المصنّفين، أثنى عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وأجمعوا على إمامته وتقدّمه وصحة حديثه وتمييزه وثقته وقبول كتابه»[4] وقد ذكره المباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذي»[5] في الفصل السادس والعشرين: (في ذكر أئمة الجرح والتعديل).

وقال عنه ابن عبد الهادي: «الإمام الحافظ حجة الإسلام»[6] وقال الخليلي: «وهو أشهر من أن تذكر فضائله»[7] وقال النووي: «إمام أهل الحديث»[8] وقال ابن أبي يعلى: «أحد الأئمة من حفاظ

---

(١) التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين: (ص ١٧٣).
(٢) إضاءة البدرين (لوحة ١١/ب).
(٣) راجع: «كشاف مواضع الصناعة الحديثية» في السنن الكبرى للإمام البيهقي: (٣٧، ٤١).
(٤) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).
(٥) ١/٢٠٣.
(٦) طبقات المحدثين: (٢/٢٨٦).
(٧) الإرشاد: (٣/٨٢٥).
(٨) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٨٩ ـ ٩٠).

الأثر»[1] وقال ابن عساكر: «الحافظ صاحب الصحيح، الإمام المبرز، والمصنف المميز، رحل، وجمع، وصنف»[2].

وقد ظهرت مكانته الحقيقية واشتهرت بعد تأليف «صحيحه»، حتى قال ابن حجر: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط، لم يحصل لأحدٍ مثله»[3] وقال ابن الصلاح قبله: «وقد كان له ـ رحمه الله وإيانا ـ في علم الحديث ضُربَاء لا يفْضُلهم، وآخرون يفضلونه، فرفعه الله ـ تبارك وتعالى ـ بكتابه «الصحيح» هذا إلى مناط النجوم، وصار إماماً حجّة يُبدأ ذكره ويُعاد في علم الحديث، وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[4].

وقال النووي: «أجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلوّ مرتبته، وأكبر الدلائل على ذلك كتابه «الصحيح»، الذي لم يوجد في كتابٍ قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث»[5].

وقال أيضاً: «أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدّم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان»[6].

---

(١) طبقات الحنابلة: (١/ ٣٣٧).
(٢) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).
(٣) تهذيب التهذيب: (١٠/ ١١٤).
(٤) صيانة صحيح مسلم: (٦١).
(٥) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٩٠) بتصرف يسير.
(٦) المرجع السابق: (٢/ ٩١) وشرح صحيح مسلم: (١/ ١٠).

وقد ذكر غير واحدٍ من مترجميه أنه «كان من الثقات» [1] وإذا كان العلماء الأفذاذ، إنما ينالون تقدير الآخرين بعد وفاتهم واندثارهم فإن الإمام مسلماً من القلّة من العلماء الذين يعرف لهم قدرهم. ويعظم شأنهم، وفي مجالس فحول العلماء والمحدّثين، وحتى قبل وفاته بسنين، قال أحمد بن سلمة: «رأيتُ أبا زُرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما» [2].

وأخيراً: من العبث أن نستدل على علوّ منزلة الإمام مسلم بأقوال المتأخرين من العلماء والباحثين. فصيتُهُ، وتبحّره العلمي، وقوّة حفظه، وجودة فقهه، كل هذا لا يحتاج إلى بيان، فهو وشيخه البخاري يلقبان بالشيخين في علم الحديث، فإذا قيل في حديث: «رواه الشيخان» بدون تخصيص فالمراد به هذان الشيخان، وفيما قدّمناه كفاية، ولقد صدق القائل:

علا عن المدح حتى ما يزان به
كأنما المدح من مقداره يضع

---

(١) راجع: «الجرح والتعديل»: (١٨٢/٨) و«فهرسة ابن خير»: (١٠٢) و«وفيات الأعيان»: (١٩٤/٥) و«اللباب»: (٣٨/٣) و«شذرات الذهب»: (١٤٥/١).

(٢) تاريخ بغداد: (١٠١/١٣) وطبقات المحدثين: (٢٨٧/٢) وطبقات الحنابلة: (٣٣٨/٢) وتهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

شيوخه

إن الدارس لحياة الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ يجدها حلقةً متّصلةً من التعلّم والتعليم، والأخذ والعطاء، فقد تلقى العلم في بيئات مختلفة، وعلى شيوخ متبايني الاتجاه والنزعة، وقد أخذ عن جماعة من الأئمة في الحجاز والعراق والري ومصر والشام، كما قدمنا بيانه في الفصل السابق، تحت عنوان (رحلاته).

ومما تجدر الإشارة إليه، أنَّ شيوخ مسلم من الكثرة بحيث يصعب حصرهم، وذكر بعض مترجميه في شيوخه ما لم يذكره الآخرون منهم، وأورد الذهبي والمزي جماعةً كبيرةً منهم، إذ ذكرا له ممن روى عنه في «الصحيح» مئتي وعشرين شيخاً[1]، هذا سوى شيوخه الذين لم يخرج لهم في «صحيحه».

وسوف أقتصر على ترجمة سبعة من مشاهير شيوخه، ممن طالت صحبتُه لهم، وكانوا أكثر أثراً في شخصيّته، أو وقعت بينه وبينهم أمور جديرة بأن تذكر، أو أكثر الرواية عنهم، ذلك لأن الترجمة لجميعهم مما يطول بنا، ويضخم هذا الكتاب.

---

(١) راجع «السير»: (١٢/٥٥٨ ـ ٥٦١) و«تهذيب الكمال»: (٣/ق ١٣٢٤ ـ ١٣٢٥).

وقد جمعهم الحاكم مع شيوخ البخاري في «المدخل إلى الصحيح»: (ل ٧٢ أ ـ ٧٥ ب).

وفي دراستي الموسوعية عن الإمام مسلم ذكرتُ له نحو مئة وعشرين شيخاً أخرج لهم في «الصحيح» وعشرين آخرين خارج «الصحيح» وذكرتُ أربعة عشر عالماً ممن عُدّ في شيوخ مسلم خطأً ووهماً، ثم أردفتُ ذلك كله بـ «نتائج وملاحظات».

التعريف بسبعة من مشاهير شيوخه
وبيان صلته وعلاقته معهم

أولاً: الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري:

كنيته: أبو عبدالله. ولقبه: إمام المحدثين، أو أمير المؤمنين في الحديث.

كان والده من كبار المحدثين، من تلاميذ وأصحاب الإمام مالك، ترجمه ابن حبان بقوله: «إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون»[1]، وصحب عبدالله بن المبارك، وبقي في تربيته، تتلمذ عليه أحمد بن حفص ونصر بن الحسين وغيرهما، وكان رجلاً تقياً ورعاً، يذكر أحمد بن حفص: «دخلتُ على إسماعيل والد أبي عبدالله عند موته، فقال: لا أعلم من مالي درهماً من حرام، ولا درهماً من شبهة» قال ابن حفص: «فتصاغرت إليَّ نفسي عند ذلك»[2].

---

(١) ثقات ابن حبان: (٨/٩٨) وترجم له ابنه الإمام أبو عبدالله في «التاريخ الكبير»: (١/٣٤٢ - ٣٤٣).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: (٢/٢١٣) وهدي الساري: (٤٧٩) و«إرشاد الساري»: (١/٢٦).

وكانت والدته عابدةً صاحبة الكرامات وقد رزقت حظاً وافراً من الابتهال إلى الله والدعاء إليه، وكان الإمام البخاري قد ضاع بصره في صغره، وفقد نوره، وعجز الأطباء عن العلاج، فرأت أمه في المنام إبراهيم عليه الصلاة والسلام، يقول لها: «يا هذه! قد ردّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك»[1] قالت: إنها قامت من ليلتها التي رأت فيها الرؤيا، وإذا ببصر ولدي محمد قد رجع، وعاد فيه نوره[2].

ولد الإمام البخاري في مدينة (بخارا) ـ وهي مدينة معروفة في خراسان، تقع على أرض مستوية سهلة على بُعد يومين من جيحون، ويمتد سورها في ستة وثلاثين ميلاً، وعلى بُعد فرسخين منها تقع مدينة (بِيكَنْد)، وعلى بعد سبعة وثلاثين فرسخاً من مدينة سمرقند.

وكان مولده في ١٣ شوال سنة (١٩٤) بعد صلاة الجمعة، وذكر البخاري أنه وجد تاريخ ميلاده مكتوباً بخط والده[3].

أما عن نشأته وتعلمه: فقد توفّي والده إسماعيل، وكان البخاري صغيراً، فعادت كفالته إلى أمه، ولما بلغ رشده مال قلبه إلى حفظ الأحاديث وتحقيقها، كيف لا وقد ورثه من والده العظيم؟!

---

(١) مقدمة «فتح الباري»: «هدي الساري»: (٤٧٨) ومقدمة «إرشاد الساري»: (١/ ٢٦).

(٢) تاريخ بغداد: (٢/ ١٠) وهدي الساري: (٤٧٨).

(٣) هدي السري: (٤٧٧).

وقد نقل القسطلاني قولاً جامعاً لأحد المحدثين في نشأته، فقال: «فقد ربي في حجر العلم حتى ربا، وارتضع ثدي الفضل فكان نظامه على هذا اللبا»[1].

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت البخاري يقول: ألهمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتّاب.

قال الوراق: قلتُ: وكم أتى عليك إذ ذاك؟

قال: عشر سنين أو أقل[2].

ومن التطويل والصعب ـ في هذا المقام ـ أن أذكر كل ما يخص الإمام البخاري، ولما له من الشهرة فلا أجدني بحاجة إلى أن أفصّل في شيوخه ورحلاته ومنزلته ومصنّفاته وثناء العلماء عليه، ومدحهم له[3] «فأخباره أكثر من أن يتعرض لها»[4]. وسأقتصر على علاقة إمامنا أبي الحسين مسلم بن الحجاج به.

---

(١) مقدمة «إرشاد الساري»: (١/٢٧).

(٢) تاريخ بغداد: (٢/٦) و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢/٢١٦).

(٣) وأحيل القارىء إلى أشهر مصادر ترجمته، وهي: «الجرح والتعديل»: (٧/١٩١) و«طبقات الحنابلة»: (١/٢٧١) و«تاريخ بغداد»: (٢/٤، ٣٣) و«جامع الأصول»: (١/١٨٦) و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢/٢١٢) و«البداية والنهاية»: (١١/٢٤) و«السير»: (١٢/٣٩١) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٥٥) و«الوافي بالوفيات»: (٢/٢٠٦) و«النجوم الزاهرة»: (٣/٢٥) وإلى أشهر من أفرده بتأليف مستقل، وهم: عبد السلام المباركفوري في كتابه «سيرة الإمام البخاري» والحسيني في كتاب «الإمام البخاري محدّثاً وفقيهاً» وعبد الغني عبد الخالق في «الإمام البخاري وصحيحه» والقاسمي في «حياة البخاري».

(٤) من تعريف لابن قطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام =

صلة الإمام مسلم بشيخه البخاري وأثرها وسبب عدم روايته عنه في «الصحيح»:

كان مسلم تلميذاً للبخاري قال ابن حجر: «ومن الكبار الآخذين عن البخاري من الحفاظ» وسرد جماعة، منهم «مسلم بن الحجاج»[1]، وقال أيضاً: «وإن مسلماً كان يتعلّم منه - أي البخاري -، ويشهد له بالتقدّم والتفرد بمعرفة ذلك - أي الحديث - في عصره»[2] وقال ابن الصلاح: «ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري، واستفاد منه يشاركه في كثير من شيوخه»[3] وقال العجلوني في مبحث شيوخ البخاري: «من أجلّهم الإمام مسلم بن الحجاج، فيروي عنه لكن في غير «صحيحه» و«جامعه»»[4] وقال علي القاري: «ولم يزل مسلم يستفيد العلوم من البخاري، ويتبع آثاره، في تقريره وتحريره، ويتردد إليه، ويقبّل يديه، لوصول فوائده، وحصول عوائده»[5] وقال الميانجي: «وكان مسلم من أصحاب البخاري، ولم يثبت في المحنة التي امتحن بها سواه»[6].

= الوسطى»، نقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام»: (١/ ١٧٩).

(١) هدي الساري: (٤٩٢).

(٢) النكت على ابن الصلاح: (١/ ٢٨٦).

(٣) علوم الحديث: (١٤).

(٤) إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين: (لوحة ٦/أ).

(٥) شرح شرح النخبة: (٦٥ - ٦٦).

(٦) ما لا يسع المحدث جهله: (٢٧).

فمسلم مع إمامته وجلالته «وحذقه ومشاركته للبخاري في كثير من شيوخه، كان أحد المستفيدين منه، والمقرّين له بالأستاذية»[1] لا سيما في علم «العلل».

قال أحمد بن حمدون القصَّار: جاء مسلم بن الحجاج إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبَّل بين عينيه، وقال: «دعني حتى أقبّل رجليك، يا أُستاذ الأستاذين! وسيّد المحدثين! وطبيب الحديث في علله»[2].

وكان من شدّة إعجاب مسلم بشيخه البخاري وتعلّقه به أنه لازمه ملازمة تامة، بل انقطع إليه بالكليّة عندما ورد نيسابور في المرة الأخيرة.

قال الخطيب البغدادي: «إنما قفا مسلم طريق البخاري، فنظر في علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره، لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه»[3].

ولا عجب من ذلك، فإن البخاري له اليد الطولى في معرفة علل الحديث، قال الحافظ أحمد بن حمدون: «رأيتُ البخاري في جنازة (عثمان بن أبي سعيد بن مروان)، ومحمد بن يحيى الذّهلي

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (٦٧).

(٢) السير: (١٢/٤٣٦) و«تاريخ بغداد»: (١٣/١٠٢) و«معرفة علوم الحديث»: (١١٤) و«تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/٧٠) و«تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٤٧٠).

(٣) تاريخ بغداد: (١٣/١٠٢) و«البداية والنهاية»: (١١/٣٤) و«تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٤٧٠).

يسأله عن الأسماء والعلل، والبخاري يمرّ فيه مثل السّهم كأنه يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾»[1].

وعلم العلل «نوع من النقد الموضوعي العميق، الذي يحتاج إلى معرفةٍ واسعة، فالحديث قد يستوفي جميع العناصر الشكليّة للصّحة، فيتوهّم الناظر إليه أنه صحيح، ولكنه إذا عرضه على المختصّ الخبير يردّه ولا يقبله لوجود علّةٍ فيه، فقد يكون الراوي حدّث بالحديث في بلد غير بلده، والمعروف أنه إذا خرج من بلده وقع في الخطأ لمفارقته كتبه وبُعده عنها، وقد يكون الراوي حدّث بالحديث في شيخوخته ومع بداية هرمه، حيث تبدأ الذاكرة بالتخليط وتشتبك الحقيقة بالخيال، وقد يكون الراوي ممارساً متقناً لأحاديث شيوخه إلا واحداً منهم لم يتمكّن من إتقانه وممارسته، وقد يكون الراوي سمع شيخه، ولم ينتبه إلى عيب في نطقه ولسانه، فغيّر الحرف أو الكلمة، وقد يذهب الراوي في سندٍ وهو يريد غيره، وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث، فيغيّر حقائقه وهو لا يشعر، كل هذه القضايا ـ وغيرها كثير ـ لا تظهر على الشاشة المرئية، ولا تقع تحت الظروف الشكليّة المعروفة، وإنما يدركها من كان الحديث عنده كالهواء والطعام والشراب، يملأ وجدانه، ويشغل جنانه، ويمارسه في أحيانه كلها»[2]، وهكذا كان الإمام البخاري، ونحى نحوه هذا، وسلك منهجه تلميذه مسلم، وأدام الاختلاف إليه يسأله عن علل الأحاديث، ودقائقه ومشكلاته، «كان ذلك سنة خمسين ومئتين، عندما قدم البخاري نيسابور، وحدّث بها مدّة من

---

(١) هدي الساري: (٤٨٨) و«مقدمة إرشاد الساري»: (١/ ٣٠٠).

(٢) الفكر المنهجي عند المحدّثين: (١٠٥، ١٠٢ ـ ١٠٣) مع تصرف يسير.

الزّمن[1]، أي: بعد أن تجاوز الإمام مسلم العقد الرابع من عمره، هذا إذا لم يكن قد التقى به قبل هذه المرّة خلال رحلاته إلى الأمصار الإسلامية، وهو الذي يطمئن إليه من تتبع أخبار هذين الإمامين»[2].

وكان من شدّة تعلّق الإمام مسلم بشيخه البخاري يجثو بين يديه، ويسأله بأدب جم، مع توقير وتبجيل عظيمين، حتى قال محمد بن يعقوب الحافظ: «رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي»[3] أي: يتكلم معه، وهو محب له، محترم إياه، حتى كان يقبّل بين عينيه. ويقول له: «دعني أقبّل رجليك» وينعته بـ «أستاذ الأستاذين» و «سيد المحدثين» و «طبيب الحديث في علله» كما مضى.

وكان إعجاب مسلم بشيخه البخاري وتعلقه به، منذ أول قدومه إلى نيسابور، قال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول:

«لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيتُ والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث»[4] ولعل أبا الحسين كان من جملة العلماء الذين استقبلوه، إذ يحدّث بهذا الخبر على أنه رآه وشاهده، ولكن ازداد إعجابه به عندما تكشفت له عبقريته، ورسوخ قدومه في علم العلل، وهذه القصة شاهد على ذلك:

---

(١) كما يستنبط من «هدي الساري»: (٤٩١).

(٢) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٤٨) بتصرف.

(٣) تاريخ بغداد: (٢/ ٢٩) وتهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٧٠).

(٤) هدي الساري: (٤٩٠) وسير أعلام النبلاء: (١٢/ ٤٥٨).

قال أبو حامد الأعمش: «كنا يوماً عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ومعنا أبو عبيدة.... الحديث بطوله.

والحديث قد ذكره السائل معلّقاً، فحذف الرواة الذين هم قبل عبيد الله بن عمر التابعي، فكأنه يريد أن يختبر الإمام البخاري: هل يعرف هذا الحديث أم لا؟ وإن كان يعرف فعنده سنده أم لا؟ وإن كان عنده السند فكيف هو أمعلّل أم صحيح؟ وإنْ كان معللاً فهل هو يعرف علّته أم لا؟ ولكن الإمام البخاري قرأ الحديث بتمامه في تلك اللحظة بسندٍ متصل، فقال: «حدثنا ابن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن عبيد الله، فذكر الحديث بتمامه»[1].

وفي المجلس نفسه قرأ عليه إنسان حديثاً:

«حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

فقال له مسلم: «ما في الدنيا أحسنُ من هذا الحديث؟ ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح، تعرف بهذا الإسنادِ حديثاً؟».

فقال له البخاري: «إلا أنه معلول».

---

(١) الإرشاد: (٣/٩٥٩ ـ ٩٦٠) والسنن الأبين: (١٢٤) وهدي الساري: (٤٨٨) وإرشاد الساري: (١/٣٠) وسيرة الإمام البخاري: (٦٣).

فقال مسلم: لا إله إلا الله، وارتعد! أخبرني به.

فقال البخاري: استر ما ستر الله. هذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جريج.

فألحّ عليه مسلم، وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إنْ كان ولا بُدّ، ثم روى هذا الحديث بسنده السالم من العلّة هكذا:

«حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: كفارة المجلس...».

ولما سمع مسلم هذا الإسناد، قال: **«لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»**[1].

وزاد فيه أحمد بن حمدون القصار (وهو أبو حامد الأعمش) يقول:

سمعت مسلم بن الحجاج لما ذكر هذا الحديث ساقه من طريقين:

١ ـ محمد بن سلام حدثنا مخلد بن يزيد أخبرنا ابن جريج... إلخ.

---

(١) الإرشاد: (٣/٩٦٠ ـ ٩٦١) والسنن الأبين: (١٢٦) وسير أعلام النبلاء: (١٢/٤٣٦ ـ ٤٣٧) ومعرفة علوم الحديث: (١٤٢) وتاريخ بغداد: (٢/٢٩) وأدب الإملاء والاستملاء: (١٣٦) والنكت على ابن الصلاح: (٢/٧١٧ ـ ٧٢٠) وهدي الساري: (٤٨٨) وسيرة الإمام البخاري: (٦٣ ـ ٦٤).

٢ ـ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج. . . إلخ.

ثم قال البخاري: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا[١]، إلا أنه معلول.

ولما ألحّ عليه مسلم، وطلب منه بيان علّته، سكت عليه، ولكنه لما رأى شدّة حرصه وشوقه، وقد بالغ في الإلحاح والطلب، فذكر له علّة هذا الحديث، فقال:

«لا يذكر لموسى بن عقبة مسنداً عن سهيل».

أي: إنما أخطأ فيه، فأسنده. والحديث الوارد بهذا السند هو موقوف، ثم بيّن وقفه بسندٍ آخر:

«حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن

---

(١) نقل الحاكم هذه القصة في «معرفة علوم الحديث»: (١١٤) وفيها: «ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول»!! ولم يقل البخاري ذلك وإنما قال ما أثبتناه، ولا يتصوّر وقوع هذا من البخاري مع معرفته بما في الباب من الأحاديث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، قاله الحافظ في «هدي الساري»: (٤٨٩) وقد ردها العراقي في «التقييد والإيضاح»: (٩٧) من أجل قول الحاكم، فقال: «والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم، فقد تكلّم فيه» ثم استبعد أن يكون البخاري قد قال العبارة التي نقلها عنه الحاكم، ورد عليه ابن حجر في «النكت ابن الصلاح»: (٢/٧١٥ ـ ٦١٦) فقال: «الحكاية صحيحة قد رواها الحاكم على الصحة من غير نكارة» وبيّن أن قول الحاكم السابق فيها منكر، وقال: «والحق أن البخاري لم يعبر بهذه العبارة».

عون بن عبدالله قوله» أي: إنّ الصحيح الثابت أن سهيلاً إنما روى قول عون بن عبدالله، فوهم فيه بعض الرواة، ورفعه إلى النبي ﷺ»[1].

والمتأمل في قصة مسلم مع شيخه البخاري يجد فيها حرص التلميذ على الاستفادة من الشيخ، حتى أنه عندما أبدى له الشيخ تردداً في الإجابة عن سؤاله، قام إليه «وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي» من شدة الحرص على الانتفاع به، وتصوّر لنا هذه القصة طالباً يسأل أُستاذه، وبعد أن أجابه أثنى الطالب عليه، وشهد له بالعلم، وعرّض بخصمه، فقال: «لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك».

ولا يوجد إعجاب بعد هذا الإعجاب، ومن شدّه ملازمة مسلم للإمام البخاري، وحرصه على الأخذ منه، والتتلمذ على يديه، قال الإمام الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»[2]، وفي هذا إشارة إلى شدّة انتفاع التلميذ بالأستاذ، وأنه صُبغَ بصبغته، وتأثّر بمنهجه[3]، حتى إنه «قفا طريقه، ونظر في علمه، وحذا حذوه» وكان ـ رحمه الله ـ يتبيّن منه العلل التي كانت تخفى عليه،

---

(١) هدي الساري: (٤٨٨) وإرشاد الساري: (١/ ٣٠) وتاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧٠ ـ ٤٧١).

(٢) البداية والنهاية: (١١/ ٣٣) وجامع الأصول: (١/ ١١٠) وتاريخ بغداد: (١٣/ ١٠٢) وتاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧٠).

(٣) قال علي القاري في «شرح شرح النخبة»: (٦٦) مفسّراً عبارة الدارقطني السابقة: «أي: ما ظهر في هذا الفن، ولم يضع فيه القدم، بناءً على أن الفضل لمن تقدم، والله أعلم».

قال السخاوي بعد أن ذكر القصة المذكورة آنفاً، التي تكلم فيها البخاري عن علّة حديث كفارة المجلس، ما نصه: «على أن هذه العلّة قد خفيت على مسلمٍ حتى بيّنها له إمامه»[1].

وكان من أثر هذا الإعجاب أن وقف مسلم مع شيخه البخاري في «أعصب الظروف التي مرّ بها ـ حين وقع بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي ما وقع ـ ومنع الناس من الاختلاف إليه، حتى هُجر، وسافر من نيسابور، فقطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلّف عن زيارته، وأدام الاختلاف إليه، وكان يناضل عنه حتى أوحش ما بينه وبين الذّهلي بسببه»[2].

بين الإمامين البخاري والذهلي وموقف تلميذهما مسلم منهما:

كان الإمام محمد بن يحيى الذّهلي ذا مكانةٍ كبيرة في نيسابور، وكان من أساتذة الإمام مسلم، ومن كبار المحدّثين، وكان من معاصري الإمام البخاري وزملائه في الدّرس، ويقول فيه الحافظ ابن حجر: «رفقاؤه في الطلب وممن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذّهلي»[3].

وقد أعلن الإمام الذّهلي ذات يوم في درسه بأننا سنروح غداً لمقابلة الإمام البخاري، فمن أراد أن يمشي فليذهب معي، وكأنه خطر في باله أن مجلسي قد فقدت بهاءه، وقد تأثر منه تلامذتي أيضاً، فخاف أن يسأله أحد تلامذته سؤالاً يؤدّي إلى سوء الفهم بينه

---

(١) فتح المغيث: (١/٢٢٧).

(٢) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: (٣٣).

(٣) هدي الساري: (٤٧٩).

وبين البخاري، فيجد الآخرون فرصة للشّماتة باختلاف أهل السنّة، ولذلك أكّد على أصحابه أن لا يسأل أحد عن المسائل التي اختلف فيها.

وفي اليوم الثاني وصل الإمام الذّهلي مع جماعة من أصحابه إلى الإمام البخاري، وقد حدث ما كان يخافه ويحذر منه، فقد قام رجل وسأله.

يا أبا عبدالله! هل ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؟ وكان نصُّه هكذا:

«يا أبا عبدالله! ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أو غير مخلوق؟».

فأعرض البخاري، ولم يجبه ثلاثاً.

فألحّ عليه، فقال البخاري: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة»[1].

والحقيقة أنّ الإمام البخاري قد حكم في القضية بكلماتٍ موجزة، ولا شك في أنه إنْ كان المراد من القرآن هو كلام، فالكلام صفة من صفات الله، وصفة الله لا يمكن أن تكون مخلوقة، وإنْ كان المراد الألفاظ التي تخرج من ألسنتنا الحادثة، فهو فعل صدر من مخلوق، فلا جدال في كونه مخلوقاً.

إلا أن عوام الناس لم يستطيعوا أن يفهموا هذا الجواب الدقيق، فبالغوا في القصّة وأذاعوها، حتى خفَّت منزلته في قلوب

---

(١) هدي الساري: (٤٩٠) وطبقات الشافعية الكبرى: (٢/٢٢٨) وسيرة الإمام البخاري: (٢٨٢ ـ ٢٨٣).

الناس، وزادت النار ضراماً مما كان يجد الإمام الذهلي في قلبه[1]، وكان الإمام الذهلي من المتطرفين في هذه المسألة، فكان يرى أن من لا يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فلا يستحق أن يقابله ويجالسه[2].

وأما أهل العقل فقد عرفوا حقيقة جوابه، وعلموا حقه، فأصبحوا يعظّمونه أكثر من ذي قبل، حتى أن الإمام مسلماً لما عرف أن الإمام الذّهلي قد أصبح من مخالفي البخاري بسبب هذه المسألة، وأنه أعلن في مجلسه، أن من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، ـ أو قال: لا يشترك في مجلسنا ـ، فغضب الإمام مسلم، وأخذ كل ما كان كتبه عند الذهلي، وحمله على البعير، وأرسله إليه، وابتعد أهل البلد كلهم عن الإمام البخاري ما عدا الإمام مسلم وأحمد بن سلمة[3].

---

(١) قرر السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»: (٢/٢٢٨ ـ ٢٣٠) أن سبب موقف الذهلي هو حسده للبخاري، فقال: «ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد، التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة، وقد سأل بعضُهم البخاريَّ عما بينه وبين محمد بن يحيى، فقال البخاري: كم يعتري محمد بن يحيى الحسدُ في العلم، والعلمُ رِزْقُ الله، يُعطيه من يشاء» وفي «هدي الساري»: (٤٩٠) ما يدلّ على كلام السبكي، فراجعه، بل يرى القاسمي في كتابه «حياة البخاري»: (ص ٢٤) إن نهي الذّهلي عن سؤال البخاري عن شيء من الكلام، فيه تلقين للفتنة، وتعليم لمثارها، وفتح لبابها. وانظر ـ غير مأمور ـ «الإمام البخاري وصحيحه» للشيخ عبد الغني عبد الخالق (ص ١٦٢ وما بعدها).

(٢) تاريخ بغداد: (٢/٣١ ـ ٣٢) وهدي الساري: (٤٩١).

(٣) راجع تفصيل ذلك في: «هدي الساري»: (٤٩١) و «تاريخ بغداد»: =

وقد أجمل البيهقي مذهب الذهلي والبخاري ومسلم في هذه المسألة، فقال: «إن البخاري كان يفرق بين التلاوة والمتلو، ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل، ومسلم بن الحجاج رحمه الله كان يوافق البخاري في التفصيل»[1] وكان «على مذهبه قديماً وحديثاً»[2].

وقال الذهبي في ترجمة (الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري): قال الحاكم: سمعت أبا الوليد يقول: قال أبي: أيَّ كتاب تجمع؟ قلتُ: أخرِّج على «كتاب» البخاري، قال: عليك بـ «كتاب» مسلم، فإنه أكثر بركة، فإن البخاري كان يُنْسبُ إلى اللفظ.

وتعقبه الذهبي بقوله: «ومسلم أيضاً منسوب إلى اللفظ، والمسألة مشكلة»[3] ولا إشكال في المسألة، لأن الحقّ كان بجانب الشيخين (البخاري ومسلم) في مسألة اللفظ، وإنْ تعصّبوا عليهما -وعلى كثير غيرهما من الرواة[4]-، من أجل هذا ترى ابن أبي حاتم يجرح البخاري، فيقول في ترجمته:

«قدم عليهم الري سنة ٢٥٠، سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم

= (١٠٣/١٣) و«وفيات الأعيان»: (١٩٤/٥) و«شذرات الذهب»: (١٤٤/١).

(١) الأسماء والصفات: (٢٦٧).

(٢) تاريخ بغداد: (١٠٣/١٣).

(٣) تذكرة الحفاظ: (٨٩٥).

(٤) راجع تفصيل ذلك في رسالة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدّثين وكتب الجرح والتعديل».

تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»[1].

ومن هذه اللمحات الكاشفة: يتبدّى لنا سَدَادُ موقف الإمام البخاري وسَدادُ موقف تلميذه الإمام مسلم رحمهما الله تعالى، إذ نرى كلًّا منهما لا يمتنع أن يروي في «صحيحه» عمن رُمي بمثل هذه الجروح المجروحة بوزن القسطاس المستقيم.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما موقف الإمامين البخاري ومسلم من شيخيهما الإمام الذّهلي؟ وجواباً عليه نقول:

أخرج البخاري حديث الذّهلي في «صحيحه» في «مقدار ثلاثين موضعاً»[2] «في الصوم والطب والجنائز والعتق وغير موضع»[3] مع ما جرى بينهما، «فمرة يقول: حدثنا محمد لا يزيد عليه، ومرة يقول: حدثنا محمد بن عبدالله فينسبه إلى جدّه. ومرة

---

(١) الجرح والتعديل: (٧/١٩١) وعلّق تاج الدين السبكي في «قاعدة في الجرح والتعديل»: (١٢) على صنيع ابن أبي حاتم هذا بقوله: «فيا لله وللمسلمين! أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاري متروك؟! وهو حامل لواء الصّناعة، ومقدّم أهل السنّة والجماعة، ثم يا لله وللمسلمين! أتُجْعَلُ ممادِحُهُ مَذامّ؟! فإنّ الحق في (مسألة اللفظ) معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أنّ تلفّظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها».

(٢) وفيات الأعيان: (٥/١٩٥) وفي «التهذيب»: (٩/٥١٦): «روى عنه البخاري أربعة وثلاثين حديثاً».

(٣) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في «الجامع الصحيح»: (٢/٦٨٨) ونحوه في «السير»: (١٢/٢٧٥ - ٢٧٦) و «وفيات الأعيان»: (٥/١٩٥).

يقول: حدثنا محمد بن خالد فينسبه إلى جدّ أبيه. ولم يقل في موضع من المواضع: حدثنا محمد بن يحيىٰ الذهلي»[1] آخذاً بعلمه، ودفعاً لما يُتوهَّم من أن شيخه محقٌّ في طعنه لو صَرَّح باسمه[2]، و«لمكان الواقع بينهما، غفر الله لهما»[3].

وأما مسلم فبعث إليه جميعَ ما كان كتب عنه على ظهر حمّال. لما فسد بينهما، «فامتنع من الرواية عنه، فما ضرّه ذلك عند الله»[4] كان هذا بعد إتمامه «صحيحه»، وهذا المراد بقول من ترجم له «فروى عنه وأكثر»[5] ومن ثم ترك الرواية عنه بالكليّة.

بقي بعد هذا: لماذا لم يُخرّج مسلم في «صحيحه» عن شيخه البخاري، مع أنه على مذهبه في المسألة التي اختلف فيها مع الذّهلي؟

قال الحافظ بن حجر بعد أن سرد الخلاف الواقع بين البخاري والذّهلي ما نصُّه:

«قلت: وقد أنصف مسلم فلم يحدّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا»[6].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) مسألة خلق القرآن: (١٩).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٧٥).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٧٥).

(٥) المرجع نفسه.

(٦) هدي الساري: (٤٩١) وقال الكوثري في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي: (٢١ ـ ٢٢) بعد أن ذكر ما جرى بين البخاري والذهلي ملخّصاً ما نصه: «ومسلم لم يُخْرج بعد ذلك لا عن الذُّهلي ولا عن البخاري»!!

ومفاد هذا أن سبب امتناع مسلم عن الرواية في «صحيحه» عن شيخه البخاري، هو عين السبب الذي جعله يترك الرواية عن الذهلي أيضاً!! وهذا ما صرّح به الذّهبي في كلامٍ آتٍ إنّ شاء الله تعالى.

ولعل هذا مجانباً للحقيقة، ومخالفاً لها، نعم، امتنع مسلم عن الرواية عن شيخه البخاري في «صحيحه»، إلا أنه روى عنه وأكثر خارج الصحيح، «ولعل ذلك يرجع لكون لقياه الأخير [1] وملازمته له، بشكل كبير كان بعد إتمامه «صحيحه»، أو لأنه أفاد منه كثيراً في جوانب أخرى كالعلل، وهذا ما يشعر به قول مسلم في القصّة المتقدمة له مع البخاري».

وأظنّ أن لو وصلنا كتاب «العلل» لمسلم لوجدناه حافلاً بالرواية عنه، وقد نص المزي، والذهبي على أن مسلماً روى عن البخاري خارج «الصحيح»[2].

وأودّ أن أُنبّه على مسألة وهي: أن البخاري عندما قدم نيسابور سنة (٢٥٠ هـ)، كان مسلم قد أنهى تأليف كتابه[3]، ولا شك أنه قد

---

(١) لا يبعد أن يكون مسلم قد التقى بالبخاري قبل هذه المرّة، ويشير إليه قول الخطيب: «كان ـ أي مسلم ـ على مذهبه ـ أي البخاري ـ قديماً وحديثاً» راجع: «تاريخ بغداد»: (١٣/ ١٠٣).

(٢) راجع: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١١٧٠) و «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٣٩٧) وقد كشفنا في دراستنا المطوّلة عن مسلم عن وهم وقع للسيوطي وتابعه عليه أحمد شاكر ومحمد محيي الدين عبد الحميد في عده الإمام البخاري روى عنه مسلم في «صحيحه».

(٣) كما سيأتي تحقيقه ـ إن شاء الله تعالى.

قرأه على الناس بعد ذلك، واشتهر أمره، وذاع صيتُه، وعلم به البخاري[1]، لا سيما وأن مسلماً أحدُ طلّابه النجباء الملازمين له - بل إن مسلماً هجر مَنْ سواه لأجله - فهل يمكن أن يخفى على أستاذه كتاباً مثل «الصحيح» الذي كان يقول عنه مسلم: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند»[2]، فإن لم يخبره مسلم أخبره غيرُهُ من الناس. فلو أنّ البخاري كره صنيع مسلم في عدم روايته عنه في «الصحيح» لما أدناه منه، ولما أسمعه الحديث، فضلاً عن أن يجعله من المقرّبين الملازمين له ستّ سنوات. فإذا كان البخاري لم يتعصّب لنفسه - بل ولا عاتب مسلماً - فكيف نتعصّب لما لم يتعصّب له؟!

ولذا فإني أرى: أن ما قاله الذهبي: «ثم إنّ مسلماً لحدّةٍ في خلقه انحرف أيضاً عن البخاري، ولم يذكر له حديثاً، ولا سمّاه في «صحيحه»»[3] وما قاله بعض المعاصرين: «إلّا أنه حصل بينهما جفاء في آخر أيامهما»[4] ليس بجيّدٍ لما قدّمتُهُ من أنّ البخاري لم يتعصب لنفسه، ولم تكن المسألة مطروحة تماماً، ولأن قول الذهبي: «ثم... انحرف أيضاً عن البخاري» يشعر أنه بعدما

---

(١) جاء في هامش نسخة خطية من «علوم الحديث»: (٩٠ - ط بنت الشاطىء) ما نصه: «... وروي أنّ البخاري نظر في كتاب مسلم، فعلّم على جماعةٍ عدّهم مسلم من الصحابة وهم من التابعين، وجماعة من التابعين عدّهم من الصحابة» قلت: لاحظت هذا في عملي في «الطبقات» للإمام مسلم، وتبدّى لي في بعض الأحايين دقّة فائقة لمسلم في هذا العدّ، فافهم.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٨).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٧٣).

(٤) منهاج الصالحين: (١٠٠٠) لعز الدين بليق.

انحرف عن محمد بن يحيى الذُّهلي وبعث إليه ما كتبه عنه على ظهر حمّال، انحرف أيضاً عن البخاري، ولم يذكر له حديثاً، ولا سمّاه في «صحيحه»، فكأنّ مسلماً ألّفه في ذلك الوقت! وليس الأمر كذلك، فإن هذه القصّة وقعت في أواخر أيّام البخاري بنيسابور وقبل خروجه منها بقليل. ثم إنّ مسلماً لو كانت فيه حدّة لما قال له: «دعني أُقبّل رجليك» ولما أثنى عليه ذاك الثّناء العطر: «أستاذ الأُستاذين» و «سيد المحدثين» و «طبيب الحديث في علله»، وقوله: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»، بل إن هذا لا يصدر إلا من متواضع عرف قدر نفسه وملكها، فألزمها حدودها، واعترف لأهل الفضل بفضلهم، مع أن مسلماً تلميذه الأول الذي لحق بشيخه أو قاربه، وارتقى إلى ما يقرب من مرتبته، وأصبح «كتابه» قرين «كتاب» البخاري، وقيل لهما في عرف المحدثين الشيخان»[1].

ولا يبعدنّ بك ـ أخي القارىء ـ الظّنُ والتخمينُ، فتحسب من خلال المحبة والحفاوة من مسلم لشيخه البخاري أنَّه متّبعٌ له في كل شيء، وأن شخصيته ذابت في شخصيته، فصار نسخة عنه ليس إلا؟ بل هو ـ باتفاق مترجميه وغيرهم من العلماء ـ إمام متفنِّنٌ بارع حافظ، بل «كان أبو زرعة وأبو حاتم الرّازيان يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»[2].

---

(١) من «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه»: (٣٤ ـ ٣٦)، وراجع: «الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً»: (١٢٠) و «منهج النقد في علوم الحديث»: (٢٥٣).

(٢) طبقات المحدثين: (٢/ ٢٨٧) وطبقات الحنابلة: (٢/ ٣٣٨) وتاريخ بغداد: =

ذكر ابن عساكر بسنده إلى أبي عبدالله الحاكم النيسابوري قال:

سمعتُ أبا عمرو بن أبي جعفر يقول: سمعتُ أبا العباس بن سعيد بن عقدة وسألتُهُ عن محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري أيهما أعلم؟ فقال:

كان محمد بن إسماعيل عالماً، ومسلم عالم، فكررتُ عليه مراراً، وهو يجيبني بمثل هذا الجواب، ثم قال لي: يا أبا عمرو! قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام، وذاك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، ويتوهم أنهما اثنان. فأما مسلم فقلما يقع له الغلط في العلل، لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطيع[1] والمراسيل[2].

فإنْ وافق مسلمٌ شيخَه البخاري في مسألة اللفظ، فلا يعني ذلك أنه قلّده تقليداً أعمى، بل وافقه عن علم ودليل وبرهان، ولذا «كان يُظهر القولَ باللفظ ولا يكتمه»[3]، فضلاً عن أنه قد خالفه في

= (١٣/١٠١) وتهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

(١) قال الذهبي في «السير»: (١٢/٥٦٥): «عنى بالمقاطيع أقوال الصحابة والتابعين في الفقه والتفسير».

(٢) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧٠) و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٦٥) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٨٩) و«البداية والنهاية»: (١١/٣٤) و«تاريخ بغداد»: (١٣/١٠٢) و«جامع الأصول»: (١٣/١٠٢)، وفي آخر مصدرين: «لأنه كتب المقاطيع والمراسيل»: وهو خطأ.

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٤٦٠، ٥٧٢).

مسألة «ثبوت اللقيا» وجَعْلِها شرطاً لاتّصال الإسناد، وخالفه في أسماء كثيرٍ من الرواةِ ذكرها البخاريُّ ووهم فيها[1]، بينما هي عنده على الجادّة[2].

بقي بعد هذا كله. . أن نجيب على السؤال الذي ذكرناه آنفاً: لماذا لم يخرج مسلم في «صحيحه» عن شيخه البخاري؟

يبدو ـ والله أعلم ـ أن مسلماً ـ رحمه الله ـ فعل ذلك لأمرين:

أحدهما: الرغبة في علوّ الإسناد، وذلك أن مسلماً شارك البخاري في كثير من شيوخه، فلو روى عنه ما رواه عنهم لطال السند بزيادة راوٍ، لكنه رغبة منه في علو الإسناد، وقربه من رسول الله ﷺ روى مباشرة عن هؤلاء الشيوخ تلك الأحاديث التي رواها البخاري عنهم.

والآخر: أن الإمام مسلماً ـ رحمه الله ـ ساءه ما حصل من بعض العلماء من مزج الأحاديث الضعيفة بالأحاديث الصحيحة وعدم التمييز بينهما، فوجه عنايته في تجريد الصحيح من غيره كما أوضح ذلك في «مقدمة صحيحه»، وإذا ما كان عند البخاري من

---

(١) ذكر جملة منها الخطيب في «الموضح»: (١/٩ ـ ٢١٢) وجمعها ابن أبي حاتم في كتاب مفرد مطبوع بعنوان «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه».

(٢) وقد بيّنتُ ذلك بالتفصيل في قسم الدراسة التي وضعتها على كتاب «الطبقات» للإمام مسلم.

الأحاديث قد كفاه مؤونته، لأنه قد عنى بجمع الحديث الصحيح مع شدة الاحتياط وزيادة الثبت»[1].

ولعل من المناسب هنا أن أتحدّث عن شيخ آخر من شيوخ مسلم، ألا وهو:

ثانياً: محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبدالله الذُّهْليّ:

الإمام العلامة الحافظ البارع، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان. مولد سنة بضع وسبعين ومئة.

سمع من جماعة: من الحَفْصَيْن حفص بن عبدالله، وحفص بن عبد الرحمن، والحسين بن الوليد، ومكي بن إبراهيم، وارتحل في سنة سبع وتسعين سنة موت وكيع، وكتب بالرّي عن يحيى بن الضُّرْيس، وطبقته.

وكتب عن عبد الرحمن بن مهدي بالبصرة ـ وقيل بأصبهان ـ، وأكثر عنه، وهو أقدم شيوخه وأجلُّهم، وسمع بالبصرة من: أبي داود الطيالسي، ووهب بن جرير، ومحمد بن بكر البُرْساني، وطبقتهم، وبالكوفة: من أسباط بن محمد، ومَحاضِرِ بن المُوَرِّع وعدّة. وبواسط يزيد بن هارون وعلي بن عاصم، وعدّة. وسمع من خلق في بغداد والمدينة واليمن ـ وبها سمع من عبد الرزاق فأكثر ـ ومصر والجزيرة.

---

(١) مقالة الشيخ عبد المحسن العباد: «الإمام مسلم وصحيحه»، المنشورة في «مجلة الجامعة الإسلامية»، سنة ٤٣، سنة ١٣٩٠ هـ، ص ٣٢.

وكتب العالي والنّازل، وكان بحراً لا تُكَدِّره الدّلاءُ. جَمَعَ علمَ الزُّهري، وصنَّفه، وجوَّده، من أجل ذلك يقال له: الزّهري، ويقال له: الذُّهلي، وانتهت إليه رئاسةُ العلمِ والعظمة، والسُّؤْدُد ببلده، كانت له جلالة عجيبة بنيسابور، من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة.

روى عنه خلائق، منهم: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وأبو داود السِّجْزي، وأبو عيسى الترمذي، وابن ماجه والنسائي في «سننهم»، وسعيد بن منصور صاحب «السنن»، وابن خزيمة، وأبو العباس السَّراج، ومكيّ بن عَبْدان، وأبو عوانة، وخلق.

مدحه كثير من العلماء وأثنوا عليه، فقال أبو حاتم: ثقة، وقال ابنه عبد الرحمن: هو إمام من أئمة المسلمين. وقال الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين والحفّاظ المتقنين، صنَّف حديثَ الزّهري، وجَوّده، وكان أحمد بن حنبل يُثني عليه، ويَنْشُرُ فضله. وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى، وكان أمير المؤمنين في الحديث.

وكان يقول له عليّ بن المديني: «أنتَ وارثُ الزُّهري».

قال السُّلمي: سألتُ الدَّارَقطني: مَنْ تُقَدِّم من محمد بن يحيى وعبدالله بن عبد الرحمن السمرقندي؟ فقال: محمد بن يحيى، ومَنْ أحبَّ أن ينظُر ويعرف قصورَ علمه من علم السَّلف، فلينظُر في «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى.

مات في سنة ثمان وخمسين ومئتين، رحمه الله وأسكنه جنّته مع محبِّيه[1].

علاقة الإمام مسلم بشيخه الذُّهلي:

سبق وأن بيّنا أن الإمام مسلماً هجر شيخه الذُّهلي، وجمع ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب داره، وذلك عندما قال الذهلي: «ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا»، وذلك لأنه «كان يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى بسببه»[2]. وقد نقم على صنيعه هذا شيخُهُ أبو زُرعة الرّازي.

قال أبو قريش الحافظ: كنا عند أبي زُرعة الرّازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فَسَلَّم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكرا، فلما ذَهبَ قلتُ لأبي زُرعة: هذا جمع أربعة آلاف حديث في «الصحيح»! فقال: ولِمَ ترك الباقي؟ ليس لهذا عقل، لو دَارى محمد بن يحيى لصارَ رَجُلاً[3].

وقد قيل في سبب ترك مسلم لحديث الذهلي شيء آخر:

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (٨/١٢٥) و«تاريخ بغداد»: (٣/٤١٥) و«طبقات الحنابلة»: (١/٣٢٧) و«تذكرة الحفاظ»: (٢/٥٣٠) و«السير»: (١٢/٢٧٣) و«العبر»: (٢/١٧) و«البداية والنهاية»: (١١/٣١) و«تهذيب الكمال»: (ق ١٢٨٥) و«المنتظم»: (٥/١٥) و«النجوم الزاهرة»: (٣/٢٩) و«شذرات الذهب»: (٢/١٣٨).

(٢) «البداية والنهاية»: (١١/٣٤) و«تاريخ بغداد»: (١٣/١٠٣) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٨٩) والسير: (١٢/٥٧٣) و«وفيات الأعيان»: (٥/١٩٤).

(٣) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧١ - ٤٧٢) و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/٢٨٠ - ٢٨١، ٥٧٠ - ٥٧١).

روى ابن عساكر بسنده إلى طاهر بن أحمد قال: سألتُ مكيَّ بن عبدان: لم ترك مسلم حديث محمد بن يحيى؟ فقال:

وافى داودُ الأصبهاني ـ هو داود الظاهري ـ نيسابور أيام إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ـ هو ابن راهويه ـ، فعقدوا له مجلسَ النّظر، وحضر مجلسَهُ يحيى بن محمد بن يحيى ومسلم بن الحجّاج، فجرت لهم مسألةٌ تكلّم فيها يحيى بن محمد بن يحيى، فَزَبَرَهُ داود، وقال: اسكتْ يا صبيّ، ولم يَنْصُرْهُ مسلم. فرجع إلى أبيه، وشكا إليه داود. فقال محمد بن يحيى ـ أبو الذّهلي ـ: ومن كان في المجلس؟ قال: مسلم بن الحجاج، ولم ينصُرني. قال: قد رَجعتُ عن كل ما حدّثته به. قال: فبلغ مسلم قول محمد بن يحيى هذا، فجمع ما كتب عنه، وجعله في زِنْبيل، وحمله إلى داره، وقال: لا أروي عنك أبداً.

ثم خرج إلى عبد بن حميد، هكذا علّقتُ[1] هذه الحكاية قديماً عن طاهر، والله أعلم. فإن مسلم بن الحجاج قد كان يختلف بعد حديث الواقعة بينه وبين حَيْكَان[2] إلى أبيه، بذلك من غيره، وقد أخبر عن الوحشة الأخيرة، وأخبر مكي بن عبدان عن الوحشة القديمة[3].

---

(١) القائل دون طاهر بن أحمد في سند ابن عساكر، وسنده: «قرأت على أبي القاسم الشحامي عن أحمد بن الحسين أن محمد بن عبدالله ـ هو أبو عبدالله الحاكم ـ قال: سمعت طاهر بن أحمد...».

(٢) هو لقب ليحيى بن محمد، ابن الحافظ الذهلي، راجع: «تذكرة الحفاظ»: (٦١٧) و«النجوم الزاهرة»: (٤٣/٣).

(٣) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧٢).

وروى نحو القصة المذكورة أبو عبدالله الحاكم، وقال عقبها:

«علّقتُ هذه الحكايةَ عن طاهر بن أحمد، عن مكي، وقد كان مسلم يختلف بعد هذه الواقعة إلى محمد بن يحيى، وإنما انقطع عنه من أجل البخاري، وكان الحافظ أبو عبدالله بن الأخرم أعرفَ بذلك، فأخبر عن الوحشة الأخيرة»[1].

قلت: استحكمت الوحشة بين مسلم وشيخه الذهلي بسبب مسألة اللفظ، ولعلها دامت، ومن أجل هذا كان يعاتبه أبو زرعة، ويدل على ذلك خروجه إلى عبد بن حميد فيما بعد، ولا يمنع أنه كان بينهما ـ حتى قبل ذلك ـ شيء من الخلاف والنّزاع الذي قد يقع في بعض الأحايين بين الشيخ والشيخ، أو بين الشيخ والتلميذ في بعض الأمور الذّاتيّة؛ والظاهر من القصّتين السابقتين أن أبا الحسين لم يروعن الذهلي لا في «صحيحه» ولا خارجه، إذ بعث إليه أحاديثه في المرّة الأولى في (زِنبيل) ـ وهذا يدلّ على قلّتها ـ وفي المرة الثانية (على ظهر حَمَّال) ـ وهذا يدل على كثرتها ـ وقد صرح بهذا ابن كثير، فقال بعد أن أورد قول الذُّهلي: «ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن فليعتزل مجلسنا» ما نصُّه:

«فنهض مسلم من فوره إلى منزله، وجمع ما كان سمعه من الذُّهلي جميعه، وأرسله إليه، وترك الرواية عن الذُّهلي بالكليّة، فلم يروِ عنه شيئاً لا في «صحيحه» ولا في غيره، واستحكمت

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٧١ ـ ٥٧٢).

الوحشة بينهما»[1]، ولا شك أن مسلماً استفاد من شيخه هذا لا سيما في حديثه عن الزهري، فإنه كان أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري[2]، وعلى الرغم من هذا فقد ترك الرواية بإسناده عنه، وقد فاته بذلك خيرٌ كثيرٌ على رأي أبي زُرعة الرازي، فقال: «لو داراه لصار رجلًا»[3].

بينما قال الذهبي: «فما ضرّه ذلك عند الله»[4]، وقد صار رجلًا وإماماً بارعاً على الرغم من عدم روايته عنه.

ثالثاً: عبد بن حميد بن نصر الكِسِّي ـ ويقال له: الكَشِّي[5]:

يقال اسمه: عبد الحميد، وعبد لقب له. و«كَش» بفتح الكاف: قرية بالجبل على ثلاثة فراسخ من جرجان.

ولد بعد السبعين ومئة بكَش، ونشأ بها، ثم رحل وطوف البلاد

---

(١) البداية والنهاية: (١١/٣٤)، ومع هذا فإنه ذكره في كتابه «الكنى والأسماء»: (١/٥١٠) رقم (٢٠٠٩) وختم به (باب أبو عبدالله)، وقال: «سمع ابن مهدي وعبد الرزاق» ولم يزد على ذلك، ولم يذكر شيخه البخاري في كتابه هذا!!

(٢) منهج النقد في علوم الحديث: (٢٥٥)، والملاحظ أن مسلماً قد أكثر من بيان العلل الواقعة في حديث الزهري في كتابه «التمييز» كما يظهر من القسم الموجود والنصوص التي وقفنا عليها في بطون الكتب، فلعله استفاد شيئاً من ذلك من شيخه الذهلي، والله أعلم، وانظر: «هدي االساري»: (٣٤٥) و«قواعد في علوم الحديث»: (٣٩١).

(٣) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧٢) والسير: (١٢/٢٨١، ٥٧١).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٧٥).

(٥) بالفتح والإعجام.

الإسلامية على رأس المئتين في شبيبته للسّماع والتلقي.

يروي كثيراً عن عبد الرزاق، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأبي عاصم، وعثمان بن عمرو.

وحدّث عن علي بن عاصم الواسطي، ومحمد بن بشر العَبْدي، وابن أبي فُدَيك، ويزيد بن هارون، ويحيى بن آدم، وخلق كثير مذكورين في «تفسيره الكبير» وفي «مسنده».

حّدث عنه: الترمذي، وبكر بن المَرْزُبان، وشُريح بن أبي عبدالله النَّسَفي الزّاهد، وأبو سعيد حاتم بن حسن الشاشي، وغيرهم من أهل وراء النهر.

وزعموا أن ما أتبع البخاري في «صحيحه» حديث ابن عمر في حنين الجذع من قوله: «وزاد عبد الحميد» أنه عبد بن حميد، ولم يقع له ذكر عند البخاري في غير هذا الموضع، وكان إماماً حافظاً حجة جوّالاً، وكان ممن جمع وصنَّف، مدحه غير واحد من مترجميه، فقال السمعاني: «إمام جليل القدر. ممن جمع وصنّف، وكانت إليه الرحلة في أقطار الأرض» وقال ياقوت الحموي: «صاحب المسند، وأحد أئمة الحديث» ونقل ابن نقطة عن أبي سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي قال: «كان من الأئمة المتقنين والثقات من المحدثين» وقال الذهبي: «كان من الأئمة الثقات».

مات سنة تسع وأربعين ومئتين، وحكى غنجار في «تاريخ بخارى» قال: كان يحيى بن عبد الغفار الكشي مريضاً، فعاده عبد بن حميد، فقال: لا أبقاني الله بعدك، فماتا جميعاً، مات

يحيى، ومات عبد في اليوم الثاني فجأة من غير مرض، ورفعت جنازتهما في يوم واحد، رحمهما الله تعالى[1].

علاقة مسلم بشيخه عبد بن حميد:

روى مسلم عن شيخه عبد بن حميد في «صحيحه» و «أكثر عنه»[2]، فروى عنه في كتاب «الإيمان، والوضوء، والصّلاة، والصوم، والحج، والبيوع، والجهاد، والأطعمة، والفضائل، والعلم، والدّعاء وغير ذلك»[3].

انقطع إليه مسلم ولازمه بعد الذي حصل بينه وبين شيخه الذهلي في الواقعة الأولى[4]، وكانت بينهما مودّةٌ أكيدة، بحيث كان يذهب مسلم إلى داره ويروي عنه ابنه محمد بن عبد[5]، ويكتب

---

(١) له ترجمة في: «البداية والنهاية»: (١١/٤) و «تهذيب الكمال»: (٨٧١) و «العبر»: (١/٤٥٤) و «الكاشف»: (٢/٢٢٢) و «تذكرة الحفاظ»: (٥٣٤) و «السير»: (١٢/٢٣٥) و «المعجم المشتمل»: رقم (٥٧٩) و «رجال صحيح مسلم»: (٢/٢٩) و «ثقات ابن حبان»: (٨/٤٠١) و «الأنساب»: (١١/١٠٩) و «اللباب»: (٣/٩٨) و «معجم البلدان»: (٥/٤٦٠) و «طبقات الحفاظ»: (٢٣٤) و «طبقات المفسرين»: (١/٣٦٨) و «النجوم الزاهرة»: (٢/٣٣٠) و «شذرات الذهب»: (٢/١٢٠).

(٢) من تعريف لابن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام الوسطى»، نقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام»: (١/١٧٨).

(٣) رجال صحيح مسلم: (٢/٢٩) ترجمة رقم (١٠٧٠).

(٤) يستفاد ذلك من «تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٤٧٢).

(٥) ذكره من تلاميذه والراوين عنه: المزي في «تهذيب الكمال»: (٣/١٣٢٥) والذهبي في «السير»: (١٢/٥٦٢ ـ ٥٦٣).

عنده بعض تصانيفه، جاء في ديباجة بعض نسخ كتاب «الطبقات» للإمام مسلم ما نصه:

«حدثنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن محمد السماسي صبيحة يوم الخميس غرّة محرّم سنة ثمان وخمسين وثلاث مئة؛ قال: سمعتُ أبا محمد داود بن سليمان الكرماني؛ قال: ثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، يكتب عند عبد بن حميد، قال: . . .»[1].

رابعاً: عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهْرام بن عبد الصمد، أبو محمد التميمي ثم الدَّارمي السمرقندي:

الحافظ الإمام، أحدُ الأعلام، طوّف الأقاليم، وصنَّف التّصانيف.

ولد أبو محمد بسَمَرْقند سنة إحدى وثمانين ومئة، في سنة موت ابن المبارك.

حدّث عن: يزيد بن هارون، ويعلى بن عُبيد، وجعفر بن عون، ووهب بن جرير، والنَّضر بن شُميل ـ وهو أقدمهم موتاً ـ وأبي مُسْهِر الغسّاني، وجماعة. وينزل إلى دُحيم، وخليفة بن خياط.

حدث عنه: أبو داود والترمذي وعبد بن حُميد ـ وهو أقدم منه ـ وبقيّ بن مخلد، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وصالح بن محمد جَزَرة، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وجعفر الفريابي وآخرون.

---

(١) طبقات مسلم: (لوحة ١/أ)، نسخة سراي أحمد الثالث بتركيا، في مجموع تحت رقم (٢٦/٦٢٤) من ورقة (٢٧٨ ـ ٢٩٨).

مدحه جلُّ معاصريه ومترجميه، فقال فيه الإمام أحمد: «هو ذاك السيّد» ثم قال: «عرض عليّ الكفر فلم أقبل، وعرضت عليه الدنيا فلم يقبل» وقال أبو حاتم الرازي: «عبدالله بن عبد الرحمن إمام أهل زمانه» وقال ابن حبان: «كان الدّارمي من الحفّاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتَفَقَّه، وصنَّف وحَدَّث، وأظهر السنَّة ببلده، ودعا إليها، وذَبَّ عن حريمها، وقمعَ مَنْ خالفها» وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي: «كان عبدالله على غاية من العقل والدّيانة، من يُضرب به المَثَلُ في الحلمِ والدّراية، والحفظ والعبادة والزّهادة، أظهر علم الحديث والآثار بسَمَرْقند، وذَبَّ عنها الكذِبَ، كان مُفَسِّراً كاملًا، وفقيهاً عالماً».

وقال الخطيب البغدادي: «كان أحدَ الرّحالين في الحديث، والموصوفين بحفظه وجَمْعه والإتقان له، مع الثقة والصّدق، والورع والزهد، واستُقْضِي على سمرقند، فأبى، فألحَّ السلطانُ عليه حتى يُقلِّده، وقضى قضيةً واحدة، ثم استَعْفَى، فأعْفي، وكان على غايةِ العقل، ونهايةِ الفَضْلِ، يضرب به المثل في الدّيانة والحِلْمِ والرزانة، والاجتهاد والعبادة، والزّهد والتقلّل، وصنّف «المسند» و «التفسير» و «الجامع».

مات في سنة خمس وخمسين ومئتين، يوم التروية (الثامن من ذي الحجة) بعد العصر، ودفن يوم عرفة يوم الجمعة[1].

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (٥/٩٩) و «تاريخ بغداد»: (١٠/٢٩) و «طبقات الحنابلة»: (١/١٨٨) و «تهذيب الكمال»: (٧٠٣) و «الأنساب»: (٦/٢٨٠) و «تذكرة الحفاظ»: (٥٣٤) و «السير»: =

علاقة الإمام مسلم بشيخه الدّارمي:

في رواية الإمام مسلم عن شيخه الدارمي دلالة على علوّ سنده، إذ روى عن الدارمي أيضاً جملةً من مشايخ مسلم، مثل: عبد بن حميد، ومحمد بن يحيى الذهلي وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن بشار، فمسلم ـ رحمه الله تعالى ـ يشارك مشايخه هؤلاء في الإمام الدارمي، والرواية عنه.

وقد شارك مسلماً في الرواية عن هذا الشيخ جماعةٌ من النيسابوريين، مثل: إبراهيم بن أبي أطالب النيسابوري، ومحمد بن النّضر الجارودي، ومحمد بن نعيم بن عبدالله النيسابوري، ولعل في هذا إشارة إلى أن مسلماً سمع منه بنيسابور، وتتأكد هذه الإشارة إذا علمنا أن الدارمي رحل إلى خراسان، كما قال الحافظ الذهبي[1].

وقد روى مسلمٌ عن الدارمي وأكثر عنه، فقد تضمن كتابه «الصحيح» روايات عدّة له عن الإمام الدارمي، وقد حصرها شيخنا محمد عويضة[2] فبلغت ثلاثة وسبعين رواية، أي أن الإمام مسلماً

= (١٢/ ٢٢٤) و«العبر»: (٢/ ٨) و«التهذيب»: (٥/ ٢٩٤) و«شيوخ الإمام مسلم»: (١/ ٣٥١) رقم (٧٥٧) و«النجوم الزاهرة»: (٣/ ٢٢) و«طبقات الحفاظ»: (٢٣٥) و«طبقات المفسرين»: (١/ ٢٣٥) و«شذرات الذهب»: (٢/ ١٣٠) ولأستاذنا محمد عويضة «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث» رسالة نال بها درجة الدكتوراة العالمية، وهي مرقومة على الآلة الكاتبة.

(١) راجع: «تذكرة الحفاظ»: (٥٣٤).

(٢) في أطروحته للدكتوراة: «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث»: (١٣٢ ـ ١٤٢) مرقومة على الآلة الكاتبة.

قد روى في «صحيحه» ثلاثة وسبعين حديثاً بسند الإمام الدارمي.

وهذه الأحاديث الثلاثة والسبعون منها ما ورد في مقدمة الإمام مسلم التي جعلها في أول كتابه «الصحيح»، وعددها ثلاثة أحاديث.

ومنها ما ورد بين ثنايا كتابه «الصحيح»، موزّعةً على أبوابه المختلفة.

وهذه الروايات التي يرويها الإمام مسلم في «صحيحه» عن الدارمي، منها ما ورد موافقاً لما جاء في «مسند الدارمي» بنفس السند الذي في «مسند الدارمي». ومنها ما جاء عن الدارمي بسندٍ آخر غير سنده الذي اختاره في كتابه.

ومنها أيضاً ما وقع في «مسند الدارمي»، ومنها ما ليس في «مسند الدارمي»، وإنما هو من مرويّات الدارمي التي لم يضمّنها كتابه «المسند»، فربما يكون قد ضمنها بعض كتبه الأُخرى المفقودة، أو أنه لم يدوّنها لأنّ منهجه في كتابه «المسند» - أو غيره من كتبه - يكتفي ببعض الأحاديث في الباب دون الاستقصاء طلباً للاختصار، أوغيره من الأسباب التي يأخذها المصنفون بعين الاعتبار[1].

ولم تقتصر إفادة إمامنا مسلم من شيخه الدارمي على «الصحيح»، ولا في علم الرواية، وإنما تعدى ذلك إلى علم الرجال والكنى، ولذا تراه يصرح بالنقل عنه في هذا الباب، كما وقع في كتاب: «الكنى والأسماء» في ترجمة (أبو ثعلبة الخشني)[2].

---

(١) وقد عملنا على استقصائها وبيانها بالتفصيل مقسمين إياها أربعة أقسام في دراستنا الموسعة، يسر الله نشرها.

(٢) راجع «الكنى والأسماء»: (١/ ١٧١) رقم (٤٩٥).

خامساً: يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن، أبو زكريا التميمي المِنْقَرِيّ النيسابوري:

شيخ الإسلام، وعالم خُراسان، الإمام الحافظ، كتب ببلده وبالحجاز والعراق والشّام ومصر. لقي صغاراً من التابعين، منهم كثير بن سُلَيْم، وأخذ عنه، وعن عبدالله بن جعفر المَخْرَمي، ويزيد بن المقدام، وزُهير بن معاوية، ومالك، وشريكٍ القاضي، وأُممٍ سواهم.

وعنه البخاري وحُميد بن زَنجويه، وعثمان بن سعيد الدّارمي، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وخلائق.

ولد سنة اثنتين وأربعين ومئة.

أثنى عليه الأئمة والعلماء خيراً، قال إسحاق بن راهويه: «ما رأيتُ مثل يحيى بن يحيى، ولا أحْسِبُ أنه رأى مثل نفسه» وقال أحمد بن حنبل: «ما رأى يحيى بن يحيى مثلَ نفسه، وما رأى الناس مثله» وقال أيضاً: «كان يحيى عندي إماماً، ولو كانت عندي نفقةٌ لرحلتُ إليه» وقال أبو أحمد الفرّاء: «كان إماماً قدوةً، ونوراً للإسلام»، وقال أحمد بن سيّار: «كان خيّراً فاضلاً صائناً لنفسه»، وقال النسائي: «ثقة ثبت» وكان يقول عنه: «الثقة المأمون».

وكانت له علاقةٌ قوية، وصلةٌ أكيدة بالإمام مالك، فهو ـ أي: مالك ـ من أجلّ شيوخه الذين رحل إليهم، وسمع منهم، وكان من نجباء من تلمذ على الإمام مالك، حتى إن من العلماء من فضّلَ قراءته على الإمام مالك على سماع غيره منه.

مات يحيى في أول ربيع الأول، سنة ستّ وعشرين ومئتين رحمه الله تعالى[1].

علاقة الإمام مسلم بشيخه يحيى بن يحيى التميمي:

لما مات هذا الشيخ كان عمر الإمام مسلم عشرين سنة، فكان أخذُ مسلمٍ عنه مبكِّراً، إذ سمع منه في سنة ثمان عشرة ومئتين[2]، أي: وعمره اثنتا عشرة سنة، وكان هذا السماع هو أول سماع للإمام مسلم على الإطلاق[3]، ومع هذا فقد أكثر عنه الرواية «فروى عنه في «الإيمان، والوضوء، والصلاة، والرؤيا، والجنائز، والصوم، والهبة، والحج، والنكاح، والبيوع، والجهاد، والصيد، والأشربة، واللباس، والأدب، وإماطة الأذى، والعلم، وصفة الدنيا في الآخرة، وغيرها»[4].

فهو ابن بلدته وشيخها، وإمام عصره بلا مدافعة.

ومن جملة الطّرق التي أخذ منها مسلم «الموطأ» وأدخلها في «صحيحه» طريق يحيى بن يحيى هذا، بل إنه ينقل عنه من هذا الطريق أكثر من بقيّة الطرق الأُخرى، كالقعنبي عن مالك، أو

(١) له ترجمة في: «التاريخ الكبير»: (٨/٣١٠) و«التاريخ الصغير»: (٢/٣٥٤) و«الجرح والتعديل»: (٩/١٩٧) و«تهذيب الكمال»: (١٥٢٣) و«تذكرة الحفاظ»: (٤١٥) و«العبر»: (١/٣٩٧) و«السير»: (١٠/٥١٢) و«النجوم الزاهرة»: (٢/٢٤٨) و«تهذيب التهذيب»: (١١/٢٩٦) و«الكاشف»: (٣/٢٧١) و«رجال صحيح مسلم»: (٢/٣٥٣) و«شذرات الذهب»: (٢/٥٩)، وغيرها.

(٢) راجع: «السير»: (١٢/٥٥٨).

(٣) المرجع السابق.

(٤) رجال صحيح مسلم: (٢/٣٥٣ - ٣٥٤) بتصرف.

إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، أو خلف بن هشام عن مالك، أو عبدالله بن وهب عن مالك.

ومن أراد العناية بـ «موطأ مالك» من رواية يحيى بن يحيى النيسابوري هذا، فعليه بالاعتماد على «صحيح مسلم»[1].

وقد أدرك مسلم بشيخه هذا جملةً من الأحاديث العوالي، بل إنه أدرك به بعض الأحاديث التي يرويها عنه، ويكون البخاري قد روى هذه الأحاديث بعينها بإسنادٍ نازلٍ، فيكون البخاريُّ كأنه سمعها من تلميذه مسلم[2].

سادساً: عبدالله بن مسلمة بن قَعنب، أبو عبد الرحمن الحارثي القَعْنَبِي:

الإمام الثبت القدوة، شيخ الإسلام، نزيل البصرة، ثم مكة.

مولده بعد سنة ثلاثين ومئة بيسير.

سمع من: أفلح بن حميد، وابن أبي ذئب، وشعبة بن الحجاج، والليث بن سعد، والدَّراوَرْدي، وحماد بن سلمة، وهشام بن سعد، وعدّة.

---

(١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: (٣٧).

(٢) مع العلم بأن البخاري روى عن خمسة وثلاثين من شيوخه وروى مسلم عنهم بواسطة رجل. راجع: «المدخل إلى الصحيح»: (ل ٧٥/أ ـ ب).

ومن المفيد أن أُنبه في هذا المقام أن شيخ مسلم هذا غير يحيى بن يحيى الليثي، صاحب الرواية المشهورة المطبوعة لـ «موطأ مالك»، انظر في التفرقة بينهما: «دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك»: (١٢٥ ـ ١٢٦) وقد كشفتُ في دراستي الموسعة عن الإمام مسلم فوائد مهمة حول رواية مسلم عنه. ومثلت على ذلك بأمثلة عملية من «الصحيح».

وسمع من الإمام مالك، وكان من أجلّ أصحابه، وعندما قيل للإمام مالك: قدم القعنبي، قال لأصحابه: قوموا بنا إلى خير أهل الأرض. بل قال العجلي: قرأ مالك عليه نصف «الموطأ»، وقرأ هو على مالك النّصفَ الثاني. وبعد هذه المنزلة التي تبوْأها عند الإمام مالك ـ بحق وجدارة ـ صار لا يقدّم عليه من رواة «الموطأ» أحد، كما قال ابن المديني، فهو من أثبت الناس في «الموطأ» كما قال نصر بن مرزوق، بل إنّ ابن معين كان لا يقدّم عليه في مالكٍ أحداً، وكان القعنبي يقول: اخْتلفتُ إلى مالكٍ ثلاثين سنة، ما من حديث في «الموطأ» إلا لو شِئتُ، قلت: سمعتُهُ مراراً.

روى عنه البخاري، وأبو داود، والخُريبي ـ وهو من شيوخه ـ ومحمد بن سَنْجَر الحافظ، ومحمد بن يحيـى الذُّهلي، وأبو حاتم الرازي، وعبد بن حميد، وأبو زَرْعة الرازي، وعثمان بن سعيد الدَّارمي، وخلقٌ كثير.

مدحه تلاميذه والأئمة ومترجموه وأثنوا عليه خيراً، فقال أبو زُرعة: «ما كتبتُ عن أحدٍ أجلَّ في عيني من القَعْنَبي» وقال أبو حاتم: «ثقة حجة، لم أرَ أخشع منه»، وقال يحيـى بن معين: «ما رأيتُ رجلًا يحدّث لله إلا وكيعاً والقَعْنبي، وقال الفلّاس: «كان القَعْنبيُّ مجابَ الدّعوة» وقال إسماعيل القاضي: «كان القعنبي من المجتهدين في العبادة» وقال ابن سعد: «كان عابداً فاضلًا، قرأ على مالك كتبه».

ومات في المُحَرَّم سنة إحدى وعشرين ومئتين، رحمه الله تعالى[1].

---

(١) له ترجمة في: «طبقات ابن سعد»: (٣٠٢/٧) و«التاريخ الكبير»: =

علاقة الإمام مسلم بشيخه القعنبي:

لم تطل مدّةُ ملازمةِ الإمام مسلم لشيخه القعنبي، فقد التقى به قبل وفاته بعام «وسمع منه في أيام الموسم في ذي الحجة سنة عشرين، ولم يُكْثِرْ عنه»[1]. فلم يروِ عنه إلا سبعين حديثاً في «الوضوء، والصلاة، والحج، والصوم، والزكاة، والنكاح، والجهاد، والأطعمة والقدرة، وهذه الأحاديث كلها رواها مسلم عن القَعْنبي نفسه، ما خلا حديث الدَّراوَرْدي في الأطعمة فإنه روي عن عبد بن حميد عن القَعْنَبي»[2] والقعنبي «أكبر شيخ لمسلم»[3] و«سمع منه في الحج بمكة»[4] ولذا «روى عن رجل عنه»[5] أيضاً، إذ كان حجّه مبكراً، ولم يزل أمرداً[6]، وهو ابن أربعة عشر عاماً حينئذ رحمه الله تعالى، ولذا فقد أدرك به أحاديث عوالي؛ فأحاديث القعنبي «من أعلى شيء في صحيح مسلم»[7].

= (٢١٢/٥) و«المعارف»: (٥٢٤) و«الجرح والتعديل»: (١٨١/٥) و«ترتيب المدارك»: (٣٩٧/١) و«وفيات الأعيان»: (٤٠/٣) و«السير»: (٢٥٧/١٠) و«تذكرة الحفاظ»: (٣٨٣/١) و«الكاشف»: (١٣١/١) و«رجال صحيح مسلم»: (٣٩١/١) و«الديباج المذهب»: (٤١١/١) و«شجرة النور الزكية»: (٥٧/١) و«شذرات الذهب»: (٤٩/٢).

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٦٤/١٠).

(٢) رجال صحيح مسلم: (٣٩٢/١).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٢٦٤/١٠ و٥٥٨/١٢).

(٤) المرجع السابق: (٥٥٨/١٢).

(٥) المعجم المشتمل: (ص ١٦٢) رقم (٥٠٦).

(٦) راجع: «سير أعلام النبلاء»: (٥٥٨/١٢).

(٧) سير أعلام النبلاء: (٢٦٤/١٠).

وعلى الـرغم من قصر المـدة التي أخذ فيهـا مسلم عن شيخه القعنبي إلا أنـه «استفاد من معـرفتـه وتجـاربـه وحنكتـه في التعليم والدرس، مما يختصر عليه الطريق، ويقيه العثرات، ويرسم له النهج السليم»[1].

سابعاً: عُبَيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ، أبو زُرْعة الرَّازِيّ:

الإمام، سيّد الحفاظ، محدّث الرّي.

طلب الحديث وهو حَدَثٌ، وارتحل إلى الحجاز، والشّام، ومِصرَ، والعراق، والجزيرة، وخُراسان، وكتب ما لا يوصف كثرةً، وحـدثّ عن أحمد بن حنبـل، ومحمد بن سـابق، وأبي الوليـد الطيالسي وآخرين.

حدّث عنه: أبو حفص الفَلَّاس، وحرملة بن يحيـى، وابن وَارَة، وأبو حاتم، وأبو عوانة الإسفراييني، وعبدالله بن أحمد، وأبو بكر بن أبي داود، وخلقٌ كثير.

قال الخطيب: «كان إماماً ربّانياً، حافظاً مُتقناً مكثراً» وقال أبو حاتم عنه: «إمام»، وقال أبو يعلى الموصلي: «ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ، إلا كان اسمُه أكبرَ من رؤيته، إلا أبا زُرعة الرّازي، فإنّ مشاهَدَته كانت أعظمَ من اسمه، وكان قد جَمَعَ حفظَ الأبواب والشُّيُوخ والتفسير، كتبنا بانتخابه بواسط ستة آلاف حديث»، وقال إسحاق بن رَاهويه: «كلُّ حديث لا يعرفه أبو زُرعة الرازي، فليس له

(١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: (٣٧).

أصل». وعندما قدم أبو زُرعة بغداد نزل عند الإمام أحمد بن حنبل، فكان كثيرَ المذاكرة له، وقال: «ما صلَّيتُ غيرَ الفرض، استأثرتُ بمذاكرة أبي زرعة عنها».

توفي أبو زُرعة الرّازي في آخر يوم من سنة أربع وستين ومئتين، ومولده كان في سنة مئتين. رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً[1].

علاقة الإمام مسلم بشيخه أبي زُرْعة الرَّازي:

روى الإمام مسلم في «صحيحه» عن أبي زُرعة الرازي حديثين في كتاب الدّعاء[2]، فلم يكثر عنه، إلا أنه أفاد منه كثيراً، فكانت له معه مجالس للمذاكرة. قال أبو قريش الحافظ: «كنتُ عند أبي زُرعة الرّازي، فجاء مسلم بن الحجاج فسلّم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكرا»[3] وكان مسلم يحدّث بحضرة شيخه أبي زرعة، وكان العلماء يطمئنون للأثر أو الخبر بمجرد إقرار أبي زُرْعة له، فقد أورد ابن الصلاح في «علوم الحديث» خبراً يتعلّق بتحديد مفهوم الصحبة

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (٣٢٨/١) و(٣٢٤/٥) و«تاريخ بغداد»: (٣٢٦/١٠) و«طبقات الحنابلة»: (١٩٩/١) و«المنتظم»: (٤٧/٥) و«تهذيب الكمال»: (٨٨٣) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٥٧) و«السير»: (٦٥/١٣) و«البداية والنهاية»: (٣٧/١١) وأفرد حياته بدراسة وافية الدكتور سعدي الهاشمي، طبعت بعنوان «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبويّة».

(٢) هما برقمي: (٢٧٣٩) و(   )، وراجع «رجال صحيح مسلم»: (١٤/٢).

(٣) راجع: «تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٤٧١ ـ ٤٧٢) و«السير»: (٢٨٠/١٢ - ٢٨١، ٥٧٠ ـ ٥٧١) وشرح النووي على صحيح مسلم: (٢١/١).

والصحابي، ثم قال: «إسناده جيد، حدّث به مسلم بحضرة أبي زُرْعة»[1].

ويرجع الفضل إلى أبي زُرعة في خلو صحيح مسلم من الأحاديث المنتقدة، يقول ابن الصلاح: «ومما جاء في فضل «صحيح مسلم» ما بلغنا عن مكي بن عَبْدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال: سمعتُ مسلماً يقول: عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي، فكل ما أشار أنّ له علّةً تركتُه، وكل ما قال: إنه صحيح، وليس له علّة خرّجتُه»[2].

فهذا يدل على مدى إفادة مسلم من أبي زُرعة، وعلى مكانته عنده، «وله الفضل في خلو «صحيح مسلم» من الأحاديث المنتقدة والمعلّلة، ويدل وبوضوح لا لبس فيه إقرار أبي زُرعة في صحة منهج الإمام مسلم في «صحيحه» ورضاه عنه»[3] ولذا فلا عجب أن يقول أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زُرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»[4].

---

(١) راجع: «التقييد والإيضاح»: (ص ٢٩٩).

(٢) صيانة صحيح مسلم: (٦٨ ـ ٩٨) و«شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/١٥، ٢٦).

(٣) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: (٣/١٠١٠).

(٤) تاريخ بغداد: (١٣/١٠١) وطبقات الحنابلة: (٢/٣٣٨) وتهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥) و«طبقات المحدثين»: (٢/٣٣٨) وزاد بعضهم عليه «في معرفة الحديث» راجع: «صيانة صحيح مسلم»: (٦٣) و«شرح النووي على مسلم»: (١/١٠٠).

تلاميذه

بيّنا فيما سبق أشهر شيوخ الإمام مسلم، وفيما يلي نبيِّن - إن شاء الله تعالى - طائفةً من مشاهير تلاميذه، والإمام مسلم على الرغم من شهرته، إلا أن التعرف على كل تلاميذه وحصرهم يعتبر أمراً عسيراً، لأنّ يد الحدثين أتت على معظم كتبه المسندة، فضاعت وضاع معها نقلتها ورواتها.

ولكننا تمكّنا من خلال البحث في كتب الرجال والتراجم والبرامج والأثبات، ومن خلال كتب السنّة التي روى أصحابها عن الإمام مسلم، أو من طريقه، تمكنا من جمع طائفة من تلاميذه، ولكنها قليلة جداً بالنسبة إلى باقي تلاميذه الذين لم نتمكن من الوصول إليهم. هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار شهرة هذا الإمام، وتجواله، وإمامته، وحفظه وإتقانه، وتثّبته الذي اشتهر به.

وسنثبت فيما يلي قائمة بأسماء أحدَ عشر تلميذاً من مشاهير تلاميذه[1]، مع التعريف اليسير بحال كل منهم:

---

(١) وفي دراستي الواسعة عن الامام مسلم ذكرت اسم ٣٩ تلميذاً وأكتفي هنا بذكر أحدَ عشر منهم.

١ - إبراهيم بن أبي طالب.

ذكره ضمن تلاميذ مسلم والرواة عنه: المزي[١]، والذهبي، وقال: «رفيقُهُ»[٢]، وابن عبد الهادي[٣] وابن عساكر[٤] والنووي[٥] وابن الصلاح[٦] والعجلوني[٧].

وهو الإمام الحافظ المجوّد الزّاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدّثين في زمانه: أبو إسحاق بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبدالله بن خالد النيسابوري المُزَكي.

سمع: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن أبان البلخي، ومحمد بن مهران، وداود بن رُشيد، وطبقتهم.

وعنه: ابنُ خزيمة، وأبو الوليد حسان بن محمد، وأهل بلده.

قال الحاكم: كان إمامَ عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرِّجال، جمع الشيوخ والعلل، ودخل على أحمد بن حنبل، وذاكره، وعلّق عنه.

مات في رجب سنة خمس وتسعين ومئتين[٨].

---

(١) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).
(٢) السير: (١٢/٥٦٢).
(٣) طبقات علماء الحديث: (٢/٢٨٧).
(٤) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).
(٥) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩٠).
(٦) صيانة صحيح مسلم: (٥٩ - ٦٠).
(٧) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).
(٨) له ترجمة في: «المنتظم»: (٦/٧٦) و«السير»: (١٣/٥٤٧) و«تذكرة =

٢ - إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق النَّيْسابوري.

ذكره جماعة وعدّوه من تلاميذ مسلم، كما سيأتي.

هو الإمام القُدوة الفقيه، العلاّمة المحدّث الثّقة، من تلامذة أيوب بن الحسن الزّاهد الحنفي، وكان من أئمة الحديث.

سمع من سفيان بن وكيع، وعمرو بن عبدالله الأَوْدي، وعدّة بالعراق، ومن محمد بن مقاتل الرّازي، وموسى بن نصر بالريّ، ومن محمد بن أبي عبد الرحمن المقرىء، وأقرانه بمكة، ومن محمد بن رافع، ومحمد بن أسلم الطّوسي ببلده.

حدّث عنه: أحمد بن هارون الفقيه، والقاضي عبدالحميد بن عبدالرحمن، ومحمد بن أحمد بن شعيب، ومحمد بن عيسى بن عمرويه الجَلودي، وآخرون.

قال ابن شعيب: ما كان في مشايخنا أَزهدُ ولا أعبد من ابن سفيان، توفيّ ابن سفيان عشية الاثنين، ودفن يومئذ، في رجب سنة ثمان وثلاث مئة، رحمه الله تعالى[1].

= الحفاظ»: (٦٣٨) و«العبر»: (٢/١٠٠) و«طبقات علماء الحديث»: (٢/٣٤٤) و«الوافي بالوفيات»: (٦/١٢٨) و«النجوم الزاهرة»: (٣/١٦٣) و«طبقات الحفاظ»: (٢٧٩) و«شذرات الذهب»: (٢/٢١٨).

(١) له ترجمة في «الكامل في التاريخ»: (٨/١٢٣) و«السير»: (١٤/٣١١) و«العبر»: (٢/١٣٦) و«الوافي بالوفيات»: (٦/١٢٨) و«البداية والنهاية»: (١١/١٣١) و«التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»: (١/٢١٨) و«صيانة صحيح مسلم»: (١٠٣ ـ ١٠٤) و«شذرات الذهب»: (٢/٢٥٢).

كان أبو إسحاق من مشاهير تلاميذ مسلم، حتى قال الحاكم فيه:

«كان من العبّاد المجتهدين الملازمين لمسلمٍ»[1] وقال الذّهبي: «لازم مسلماً مدّة، وبرع في علم الأثر»[2] وقال النووي: «وأما شيخ إبراهيم بن محمد بن سفيان فهو الإمام مسلم»[3] ونُقل عن إبراهيم نفسه قوله: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين»[4]، فهو إذاً من رواة «الصحيح» لشيخه، قال العجلوني وهو يتحدث عن تلاميذ مسلم والرواة عنه: «وإبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد، وهو راوية صحيح مسلم»[5] ونعته التجيبي بقوله «صاحب مسلم»[6] وقال الذهبي وابن العماد في ترجمته: «راوي صحيح مسلم»[7] بل قال ابن الصلاح في «صحيح مسلم»: «هذا الكتاب مع شهرته التامة، صارت روايته بإسناد متصل بمسلمٍ مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان»[8].

وذكر أبا إسحاق في عداد تلاميذ مسلم والراويين عنه جماعة،

---

(١) التقييد (١/٢١٨) و«شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/١٠) و«السير»: (١٤/٣١٢) و«صيانة صحيح مسلم»: (١٠٤).

(٢) السير: (١٤/٣١٢).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٠).

(٤) المرجع السابق، وصيانة صحيح مسلم: (١٠٤).

(٥) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).

(٦) مستفاد الرحلة والاغتراب: (٢٩).

(٧) العبر: (٢/١٣٦) والسير: (١٢/٥٦٢) وشذرات الذهب: (٢/٢٥٢).

(٨) صيانة صحيح مسلم: (١٠٣).

منهم: ابن عساكر[1]، والمزي[2]، والذهبي[3]، وابن خير الإشبيلي[4]، وابن عطية[5]، والقاضي عياض[6]، وابن نقطة[7]، وابن عبد الهادي[8] والنووي[9]، وابن الأثير[10]، وابن باطيش[11]، والتبريزي[12]، وروى ابن الجوزي حديثاً بسنده من طريقه عن مسلم، فقال: «. . . ثنا إبراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم بن الحجاج»[13]. وكذلك فعل ابن عساكر[14]، وروى التجيبي في «رحلته» بسنده إليه عن مسلم تسعة أحاديث[15].

٣ ـ أحمد بن حمدون بن أحمد بن عمارة بن رُستم، أبو حامد الأعمشي.

---

(١) تاريخ دمشق: (١٦ / ق ٤٦٨).
(٢) تهذيب الكمال: (٣/ ق ١٣٢٥).
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٥٦٠).
(٤) انظر: «فهرسة ما رواه عن شيوخه»: (٩٨ ـ ١٠٠).
(٥) انظر: «فهرس ابن عطية»: (٦٨، ١٢٢، ١٣٠).
(٦) راجع: «الغنية»: (٣٥).
(٧) التقييد: (١/ ٢١٨).
(٨) طبقات علماء الحديث: (٢/ ٢٨٧).
(٩) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٩٠).
(١٠) جامع الأصول: (١/ ١٨٧).
(١١) التمييز والفصل: (١/ ٣٣٧).
(١٢) الإكمال في أسماء الرجال: (٨٠١)، ملحق بآخر «مشكاة المصابيح»، الطبعة الأولى.
(١٣) مشيخة ابن الجوزي: (١٩١).
(١٤) تاريخ دمشق: (١٦ / ق ٤٦٨ ـ ٤٦٩).
(١٥) راجع: «مستفاد الرحلة والاغتراب»: (٦٨، ٢٦١، ٢٨٢، ٣١١، ٣١٢، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٧٣، ٤٤٣ ـ ٤٤٤).

لُقِّب ببغداد بالأعمشي لحفظه حديث الأعمش، واعتنائه به.

الإمام الحافظ الثَّبتُ المصنِّف.

مات الأعمشي في ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة، رحمه الله تعالى[1].

عدّه ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر[2] والمزي[3] والذهبي[4] وابن عبد الهادي[5] والنووي[6]، والعجلوني[7].

٤ ـ أحمد بن سلمة بن عبدالله، أبو الفضل النيسابوري البَزَّاز.

الحافظ، الحجة، العدل، المأمون، المجوِّد.

روى عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعبدالله بن معاوية، وأبي كُريب، وعثمان بن أبي شيبة، وطبقتهم.

حدّث عنه: ابن قرادة، وأبو زُرعة ـ وهما من شيوخه ـ وأبو حاتم ـ وهو من صغار شيوخه، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم، وغيرهم.

---

(١) له ترجمة في: «السير»: (١٤/٥٥٣) و«العبر»: (٢/١٨٥) و«تذكرة الحفاظ»: (٨٠٥) و«الميزان»: (١/٩٤) و«الوافي بالوفيات»: (٦/٣٦١) و«طبقات علماء الحديث»: (٢/٥١٤) و«النجوم الزاهرة»: (٣/٢٤١) و«شذرات الذهب»: (٢/٢٨٨).

(٢) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).

(٣) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٢).

(٥) طبقات علماء الحديث: (٢/٢٨٧).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩٠).

(٧) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).

مات في جمادى الآخرة سنة ست وثمانين ومئتين رحمه الله تعالى[1].

ذكره في عداد تلاميذ مسلم والراويين عنه: ابن عساكر[2]، والنووي[3] وابن الصلاح[4]، والمزي[5]، والذهبي[6]، وغيرهم.

وهو رفيق مسلم في رحلتيه إلى بلخ والبصرة كما تقدم، ولعل سبب الرحلة إلى بلخ كان هو، قال أحمد بن سَلَمة: عمل أبي طعاماً، ودعا إسحاق، ثم قال: إنّ ابني هذا قد أَلَحَّ عليَّ في الخروج إلى قتيبة، فما ترى؟ فنظر إليَّ. وقال: هذا قد أُكثر عني، وهو يجلس بالقرب مني، وأبو رجاء عنده ما ليس عندنا، فأرى أن تأْذَن له عسى أن ينْتفع[7].

وكانت علاقته مع شيخه مسلم قويَّةً جداً، وهذا أثر مبارك من آثار الرحلة في طلب العلم، فكان يمشي في تزويج أخت امرأة مسلم بن الحجاج[8]، بل كان لأحمد «صحيح» يشاركه مسلم في تصنيفه، وينتقي له شرطه فيه، قال مسدّد بن قَطَن: لمّا تُوفي محمد بن يحيى

---

(١) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (٢/٥٤) و«ذكر أخبار أصبهان»: (١/٩٩) و«تاريخ بغداد»: (٤/١٨٦) و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/٣٧٣) و«تذكرة الحفاظ»: (٦٣٧) و«العبر»: (٢/٧٦) و«طبقات علماء الحديث»: (٢/٣٤٢) و«شذرات الذهب»: (٢/١٩٢).

(٢) تاريخ دمشق: (١٦/ ق ٤٦٨).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩٠) وشرح صحيح مسلم: (١/١٠).

(٤) صيانة صحيح مسلم: (٥٩).

(٥) تهذيب الكمال: (٣ / ق ١٣٢٥).

(٦) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٢).

(٧) سير أعلام النبلاء (١١/٢٠ ـ ٢١)، وطبقات علماء الحديث: (٢/٣٤٣).

(٨) راجع: «السير»: (١٢/٣٤٣).

عقد مسلمٌ مجلساً لخالي عبد الرحمن بن بشر، فكان يحضر أحمد بن سلمة، وينتقي له مسلم شرطه في «الصحيح»، فيمليه عبدالرحمن، ولم يكن له مجلسُ إملاءٍ قبلها[1].

ولهذا مدح الأئمة «صحيحه»، حتى قال أبو القاسم النَّصْرآباذي: رأيتُ أبا علي الثقفي في النَّوْم، وهو يقول: عليكَ «بصحيح» أحمد بن سلمة[2]، وكان أحمد بن سلمة ينقل مدح شيخيه أبي زرعة وأبي حاتم لمسلم، ويقول: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما» كما سبق ذكره.

وكان يرجع ابن سلمة إلى شيخه مسلم في المشكلات والمعضلات، روى ابن نقطة بسنده إليه، قال: «قلت لمسلم بن الحجاج: إن أبا كريب ثنا عن ابن المبارك عن شعبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن جلود السّباع؟

فقال مسلم: هكذا رواه أبو كريب فاستر عليه»[3].

وكان ينقل عنه فوائد فريدة، من مثل ما رواه البيهقي قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ثنا محمد بن صالح بن هانىء ثنا أحمد بن مسلمة

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، وفي هذا الخبر بيان قوّة علاقة مسلم مع شيوخه وتلاميذه، إذ هو الذي عقد المجلس لشيخه للتحديث، في وقتٍ عصيبٍ (راجع: «السير»: (١٣/ ٢٤٦)) حدّث فيه بعض المغفّلين (راجع: «السير»: (١٤/ ٢٧)).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٧٣) وطبقات علماء الحديث: (٢/ ٣٤٣).

(٣) التقييد: (٢/ ٢٥٢) وعقب عليه بقوله: «قلت: قول مسلم: «هكذا رواه أبو كريب فاستر عليه» لأنه رواه عن ابن المبارك عن شعبة، وإنما رواه ابن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة».

قال: «سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم، فإنه حدث بهذا الحديث عن الزهري عن سالم عن أبيه بالبصرة، وقد تفرد عنه البصريون، فإنْ حدث به ثقة من غير أهل البصرة. صار الحديث حديثاً، وإلا فالإرسال أولى»(١).

ومن مثل ما رواه أيضاً بسنده إلى أحمد بن سلمة، قال: «سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول، وذاكرتُه بحديث مخرمة هذا، فقال: هذا أجود حديث وأصحه في بيان ساعة الجمعة»(٢).

ومن مثل مذاكرته إياه بحديث «عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل. . .»(٣).

٥ ـ الحسين بن محمد بن زياد القَبَّاني، أبو علي النيسابوري.

الإمام، الحافظ، الثقة، أحد أركان الحديث بنيسابور.

مدحه تلميذه ابن الأخرم، فقال: «كان أبو علي مَجمع أهل الحديث بعد مُسلم بن الحجاج»، وكان أبو علي القَبَّاني قد سمع «مسند» أحمد بن منيع منه، وكان ملازماً للبخاري في إقامته بنيسابور. «وقد عاش بعد البخاري ثلاثاً وثلاثين سنة، وكان من أقران مسلم، فرواية البخاري عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر»(٤)، فهو راوٍ عن مسلمٍ، وتلميذٍ له، ومع ذلك فقد روى عنه البخاري، وهو في عداد

---

(١) السنن الكبرى: (١٨٢/٧).
(٢) السنن الكبرى: (٣/ ٢٥٠) و«الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»: (ق ١٠٤ /ب).
(٣) انظر تفصيل ذلك في «العلل»: (٢/ ٢٥٤) رقم (٢٢٥٦) لابن أبي حاتم.
(٤) فتح الباري: (١٣٧/١٠) ونحوه في «هدي الساري»: (٢٣١).

شيوخه، ولعل أبا علي سمع من أبي الحسين مسلم وهما عند البخاري.

مات سنة تسع وثمانين ومئتين [1].

ذكره ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر [2]، والنووي [3]، وابن الصلاح [4]، والمزي [5]، والذهبي [6].

٦ ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السُّلميّ، أبو بكر النيسابوري. الحافظ الثّبت، إمام الأئمّة، شيخ الإسلام. ولد سنة ثلاثٍ وعشرين ومئتين وعني بهذا الشأن في صغره.

توفي في ثاني ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاث مئة، وله ثمان وثمانون سنة، رحمه الله تعالى [7].

---

(١) له ترجمة في: «السير»: (١٢/٤٩٩) و«تذكرة الحفاظ»: (٦٨٠) و«العبر»: (٢/٨٣) و«تهذيب الكمال»: (٦/٤٧٦) و«التهذيب»: (٢/٣٦٨) و«طبقات علماء الحديث»: (٢/٣٩٨) و«طبقات الحفاظ»: (٢٩٦) و«شذرات الذهب»: (٢/٣٠١) و«هدية العارفين»: (١/٣٠٤).

(٢) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩٠).

(٤) صيانة صحيح مسلم: (٥٩).

(٥) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

(٦) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٢).

(٧) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (٧/١٩٦) و«تاريخ جرجان»: (٤٥٦) و«المنتظم»: (٦/١٨٤) و«السير»: (١٤/٣٦٥) و«تذكرة الحفاظ»: (٧٢٠) و«العبر»: (٢/١٤٩) و«الوافي بالوفيات»: (٢/١٩٦) و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٣/١٠٩) و«البداية والنهاية»: (١١/١٤٩) و«النجوم =

كان ابن خزيمة من المستفيدين والمفيدين للإمام مسلم، فروى عنه مسلم في غير «الصحيح»، واستفاد ابن خزيمة منه، ونقل عنه بعض الفوائد، ولذا عدّه ابن عساكر[1]، والمزي[2]، والذهبي[3]، وابن كثير[4]، من تلاميذه والراوين عنه.

٧ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مِهْران، أبو العبّاس الثّقفي مولاهم، النِّيسابوري، السَّرَّاج الإمام الحافظ، شيخ خراسان، ولد سنة ست عشرة ومئتين.

مات السراج في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة، رحمه الله تعالى[5].

روى الإمام مسلم عنه شيئاً يسيراً خارج «الصحيح». ومع هذا فقد أخذ عن مسلم واستفاد منه، وعدّه ضمن الراويين عنه وتلاميذه،

= الزاهرة»: (٣/٢٠٩) و«طبقات علماء الحديث»: (٢/٤٤١) و«شذرات الذهب»: (٢/٣٦٢).

(١) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).

(٢) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٢).

(٤) البداية والنهاية: (١١/٣٣).

(٥) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (٧/١٩٦) و«تاريخ بغداد»: (١/٢٤٨) و«المنتظم»: (٦/١٩٩) و«طبقات علماء الحديث»: (٢/٤٤٧) و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٣/١٠٨) و«البداية والنهاية»: (١١/١٥٣) و«تذكرة الحفاظ»: (٧٣١) و«السير»: (١٤/٣٨٨) و«شذرات الذهب»: (٢/٢٦٨).

جماعةٌ، منهم: ابن عساكر[١]، والمزي[٢]، وابن عبد الهادي[٣]، وابن الصلاح[٤]، والنووي[٥]، والذهبي[٦].

وكان السرَّاج معجباً بشيخه مسلم، وكتب تخريجاً على «صحيحه»، قال الحافظ أبو عبدالله بن الأخرم: استعان بي السرَّاج في تخريجه على «صحيح مسلم»، فكنتُ أتحيّر من كثرة حديثه، وحسن أُصوله، وكان إذا وجد الخبرَ عالياً، يقول: لا بُدّ أن نكتبه، فأقول: ليس من شرط صاحبنا، فيقول: فشَفِّعني فيه[٧].

٨ ـ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله السَّرَخْسي، أبو العباس الدَّغُولي.

الإمام العلّامة، الحافظ المجوّد، شيخ خراسان.

قال الحاكم في كتاب «مزكي الأخبار»: كان أبو العباس أحد أئمّة عصره بخُراسان في اللُّغة، والفقه، والرِّواية. أقام بنَيْسَابور مستفيداً على محمد بن يحيى الذُّهلي، وعبد الرحمن بن بشر وأقرانِهِما سنين، وكتب بالعراق والحجاز عن محمد بن إسماعيل الأَحْمَسي وأقرانه.

---

(١) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).
(٢) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).
(٣) طبقات علماء الحديث: (٢/ ٢٨٧).
(٤) صيانة صحيح مسلم: (٦٠).
(٥) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٩٠).
(٦) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٥٦٢).
(٧) طبقات علماء الحديث: (٢/ ٤٤٩) وسير أعلام النبلاء: (١٤/ ٣٩٤).

حدّث عنه: أبو حاتم بن حبان، وله كتاب «الآداب»، وكتاب «فضائل الصّحابة»، وأشياء.

مات في سنة خمس وعشرين وثلاث منه، رحمه الله تعالى.

لم أر من ذكره ضمن تلاميذ مسلم إلا إشارة ذكرها الذهبي، فقال عقب قول الحاكم السابق: «قلت: روى عن...» وذكر جماعةً منهم «ومسلم بن الحجاج».

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يقدر «صحيح» شيخه حقَّ قدره، قال الحاكم:

سمعتُ يحيى بن عمرو البُستي يقول: سمعتُ أبا العبَّاس الدَّغُولي يقول لأبي الحسين الحجَّاجي: أيش حال أبي علي الحافظ؟ وما الذي يُصنِّفُه الآن؟ قال: هوذا يَرُدُّ على مسلم بن الحجاج. فأنشأ يقول:

يُقَضَّى للخُطَيْئةِ أَلْفُ بَيْتٍ
كذاك الحيُّ يَغْلِبُ كلَّ مَيْتِ
كذلكَ دِعْبِلٌ يرجو سَفَاهاً
وحُمْقاً أن يَنَالَ مدَى الكُمَيْتِ
إذا ما الحيُّ ناقَضَ حَشْوَ قَبْرٍ
فذالِكُمُ ابنُ زانيةٍ بزيتِ[1]

٩ ـ محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلَمي الضّرير، أبو عيسى الترمذي.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٥٥٩/١٤).

الإمام، الحافظ، العَلَم، البارع، مُصنِّف «الجامع» و «العلل»، وغير ذلك.

ولد في حدود سنة عَشْر ومئتين.

قال ابن حبان: «كان أبو عيسى ممّن جمع، وصنَّف، وحفظ، وذاكر» وقال أبو سعد الإدريسي: «كان أبو عيسى يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ»، و «جامعه» قاضٍ له بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخَّصُ في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونَفَسُه في التّضعيف رَخْوٌ».

مات في ثالث عشر رجب، سنة تسعٍ وسبعين ومئتين بِتِرْمِذَ رحمه الله تعالى[1].

استفاد الترمذي من الإمام مسلمٍ كثيراً، فقد أنهى كتابه «الجامع» المشهور «في يوم الأضحى من سنة سبعين ومئتين»[2]، وكان في ذلك الوقت قد سُبِق بـ «الصحيحين»، فجمع فوائدهما في كتابه، وأضاف من مجهوده، ما جعل لعلمه صبغته الخاصّة به، التي تميّز بها عن غيره[3].

---

(۱) له ترجمة في: «الأنساب»: (٢/ ٣٣٥، ٣/ ٤٥) و «التقييد»: (٢/ ٩٢) و «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢٧٨) و «تهذيب الكمال»: (٣/ق ١٢٥٤) و «السير»: (١٣/ ٢٧٠) و «تذكرة الحفاظ»: (٦٧٨) و «العبر»: (٢/ ٦٢) و «الكاشف»: (٣/ ٧٧) و «طبقات علماء الحديث»: (٢/ ٣٣٨) و «الوافي بالوفيات»: (٤/ ٢٩٤) و «نكت الهميان»: (٢٦٤) و «البداية والنهاية»: (١١/ ٦٦) و «شذرات الذهب»: (٢/ ١٧٤).

(٢) التقييد: (٢/ ٩٥) و «تهذيب التهذيب»: (٩/ ٣٤٥).

(٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: (٤٩).

ولم يكثر الترمذي الروايةَ عن شيخه مسلم في «جامعه»، فلم يروِ عنه إلا حديثاً واحداً، قال: (حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا أبو معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحْصُوا هِلَالَ شعبانَ لِرَمَضَان»)[1].

وقد ذكر الترمذي ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه، جماعةٌ من أهل العلم، منهم: المزي[2]، والذهبي[3].

١٠ـ محمد بن النَّضْر بن سلمة بن الجارود بن يزيد، أبو بكر الجارودي النَّيْسَابوري.

الإمام الأوحد، الحافظ، المتقن الأمجد، الفقيه الحنفي. سمع: ابن رَاهويه، وسُويد بن سعيد، وأبا كُريب، وخلقاً كثيراً. حدث عنه: ابن خزيمة، وأبو حامد بن الشَّرْقي، ويحيى بن منصور القاضي، وآخرون.

قال الحاكم: «كان شيخَ وقته حفظاً ـ كمالاً ورئاسةً ـ وأبوه وأهل بيته حنفيُّون».

مات في السابع عشر من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وتسعين ومئتين، رحمه الله تعالى[4].

---

(١) جامع الترمذي: أبواب الصوم: باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان: (٣/٧١) رقم (٦٨٧).
(٢) تهذيب الكمال: (٣/١٣٢٥).
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٢).
(٤) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (٨/١١١) و«تهذيب الكمال»: (٣/ق =

عـدّه من تلاميـذ مسلم والـراويـن عنـه: ابن عسـاكـر[1]، والمزي [2]، والذهبي [3]، والنووي [4] وقال ابن عبد الهادي:

«وقيل: كان رفيقَ مسلم في الرّحلة» [5]. قلت: جزم بذلك أبو عبدالله الحاكم بلديُّ مسلم، فهو أدرى به وبأحواله، فقال: «كان رحلتهُ مع مسلم، يتبجَّحُ بذلك، ويَعتمدُه في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم» [6]، وهذا يدل على قوّة الصّلة والعلاقة بين هذا التّلميذ وشيخه، حتى إنه كان يفخر بأنه رفيق له في الرحلة، ويتبجّح بذلك على أقرانه، وأبناء عصره، رحمهما الله تعالى.

١١ ـ مكِيّ بن عَبْدان بن بكر بن مسلم بن راشد، أبو حاتم التّميمي النَّيسابوري.

المحدّث، الثّقة، المتقن.

قال أبو علي النيسابوري: «ثقة، مأمون، مقدّم على أقرانه من المشايخ»، مات في جمادى الآخرة، سنة خمس وعشرين وثلاث

= ١٢٨١) و«السير»: (١٣/٥٤١) و«تذكرة الحفاظ»: (٦٧٣) و«الجواهر المضية»: (٢/١٣٨) و«طبقات علماء الحديث»: (٢/٣٨٩) و«طبقات الحفاظ»: (٢٩٣) و«شذرات الذهب»: (٢/٢٠٨).

(١) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).

(٢) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٢ و١٣/٥٤٢).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩٠).

(٥) طبقات علماء الحديث: (٢/٣٩٠).

(٦) سير أعلام النبلاء: (١٣/٥٤٢).

مئة، وصلّى عليه أبو حامد بن الشَّرْقي، وعاش بضعاً وثمانين سنة، رحمه الله تعالى[1].

عده من تلاميذ مسلم والرواة عنه، جماعة، منهم: ابن عساكر[2]، والمزي[3]، والنووي[4] وابن الصلاح[5] والذهبي[6]، بل إنه من تلاميذه المتميزين «فقد لازمه ملازمة تامة، واستفاد من شيخه، وروى عنه معظم كتبه التي ألّفها»[7]، مثل: «الجامع الصحيح»[8]، و«الأسماء والكنى»[9]، و«الطبقات»[10] و«الوحدان»[11]، و«التمييز»[12]، و«رجال عروة بن الزبير»[13] وكتاب «الإخوة

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد»: (١٣/١١٩) و«التقييد»: (٢/٢٥٤) و«السير»: (١٥/٧٠) و«تذكرة الحفاظ»: (٨٢٢) و«طبقات الشافعية»: (٣/١٨٣) و«العبر»: (٢/٢٠٥) و«شذرات الذهب»: (٢/٣٠٧).

(٢) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).

(٣) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩٠).

(٥) صيانة صحيح مسلم: (٥٩).

(٦) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٣ و١٥/٧١).

(٧) مقدمة «الكنى والأسماء»: (١/١٨) للقشقري.

(٨) راجع: «المعجم المفهرس»: (لوحة ٣/أ).

(٩) راجع: مقدمة «الكنى والأسماء»: (١/٢٨) و«فهرسة ابن خير»: (٢١٢ ـ ٢١٣).

(١٠) راجع: مقدمة «الطبقات»: (١٠) بقلمي.

(١١) راجع «فهرسة ابن خير»: (٢١٢) وديباجة «الوحدان».

(١٢) راجع: مقدمة «التمييز»: (١١١) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي و«فهرسة ابن خير»: (٢١٢ ـ ٢١٣).

(١٣) راجع: مقدمة «رجال عروة بن الزبير»: (١١١) لسكينة الشهابي.

والأخوات»[1]، وغيرها. ونستطيع القول بأنه عن طريق هذا التلميذ قد انتشرت مؤلَّفات الإمام مسلم ـ عدا «الصحيح» على الرغم من روايته له ـ، ووصلت إلينا محفوظة، كما سمعت من مؤلّفها رحمه الله تعالى.

قال الخليلي في ترجمة (مكي): «وأخذ العلم في هذا الشأن عن البخاري ومسلم، وروى تصانيف مسلم عنه»[2].

وقد روى ابن نقطة حديثاً وفائدتين عن بعض الرواة، من طريق مكي عن مسلم[3].

وروى ابن أبي يعلى فائدتين حديثيتين بسنده من طريق مكي عن مسلم[4].

---

(١) المعجم المفهرس: (لوحة ٦٩/أ).

(٢) الإرشاد: (٣/٨٢٦).

(٣) راجع: «التقييد»: (٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٤) راجع «طبقات الحنابلة»: (١/٣٣٨).

الفَصل الثالث

مُؤلّفاتُه

الإمام مسلم من المكثرين في التّصنيف في الحديث: روايةً ودرايةً، وفي علومه المختلفة، وتنوعت مجالات البحث عند الإمام مسلم، وشملت من فنون الحديث أبدعها، وكلها تدل على ما كان لدى الإمام مسلم من تمكن ودراية وفهم.

وسأعمل على سَرْد مؤلّفاته أوّلًا، ثم أقوم بالتعريف بالمطبوع منها، ومنهجه فيها، مقارناً إيَّاها بالكتب التي صُنِّفَت في بابها، ثم أتكلّم - إن شاء الله تعالى - على منهجه في «صحيحه»، وسماته والجهود التي قامت حوله، وما إلى ذلك.

مَسْرد عام لمؤلّفات الإمام مسلم:

لم يصلنا من مؤلّفات مسلم إلا النّزر اليسير، وإليك قائمة تجمع ما تناثر في المراجع وكتب الأثبات والبرامج المتنوّعة، مراعياً فيها الأمور التالية:

أولا: بدأت بالمطبوع فالمفقود[1].

---

(١) ولا أعلم له كتاباً مخطوطاً لم يطبع، ولكن الأيام حبالى، ولا ندري بما تجود، والمكتبات زاخرة بآلاف المخطوطات، ولم يطلع عليها جل الباحثين، لا سيما غير المفهرسة منها.

ثانياً: رتّبتُها على حروف المعجم لكل قسم.

ثالثاً: ذكرتُ الكتب المكررة، فلو ورد كتاب بأكثر من اسم في المصادر كررتُه بأرقام مختلفة، وأشرتُ إلى ما ترجح لدي في الموطن الأخير منها.

الكتب المطبوعة:

١ ـ الأسامي والكنى:

كذا ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/ ٣٢) والذهبي في «السير»: (١٢/ ٥٧٩)، وغيرهما.

٢ ـ أسماء الرجال:

كذا ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم»: (٤/ ٦٤)، وهو الآتي برقم (٩).

٣ ـ الأسماء والكنى:

كذا ذكره ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢/ ٢٨٨) والذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (٩٥٠) وابن الأبّار في «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي»: (٢٦٨) والسيوطي في «طبقات الحفاظ»: (٢٦١)، وغيرهم.

٤ ـ الكنى والأسماء:

كذا المثبت على طرة نسخة الظاهرية المخطوطة، وكذا ذكره الرُّعيني في «برنامج شيوخه»: (٤٤)، ونشر بهذا الاسم مرتين، الأولى عن دار الفكر، بسوريا، مصوّراً عن مخطوطة الظاهرية، سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، قدم له الأستاذ مطاع الطرابيشي. والثانية:

عن الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنوّرة عن المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بها، سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، بتحقيق الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، وحققه ونال به درجة الماجستير.

والكتب المتقدمة ـ عدا رقم (٢) ـ كتاب واحد، وقد اقتصرت بعض المصادر على تسميته بـ «الكنى» فقط، مثلما فعل السمعاني في «التحبير»: (٢/ ٢٠١) والنووي في «شرح مسلم»: (٤/ ٦٤) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (١٢١)، وغيرهما.

٥ ـ التمييز:

ذكره السمعاني في «التحبير»: (٢/ ٢٨٣) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢/ ٢٨٨) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٩١) وابن خير في «فهرسته»: (٢١٢) والذهبي في «السير»: (١٢/ ٥٧٩) و «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٠) والصفدي في «الوافي»: (٢٤/ ١٤٦) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (١/ ٦٤) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (٤٨٥، ١٤٠٥)، وغيرهم كثير.

وقد وصلنا الجزء الأول منه، وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية[1]، في مجموع (١١/ من أ ب ـ ١٥ / أ)، وقد ضاعت من المخطوطة الأصلية الورقة الأولى، وأوراق من الأخير لا نعلم قدرها، إلا أن المتبقي منه ـ فيما يبدو من نقل العلماء ـ كبير.

---

(١) انظر: «فهرس مخطوطات الظاهرية، المنتخب من مخطوطات الحديث»: (٤٠٨) للألباني، و «تاريخ التراث العربي»: (١/ ٢٢٢) لسزكين.

وصدر ضمن مطبوعات جامعة الرياض، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، سنة ١٣٩٥ هـ. وصدّره بمقدّمة طويلة في النّقد عند المحدثين، وطبع حديثاً عن مكتبة الكوثر، بالرياض.

٦ ـ الجامع:

كذا سماه الفيروزآبادي فيما نقله عنه صديق حسن خان في «الحطة»: (٦٧) وابن حجر في «التهذيب»: (١٠/١٢٧) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/٥٥٥) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/٤٣٢) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (٤١) والديوبندي في «فتح الملهم»: (١/١٠٥).

وهو مطبوع، وانظر رقم (٨) و(١٢).

٧ ـ رجال عروة بن الزّبير وجماعة من التابعين وغيرهم:

توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية، في مجموع (٥٥/من ١٤٠ ـ ١٤٧)، بخط الخطيب البغدادي[1]، وهو خط نفيس صحيح الإعجام والشكل، وقد سمع الخطيب هذه النسخة بسنده إلى مصنّفها، وكتبها، ورواها أيضاً، وحواشيها حافلةٌ بخطّ واحدٍ مخالفٍ لخطّ الأصل، فيها فوائد وزوائد.

وقد نشر هذا الكتاب ـ دون تحقيق ـ في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، في مجلد (٥٤) عدد (١ ـ ٢) سنة ١٩٧٩ م، وقدم له وضبط نصه الأستاذة سكينة الشهابي.

---

(١) المرجعان السابقان.

٨ ـ الصحيح:

كذا سمّاه ابن الأثير في «اللباب»: (٣/٣٨) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/٨٩) و«شرح صحيح مسلم»: (١/١٠) وابن خلّكان في «وفيات الأعيان»: (٥/١٩٥) والذهبي في «السير»: (١٢/٥٥٨، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٧٣) وابن كثير في «البداية والنهاية»: (١١/٣٣) واليافعي في «مرآة الجنان»: (٢/١٧٤) وابن العماد في «شذرات الذهب»: (١/١٤٤) والكتاب مشهور جداً بهذا الاسم في المشارق والمغارب، بين الخاصة فضلاً عن العامة، حتى قال السمعاني: «المشهور كتابه «الصحيح» في الشرق والغرب» وهذا هو المثبت على طبعاته. ومخطوطاته مبثوثة في خزائن المخطوطات والمكتبات في العالم، وهو مطبوع عدة طبعات، وله شروح كثيرة جداً، وهو المتقدم برقم (٥) والآتي برقم (١٢)، وسيأتي الكلام عليه.

٩ ـ الطبقات:

هذا هو العنوان المثبت على بعض نسخه الخطية، وكذا سماه ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) والخطيب في «الموضح»: (١/١٤٨) وابن خير في «الفهرسة»: (٢٢٥) وعياض في «الغنية»: (٤٠٠) والرّعيني في «برنامجه»: (٤٤) والنووي في «شرح صحيح مسلم»: (٢/٧٦) والذهبي في «السير»: (١٢/٥٧٩) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٩٠) وقد حققته وتمت طباعته بدار الهجرة بالدمام.

١٠ ـ طبقات التابعين:

كذا ذكره ابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) والنووي في «التهذيب»: (٢/٩١) و«شرح صحيح مسلم»: (١/١٠) وابن

الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والنّيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (لوحة ١٧/أ).

١١ ـ طبقات الرواة:

كذا ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١٠٩٩/٢) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢)، وكذا جاء اسمه على طرة بعض نسخه الخطية.

والكتب الثلاثة المتقدمة، مع الكتاب المتقدم برقم (٢) كتاب واحد، وإن كانت التسميات مختلفة، ولعل العنوانين الأخيرين يوحيان بمضمون يختلف عما في مادة الكتاب.

١٢ ـ المُسْنَد الصَّحيح:

كذا سمّاه الإمام مسلم ـ خارج «صحيحه» ـ فقال ـ كما نقله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد»: (١٠١/١٣) وابن خلكان في «وفيات الأعيان»: (١٩٤/٥) والتجيبي في «برنامجه»: (٩٣) وابن العماد في «الشذرات»: (١٤٤/١) ـ ما نصُّهُ:

«صنَّفتُ هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة».

وربما اختصر الإمام مسلم الاسم السابق مكتفياً بالمقطع الأول منه، فقال ـ كما نقله عنه جماعة[1] ـ: «ما وضعتُ شيئاً في هذا

---

(١) منهم: ابن الصلاح في «الصيانة»: (٦٨) والذهبي في «السير»: (٥٨٠/١٢) و«التذكرة»: (٥٩٠)، وغيرهما.

«المسند» إلا بحجّة» وقال: «عرضت كتابي هذا «المسند» على أبي زرعة»[١] وقال أيضاً: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا «المسند»»[٢].

ووردت هذه التسمية بتمامها في: «طبقات الحنابلة»: (٢/٣٣٧) و«برنامج الوادي آشي»: (١٩٢) و«ثبت البلوي»: (٢١٨، ٢٥٢) و«فهرس ابن عطية»: (٨٤، ١٣٠) و«المنتظم»: (٥/٣٢) و«المختصر من أخبار البشر»: (٢/٥١) و«المنهج الأحمد»: (١/٢٢١) و«تذكرة الحفاظ»: (٢/٥٩٠)، وفي الأخير نقل عن الحاكم أنه سمّاه بهذا الاسم أيضاً، قلت: ووجدت تسميته له بذلك في «المستدرك»: (١/١٩).

وربما زاد بعضهم على هذه التسمية بعض الزيادات، مثل ما وقع للقاضي عياض في «الغنية»: (٣٥) وابن خير في «الفهرست»: (٩٨)، فإنهما زادا عليها: «المختصر من السنن»!؛ وزاد التجيبي في «برنامجه»: (٨٣) على هذه الزيادة أيضاً، فقال: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العَدْل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»!!

ووقع اسمه في «فهرس ابن عطية»: (٦٧) و«إثارة الفوائد المجموعة»: (ورقة ١٨/ب) للعلائي هكذا: «المُسْنَد الصحيح بنَقْل العدل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ»!!

والراجح من هذه التّسميات: «المسند الصحيح» كما سمّاه به

---

(١) انظر: «فهرسة ابن خير»: (١٠٢) و«الصيانة»: (٦٨)، وغيرها.
(٢) انظر: «فهرسة ابن خير»: (١٠٢).

صاحبُهُ، وأراد من زاد «بنقل العدل عن العدل. . .» تفسير المسند بالمعنى العام الذي هو رواية الحديث بإسناده.

ولكون الكتاب اشتهر بـ «صحيح مسلم» وهو ما أُثبت على غلاف مطبوعاته فاستحسن إنْ طُبع الكتاب في المستقبل أن يجمع بين هذه التسمية، والتسمية المتقدمة برقم (٨)، فيكتب مثلاً «المسند الصحيح» وتحته «المشهور بـ «صحيح مسلم»»، فيجمع بين المشهور وأصالة التّسمية.

والكتاب هذا هو عين المتقدم برقمي (٦) و(٨)، وهو أعظم مؤلفات الإمام مسلم، وله منهج فريد دقيق فيه.

١٣ ـ المنفردات والوحدان:

طبع بهذا الاسم في (حيدر آباد) بالهند، سنة (١٣٢٥ هـ)، وفي (أكرا) بالهند أيضاً، سنة (١٣٢٣ هـ)، وكلاهما طبعة حجر.

وذكره هكذا سزكين في «تاريخ التراث»: (١/٢٢٢)، وأشار إلى وجود نسختين منه:

الأولى: في بانكيبور بالهند، برقم (٦٩١)، في ستٍ وعشرين ورقة.

والأخيرة: في السعيدية، بحيدر آباد، برقم (حديث ٣٥٢/ من ٦٦ ب ـ ٧٩ ب).

ولم يشر سزكين ما هو المثبت على طرة هاتين المخطوطتين؟! ويغلب على الظّنّ أن العنوان المثبت عليها ليس كذلك، وإنما تابع

الكتاب المطبوع لمطابقة محتواها محتواه، ولم أر من ذكره من المترجمين بهذا الاسم إلا العراقي في «التبصرة والتذكرة»: (١٠٤/٣) وإبراهيم اللقاني في «البهجة السَّنية في حل الإشارات السنية»: (ل ٢٩/ب)، وإنما ذكروه باسم آخر، هو:

١٤ ـ مَنْ ليس له إلا راوٍ واحد:

هكذا ذكره الذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٩٠) وابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) وابن خير في «الفهرست»: (٢١٢) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٩١/٢) و«شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٢٢١/١).

واختلف الباحثون: هل الكتابان السابقان، والكتاب الآتي كتاب واحد أم كتب ثلاثة؟

١٥ ـ الوحدان:

فإن كانت الأرقام (١٣) و(١٤) و(١٥) كتب ثلاثة، فَلْيُنْقَلْ الكتابان الأخيران إلى قائمة الكتب المخطوطة!! ولكني أستبعد ذلك، وأرى أنها كتاب واحد، وإنْ فَصَلَ بينها بعضُ الأقدمين؛ وأدلتي على ذلك كثيرة، منها:

أولاً: إن الكتاب طبع يحمل اسماً لم يذكره أحد ممن ترجم لمسلم به!.

ثانياً: جاء في ديباجة الكتاب (ص ٢) ما نصه:

«تسمية من روى عنه رجل أو امرأة حفظ أو حفظت عن

رسول الله ﷺ شيئاً من قول أو فعل، ولا يروي عن كل واحد منهم إلا واحد من مشهور التابعين لا ثاني معه في الرواية عنه في ما حفظ».

فموضوع هذه الديباجة، يصلح أن يطلق عليها: «الوحدان» و «من ليس له إلا راوٍ واحد» و «المنفردات والوحدان».

ثالثاً: ذكر هذا الكتاب جماعة، وسمّوه بغير هذه الأسماء، فورد - مثلاً - عند ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/٣٢) وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) هكذا: «ذكر من ليس له إلا راوٍ واحد من رواة الحديث».

فلا يصح لأحدٍ أن يعدّ هذا، غير الكتاب الوارد برقم (١٤)، فكذلك سائر التسميات فهي لكتاب واحد اختلف الناس في تسميته!.

فقد ورد أيضاً بعنوان: «الأفراد» كما عند ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/٣٢) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢/٢٨٨) وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والذهبي في «السير»: (١٢/٥٧٩) و «تذكرة الحفاظ»: (٢/٥٩٠) والصفدي في «الوافي»: (٢٤/١٤٦) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/٤٣١)، وورد أيضاً عند ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) بعنوان «المفرد»! وبعنوان «الأوحاد»! أيضاً. على أنهما كتابان!!

رابعاً: ويقطع هذا الاختلاف بوجه نهائي، ما ورد عند ابن خير في «فهرسته» (ص ٢١٢): «وكتاب الأفراد في ذكر جماعة من

الصحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم ـ ليس لهم إلا راوٍ واحد من الثقات».

فالإشكال إذن يكمن فيمن ذكر الكتاب بموضوعه أو اختصره، فلو أنه بسط الموضوع، أو حدد الاسم العلمي للكتاب الذي أطلقه عليه مصنِّفُهُ لما وقع هذا الاختلاف.

ومن كلام ابن خير السابق، يُعلمُ بُعد كلام الأستاذ محمد عبد الرحمن الأحمد في التعريف بكتاب «الأفراد»، فإنه قال:

«قلت: لعل هذا الكتاب في الأسماء والكنى المفردة، كأوسط وعجيان، وأبو العشراء، وأبو المدلّة، أو في الأفراد من الأحاديث التي تقترن بالغرائب»[1]!!

خامساً: ومن نظر بإنعام نظر في نقل العلماء عن هذا الكتاب، يجد أنهم سمّوه ببعض الأسماء السابقة، فمثلاً في «تهذيب التهذيب»: (١/٢٥٥) في ترجمة (إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي) ما نصه: «وقال مسلم في «الوحدان» تفرد عن جماعةٍ، وسردهم».

قلت: وهو في كتاب «المنفردات والوحدان»: (ص ١٥).

وفي «التهذيب» أيضاً: (٥/٣٠١) في ترجمة (عبدالله بن عَمِيرة الكوفي) ما نصه: «قال مسلم في «الوحدان» تفرد سِمَاك بالرواية عنه».

قلت: وهو في كتاب «المنفردات والوحدان»: (ص ١٤).

---

(١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (ص ٧١).

سادساً: وأخيراً، رجح بعضَ العلماء ما ذكرتُه، فقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «فيا ترى هل هذه ثلاثة كتب: كتاب الوحدان، وكتاب الأفراد، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، أو هما كتابان، أو هو كتاب واحد اختلف الناس في تسميته، والأخير هو الأرجح عندي»(١).

الكتب المفقودة

١ ـ الإخوة والأخوات:

ذكره المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق»: (ص ١٠٤) رقم (٢٥٩)، ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١٣٨٧/٢) باسم: «كتاب الإخوة» ورتّبه العشّ في علوم الأدب، وليس كذلك، بل هذا نوع من أنواع الحديث.

٢ ـ أفراد الشاميين:

ذكره الذهبي في «السير»: (٢٧٩/٢) و«التذكرة»: (٥٩٠/٢) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢) وابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وزاد عليه «من الحديث» وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (ل ١٧/أ) وزاد عليه، فوقع عنده هكذا:

«أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله ﷺ».

---

(١) مقدمة كتاب «التمييز»: (ص ١٠٩ ـ ١١٠)؛ ويؤيد ما ذهبتُ إليه أن الإمام النووي ذكر في «الإرشاد»: (٦٤٣/٢) في النوع السابع والأربعين: معرفة من لم يرو عنه إلا واحد، وقال: «ولمسلم فيه كتاب» ولم يُسمّه.

٣ ـ الأقران:

ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/٣٢) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والذهبي في «السير»: (١٢/ ٥٧٩) و«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٠) والصفدي في «الوافي»: (٢٤/١٤٦) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١).

٤ ـ انتخاب مسلم على أبي أحمد الفرّاء[1]:

ذكره ابن حجر في «فهرس مروياته»: (١١٣/أ).

٥ ـ الانتفاع بأُهب السّباع:

هكذا سمّاه ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/٣٢) وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والذهبي في «السير»: (١٢/ ٥٧٩) و«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٠) والصفدي في «الوافي»: (٢٤/١٤٦) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/ ١٧٥)، وأعاده في موطن آخر: (٢/ ١٣٩٩) وسماه: «الانتفاع بجلود السباع»، وكذا ذكره ابن حجر في «التهذيب»: (١٠/١٢٧) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (٤٦) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١).

٦ ـ أولاد الصَّحابة:

ذكره الذهبي في «السير»: (١٢/ ٥٧٩) و«تذكرة الحفاظ»:

---

(١) أبو أحمد الفراء هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي الحافظ النيسابوري (ت ٢٧٢ هـ)، روى عنه مسلم في غير «صحيحه»، له ترجمة في: «التهذيب»: (٩/٣١٩) ومعنى الانتخاب: الانتقاء والاختيار.

(٢/ ٥٩٠) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) البغـدادي في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١).

وذكـره ابن الجـوزي في «المنتـظم»: (٣٢/٥) والخليفـة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابـور»: (١٧/أ) وزادا «ومن بعدهم من المحدّثين».

٧ ـ أوهام المحدّثين:

ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٩١) و «شرح صحيـح مسلم»: (١/ ١٠) والذهبي في «سيـر أعلام النبـلاء»: (٥٧٩/١٢) و «تـذكرة الحفـاظ»: (٢/ ٥٩٠) وابن الجوزي في «المنتـظم»: (٣٢/٥) وابن الصـلاح في «الصيـانـة»: (٦١/٥) والعليمي في «المنهـج الأحمـد»: (١/ ٢٢١) والصفـدي في «الـوافي»: (١٤٦/٢٤) وحاجي خليفـة في «كشف الـظنـون»: (١/ ٢٠٢) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١).

وأضاف بعض المذكورين كلمة «ذكر» في أوّله.

٨ ـ التاريخ:

ذكره ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١).

٩ ـ تفضيل السنن:

ذكره له ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) هكذا: «تفضيل سنن»!! ووقـع عند الخليفـة النيسابـوري في «مختصر تـاريـخ نيسابور»: (١٧/أ) هكذا: «تفضيل السنيين»!! والصواب حذف ياء ما بين النونين، وإبقاء أخرى، بدليل ما نقله الحسيني في «مجمع

الأخبار»: (٢٣٦/ب) عن الحاكم أنه عزي له كتاب «تفضيل الحديث عن رسول الله ﷺ».

١٠ ـ الجامع الكبير على الأبواب:

قال أبو عبدالله الحاكم ـ فيما نقله عنه الذهبي ـ: «رأيتُ بعضَهُ بخطّه».

وكذا سماه ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وابن الصّلاح في «الصّيانة»: (٦١) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٩١/٢) و«شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٢٢١/١).

وسمّاه الذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٩٠/٢) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢) هكذا: «الجامع على الأبواب» بإسقاط كلمة «الكبير».

١١ ـ ذكر أولاد الحسين:

ذكره له الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ)، وأخشى أن يكون قسماً من الكتاب المتقدم برقم (٦).

١٢ ـ رواة الاعتبار:

ذكره له السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»: (٥٨٩) والديوبندي في «فتح الملهم»: (١٠٠/١) وعرفه بقوله: «ولمسلم في الجرح والتعديل كتاب مستقل، سماه «رواة الاعتبار»، وموضوعه ظاهر من اسمه»، وتابعهما الدكتور أكرم العمري في «بحوث في تاريخ

السنة»: (١٠٦) فوضعه تحت عنوان «مؤلفون جمعوا بين الثقات والضعفاء».

وهنالك نقول مبثوثة في كتب التراجم منه، سنعمل ـ إن شاء الله تعالى ـ على جمعها في كتاب، وضمّها إلى كلام الإمام مسلم المبثوث في كتبه المطبوعة، تحت عنوان «معلمة الإمام مسلم في الرجال والرواة»، يسر الله لنا ذلك.

هذا، وقد شكك الأستاذ مُطَاع الطرابيشي في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام مسلم، فقال:

«والظاهر أنَّ السَّخاويَّ قد وهم! بدليل اضطرابه في النسبة، قال: «ولمسلم «رواة الاعتبار»، وللنسائي «التمييز»»، فجعل «التمييز» للنسائي، مع أنه لمسلم لا غير»[1].

قلت: لم يضطرب السخاوي، فقد نسب كلّ كتاب لصاحبه، نعم، للإمام مسلم كتاب «التمييز» كما قدمنا، ولكن للنسائي أيضاً كتاب يحمل العنوان نفسه، نقل منه جماعة، منهم: ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: في مواضع عدة، منها: (١/٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣١١، ٣٥٢، ٣٩٦) وفي «لسان الميزان» في مواضع، منها (٣/٣٦١) والسخاوي في «فتح المغيث» أيضاً: (٣/٣١٥) والسيوطي في «تدريب الراوي»: (٢/٣٦٤).

١٣ ـ سؤالاته أحمد بن حنبل:

هكذا ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/٣٢) والذهبي في

---

(١) مقدمة كتاب «الكنى والأسماء»: (ص ٢٥).

«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٠) و«السير»: (١٢/ ٥٧٩) والصفدي في «الوافي»: (٢٤/ ١٤٦).

وذكره البغدادي في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١) هكذا: «السؤالات عن أحمد بن حنبل» والخليفة في «مختصر نيسابور»: (١٧/أ) هكذا: «بسؤالات أحمد بن حنبل».

ولعل المذكور في «طبقات الحنابلة»: (١/ ٣٣٨) لابن أبي يعلى منه، فإن فيه سؤالاً موجهاً من مسلم لأحمد حول «سيار أبو الحكم» و«سيار أبو حمزة».

١٤ ـ العلل:

ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/ ٣٢) وابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢/ ٢٨٨) والنووي في «شرح صحيح مسلم»: (١/ ١٠) و«تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٩١) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (١/ ٢٢١) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٠) و«السير»: (١٢/ ٥٧٩) والصفدي في «الوافي»: (٢٤/ ١٤٦) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (١٤٧) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١).

وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (٢/ ١١٦٠) فسمّاه: «علل الحديث».

١٥ ـ كتاب عمرو بن شعيب:

كذا ذكره الصفدي في «الوافي»: (٢٤/ ١٤٦) والذهبي في

«السير»: (١٢/ ٥٧٩) و«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٠)، وزاد في الموطن الأخير: «حديث» بعد كلمة (كتاب)، وزاد ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/ ٣٢) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ النيسابور»: (١٧/أ) على المذكور: «يذكر فيه من لم يحتج بحديثه، وما أخطأ فيه». وذكره ابن حجر في «فهرست مروياته»: (١١٤/ب) بعنوان «جزء فيه ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب، لمسلم بن الحجاج».

وسماه المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق»: (١١٠): «كتاب مسلم في عمرو بن شعيب».

وله ذكر في «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١) أيضاً.

١٦ ـ المخضرمون:

نقله الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (٤٤ ـ ٤٥) فقال:

«قرأتُ بخطّ الإمام مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله ـ ذكر من أدرك الجاهلية، ولم يلْقَ النبي ﷺ ولكنه صحب الصحابة بعد النبي ﷺ، منهم: . . . وسرد أسماءهم، ثم قال:

«فبلغ عدد من ذكرهم مسلم ـ رحمه الله ـ من المخضرمين عشرين رجلاً، ونقل بعضهم ابن الصلاح في «علومه»: (٢٧٣ ـ ط العتر)، وتممهم إلى العشرين العراقي في «التقييد والإيضاح»: (٢٨١ ـ ٢٨٢). والبُلقيني في «محاسن الاصطلاح»: (٤٥٢) وسبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلّم فيمن يقال إنه مخضرم».

وذكره له ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/ ٣٢) وابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ

نيسابور»: (١٧/أ) والنووي في «شرح صحيح مسلم»: (١/١٠) و«تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/٩١) والذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و«التذكرة»: (٢/٥٩٠) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (١/٢٢١) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) وابن حجر في «التهذيب»: (٤/٢٩١) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢).

١٧ ـ مسند حديث مالك:

ذكره ابن حجر في «التهذيب»: (١٢٧/١٠) فقال: «و«مسند حديث مالك»؛ وذكره الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجنائز استطراداً».

قلت: ونصّ عبارة الحاكم في «المستدرك»: (٣٥٢/١) ما يلي:

«وعندي حديث مالك، جمع مسلم بن الحجاج، بدأ بهذا الحديث من شيوخ مالك» فدلّ هذا على أنه المذكور عند ابن الجوزي في «المنتظم»: (٥/٣٢) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢/٢٨٩) والذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و«التذكرة»: (٢/٥٩٠) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢) والسيوطي في «طبقات الحفاظ»: (٢٦١) بعنوان «مشايخ مالك».

١٨ ـ المسند الكبير على الرجال:

قال الحاكم ـ فيما نقله عنه ابن عبد الهادي الذهبي ـ: «وما أرى أنه سمعه منه أحد» وقال نحوه ابن الجوزي في «المنتظم»:

(٥/٣٢)، وقال ابن حجر في «التهذيب»: (١٢٧/١٠): «وقيل إنه صنّف مسنداً كبيراً على الصحابة لم يتم» وفي الحاشية: «لم يُنْشَر».

وذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٩١/٢) و«شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٢٢١/١) بعنوان: «المسند الكبير على أسماء الرجال».

وسمّاه كما ذكرناه: ابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢٨٨/٢) والذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و«التذكرة»: (٥٩٠/٢) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (٦١).

١٩ ـ مشايخ الثوري:

ذكره ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢٨٩/٢) والذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و«التذكرة»: (٥٩٠/٢) وابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢).

ونقل منه ابن حجر في «التهذيب»: (١٥/٢) فقال: «وقال مسلم بن الحجاج في «شيوخ الثوري»: ثابت بن هرمز، ويقال: هريمز».

٢٠ ـ مشايخ شعبة:

ذكره الذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و«التذكرة»:

(٢/٥٩٠) وابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢).

٢١ ـ مشايخ مالك:

ذكره ابن الجوزي وابن عبد الهادي والذهبي والخليفة النيسابوري والصفدي والبغدادي والسيوطي، كما قدمناه برقم (١٧).

وقد جعل ابن خير الكتب الثلاثة السابقة (رقم ١٩، ٢٠، ٢١) كتاباً واحداً سماه في «فهرسه»: (٢١٣): «كتاب تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة»، وبيّن أنه يرويه عن طريق محمد بن أحمد بن زهير الطوسي، فهل وقعت له هذه الكتاب بإسنادٍ واحدٍ، فجمع بينها، فظهر كأنها عنده كتاب واحد؟ وتابعه على ذلك المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق»: (١١٠)، فقال: «معرفة شيوخ مالك والثوري وشعبة»، وتابعهما الزّركلي في «الأعلام»: (٢٢١/٧) وسماه «تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة».

والذي يظهر أنها كتب ثلاثة؛ قال الأستاذ محمد عبد الرحمن الأحمد:

«والذي أراه أنها ثلاثة كتب مستقلّة، لأن الحاكم ذكرها هكذا، وهو قريب عهد من الإمام مسلم، وعن الحاكم أخذ الخليفة النيسابوري والذهبي، ولعل الذهبي أخذ من «تاريخ نيسابور» كما فعل الخليفة النيسابوري، فقد اختصر الذهبي «تاريخ نيسابور»، وهو على كل حال نقل كل المصنًفات التي ذكرها عن الحاكم،

وذكرها مستقلّة ابن الجوزي، وهو متقدّم أيضاً».

٢٢ ـ معرفة رواة الأخبار:

هكذا ذكره ابن حجر في «فهرس مروياته»: (١٢٤/أ)، وأورده ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) مختصراً هكذا: «كتاب معرفة» ولعل سقطاً وقع فيه وورد عند الحسيني في «مجمع الأخيار»: (٢٣٦/ب) مختصراً أيضاً ولكن بالتعريف، ففيه «كتاب المعرفة».

٢٣ ـ كتاب المعْمَر:

هكذا ذكره الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) وزاد: «في ذكر ما أخطأ فيه معمر».

وسماه المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق»: (ص ١١٠) رقم (٤١٨): «كتاب مسلم بن الحجاج في معمر».

هذه هي كتب الإمام مسلم[1] التي استطعتُ أن أجمعها، وهي ذات قيمة علمية غالية، ولذا توافرت وتداعت هِمَمُ العلماءِ قديماً من الاستفادة منها، والنّقل عنها، والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن ترصد.

---

(١) والعجب من الشيخ عبد السلام المباركفوري فإنه قال في «سيرة الإمام البخاري» (٣٩٣ ـ ٣٩٤) عند ترجمته لمسلم ـ ضمن تلاميذ البخاري ـ سرد أسماء كثير من كتبه، وقال: «كل هذه في مؤلفات الإمام مسلم المشهورة، وأكثرها مطبوعة معروفة»!!

البَابُ الثَّانِي

التَّعْرِيفُ بِصَحِيحِ مُسْلِمٍ وَالجُهُودُ الَّتِي قَامَتْ حَوْلَهُ



الفصل الأول

مُقَدِّمَةُ صَحِيحِ مُسْلِم

تمهيد:

الأثر الهام من تراث الإمام مسلم هو «صحيحه»، الذي عرفه كل فرد من أفراد المسلمين، وطبقت شهرته الآفاق، وسار ذكره في الأمصار، حتى كانوا يعرِّفون الإمام مسلماً به، فيقولون بعد ذكر اسمه: «صاحب الصحيح»(١)، ولم تظهر مكانة الإمام مسلم الحقيقية إلا بعد تأليفه له، فبه عُرِفَ واشتُهِر، «وأبقى له به ذكراً جميلاً وثناءً حسناً إلى يوم الدين»(٢)

مقدمة صحيح مسلم

موضوعاتها:

لقد كتب الإمام مسلم مقدمة لمؤلّفه المبارك «الصحيح»، وقد ذكر في هذه المقدمة سبب تأليف كتابه، وتعرّض لكثير من الفوائد والأصول المتعلّقة بالرواية، كتقسيم الرواة، وبيان توضيح مراتبهم المختلفة (وهي دقيقة جداً)، فإنْ كان هناك جرح صحيح في الراوي. فينبغي أن يذكر بدون تردد، وهو أمر جائز ومشروع، والإسناد من الدين، فيجب أن تؤخذ بكل شدّة في الرواية، والمنع من قبول الرواية بلا تحقيق، ووجوب الاحتياط في قبول رواية

---

(١) انظر: «الإرشاد»: (٣/٨٢٥) و«وفيات الأعيان»: (٥/١٩٤) و«البداية والنهاية»: (١١/٣٣) و«تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٤٦٨). وغيرها كثير.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٠).

الضعفاء، وتقبل العنعنة بشرط المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، ولا يشترط ثبوت اللقاء، والكلام في الرواية بالمعنى.

كل هذه القواعد والأصول تعرّض لها الإمام مسلم، وبيّنها بالتفصيل مقروناً بالأدلّة والحجج، ورد على بعض تلك القواعد التي كان يخالفها.

أسلوبه فيها وشروحها:

لما كانت القواعد المذكورة التي بحثها مسلم في مقدمة «صحيحه» ـ من الأهمية بمكان، وفي نفس الوقت كانت عبارة هذه المقدمة غامضة صعبة الفهم، وقد عرف بإغلاقه، وذلك لأن الإمام قد ذكر هذه القواعد بدون تكلّف على طريقة المتقدّمين، بدون تهذيب وتحرير، فعبّر عن أفكاره (بطريقة عفوية)، فلم يبال بتكرار الجمل، ولا الإيجاز المخل، وأحياناً بذكر المبتدأ، ثم يأتي بجملة معترضة طويلة، ثم يذكر الخبر، وأحياناً يقدّم ويؤخّر الصلات والمتعلّقات، والمختصر أنه عبر عن أفكاره بدون تحبير ولا تنسيق، ونظراً إلى هذا الإغلاق والمسائل الأصولية المهمة اعتنى أهل العلم على مر العصور بشرح هذه المقدمة، فقام بشرحها كثير من العلماء، مثل:

١ ـ محمد بن أحمد التجيبي (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) له «الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم»[1].

٢ ـ أحمد بن محمد القسطلاني (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ) له «شرح خطبة مسلم»[2].

---

(١) راجع «فهرسة ابن خير الاشبيلي»: (١٩٦، ٢١٦).

(٢) راجع «تاريخ التراث العربي»: (/٢٧١).

٣ ـ محمد بن يحيى بن أبي بكر بن خلف المراكشي، المعروف بـ «ابن المواق» (ت ٤٦٢ هـ) له «شرح مقدمة صحيح مسلم»[١].

٤ ـ عبدالله الغازيفوري، له «البحر الموّاج».

٥ ـ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، له شرح طويل عليها.

قال عبد السلام المباركفوري: «وكان شيخنا المحترم أستاذ الأساتذة العلامة الحافظ عبدالله الغازيفوري قد كتب شرحاً طويلاً، ومفيداً جداً لهذه المقدمة، وسماه «البحر المواج»، وهناك شرح آخر للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو طويل جداً أيضاً، وما زالت نظرات المشتاقين تحنّ وترنوا إلى هذين الشرحين، حقق الله أماني هؤلاء المشتاقين، وعجل طبع هذين الشرحين، ونشرهما. وهناك ستة شروح أخرى بهذه المقدمة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة»[٢].

وممن شرحها:

٦ ـ وليّ الله الفرخ آبادي، له «المطر الثجاج على صحيح مسلم بن الحجاج»، إلا أنه بالفارسية، مخطوط في مكتبة كلكتة[٣].

---

(١) التكملة: (٢٥٤) والأعلام: (٣/ ١٤١) للمراكشي، والذيل والتكملة (السفر ٨، ص ٢٧٣) ومقالة «الشروح المغربية على صحيح مسلم» لعمر الجيدي (١٢٠).

(٢) سيرة الإمام البخاري: (٣٩٥).

(٣) الحطة: (٢٠٦).

أهميتها:

تعتبر مقدمة «صحيح مسلم» من أوائل المقدمات العلميّة المنهجيّة، بل هي جديرة أن تكون النموذج المنهجي العالمي في علم المقدمات، وهذه الميزة لمسلمٍ ينفرد بها دون البخاري[1]، بل ينفرد بها عن سائر كتب الحديث التي سبقته، وهذا يدلنا على أن مناهج المصنّفين المسلمين امتازت منذ فجر التأليف العلمي بالعناية بالمقدمات، وقد سبقوا في ذلك المنهاج الأوروبي الحديث الدَّعي في هذا الضّرب من التصنيف.

ويمكن أن نقسم مقدمات كتب سلفنا في رواية الحديث النبوي إلى نوعين رئيسيين:

الأول: مقدمات علميّة صرفة، من تأليف وتصنيف صاحب الكتاب، كما فعل الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه»، التي تكلم فيها على بعض المسائل الحديثية رواية ودراية، وتعتبر مقدمته أول مقدمة من هذا النّوع في المصنّفات الحديثية[2].

والآخر: مقدمات الرواية، ليس للمصنّف فيها كلمة واحدة، إلا الرواية والجمع، شأنها شأن بقية الكتاب، ولكنها تسمى مقدمة،

(١) الفكر المنهجي عند المحدّثين: (١٢٩)، وانظر «الموسوعة البريطانية»: (٨/٥٣٧).

(٢) ومن هذا النوع أيضاً خاتمة «جامع الترمذي» التي هي كتاب «العلل» الذي جعله في آخر «جامعه»، وختمه به، وقد تكلم فيه الإمام الترمذي عن غرضه من كتابه، وشرطه فيه، ومنهجه الذي سلكه، كما تكلّم فيه عن كثير من المسائل العلمية الحديثية ومسائل العلل، وقد اعتبرهُ بعضهم أول تصنيف في علم مصطلح الحديث.

ويجعلها المصنف في مطلع كتابه كالتقديم له، كما فعل الدارمي في «مسنده» وابن ماجه في «سننه»[1].

شرطه فيها ليس شرط «صحيحه»:

يلاحظ من صنيع العلماء والمخرّجين أنهم يميزون بين ما أورده الإمام مسلم في أثناء «الصحيح»، وبين ما أورده في «المقدمة»، بل نصّص ابن القيم على ذلك، فقال في معرض ردّه على مخالف له في مسألة: «وأما قولكم: إن مسلماً روى لسفيان بن حسين في «صحيحه»، فليس كما ذكرتُم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلمٌ لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتبه شأن آخر، **ولا يشكّ أهل الحديث في ذلك**»[2].

قلت: ولذا رمز ابن حجر في «التقريب» لمن أخرج لهم مسلم في صلب «الصحيح» بـ(م)، ولمن أخرجه لهم في مقدمته بـ(مق)، ويلاحظ أن العلماء استثنوا ما أخرجه مسلم من المعلقات في مقدمة «صحيحه» عند كلامهم على المعلقات الموجودة في «صحيحه»، إذ لم يعدوها في جملتها، لممايزتهم بين ما أورده في أثناء (الصحيح)، وبين ما أورده في (المقدمة) كما قدمنا.

ويدلّ عليه أيضاً صنيع المخرّجين[3]، وأصحاب

---

(١) الإمام الدارمي وأثره في الحديث: (٤٦٣).

(٢) الفروسية: (١٩٧ ـ بتحقيقي).

(٣) راجع ـ على سبيل المثال ـ: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/٤٤٣) و«فتح الباري»: (١٠/٣٧٠، ٥٢٢).

«المستخرجات» إذ لم يذكروا فيها ـ كأبي عوانة ـ الأحاديث التي ذكرها مسلم في مقدمة «صحيحه»، وقد فرق الحاكم في «مستدركه» بين «صحيح مسلم» و«مقدمة صحيحه»، فإذا روى مسلم حديثاً هو في «مقدمة صحيحه» قال: «رواه مسلم في المقدمة» وإذا رواه في «الصحيح» قال: «رواه مسلم في صحيحه»[1]. وكذا بعض من ترجم لرجال «صحيح مسلم»، مثل ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم» فإنه قال في مقدمة كتابه هذا: «ذكر رجال أوردهم أبوالحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ واحتج بهم في «المسند الصحيح»، وكيفية روايتهم والرواة عنهم»[2]، ولم يذكر فيه من أخرج لهم مسلم في «مقدمة صحيحه».

ومن ترجم من العلماء لبعض الرواة ممن لم يخرج لهم مسلم إلا في المقدمة، نصّص على ذلك، فقال: «أخرج له مسلم في المقدمة»[3] ولم يطلق، وإنْ أطلق استدرك عليه إطلاقه ذلك.

ويؤكّد ما قررناه ما ذكره مسلم عقب «المقدمة»، وفي أول «الصحيح»، فإنه قال: «بعون الله نبتدِيء، وإياه نستكفي، وما توفيقنا إلا بالله جل جلاله»[4].

---

(١) راجع: «الإمام الحاكم النيسابوري وكتاب المستدرك على الصحيحين»: (٣٣٧).

(٢) رجال صحيح مسلم: (١/ ٢٩).

(٣) راجع ـ على سبيل المثال ـ: «سير أعلام النبلاء»: (٥/ ١٥٥، و ١٠/ ٦١٨ و ٩/ ٢٣٦) و«تدريب الراوي»: (١/ ٣٢٦).

(٤) صحيح مسلم: (١/ ٣٦)، وانظر بعض المآخذ على هذه «المقدمة» عند ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨).

الفصل الثاني
التعريف بصحيح مسلم

التعريف بـ «صحيح مسلم»

اسمه وما اشتهر به:

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول من هذا الباب إلى أن مسلماً لم ينص في كتابه «الصحيح» على تسميته، ولذلك وقع خلاف بين العلماء في ذلك، وأن الصحيح من اسمه ما ذكره صاحبه في خارجه، «المسند الصحيح»، وقد اشتهر هذا الكتاب بـ «صحيح مسلم» ـ وهذا ما أثبت على غلاف مطبوعاته، وبعض النسخ الخطية منه فأستحسن ـ إنْ طبع الكتاب في المستقبل ـ أن يجمع بين الاثنين، فيكتب ـ مثلاً ـ: «المسند الصحيح» وتحته: «المشهور بصحيح مسلم»، فيجمع بين المشهور وأصالة التسمية[1]، ولا بد من ذكر التسمية الأصيلة له، قال القاسمي: «وينبغي لكل من ينسخ «الصحيح» أو يطبعه أن يعنونه بتسمية المؤلف محافظة على الأعلام، وتحرساً من الاقتضاب، فيما لا محل له من الإعراب»[2].

الباعث على تصنيفه والغرض منه:

طلب أحد النّجباء[3] من الإمام مسلم أن يوقفه على جملة

(١) راجع (صفحة ١٢٦).
(٢) حياة البخاري: (١٢).
(٣) هو الحافظ أحمد بن سلمة، صاحب مسلم وتلميذه ورفيقه في الارتحال والطلب، ألّف مسلم «صحيحه» استجابةً لطلبه، فقد ذكر الخطيب في =

الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، فوقع ذلك في قلبه، فأخذ في جمع «صحيحه»، قال رحمه الله تعالى:

«أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممتَ بالفحص عن تَعرُّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان فيها من الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء، بالأسانيد التي نُقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت أن تُوقَف على جملتها مؤلَّفة محصاةً، وسألتني أن أُلخّصها في التأليف بلا تكرار بكثير، فإن ذلك ـ زعمت ـ مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط لها. وللَّذي سألتَ ـ أكرمك الله ـ حين رجعت إلى تدبّره وما تؤول به الحال عاقبةٌ محمودة، ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشّم ذلك، أن لو عُزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة، قبل غيري من الناس، لأسبابٍ كثيرةٍ، يطُول بذكرها الوصف»[1].

كان غرض الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ إذاً من تصنيف كتابه: أن يجمع جملة من الأخبار الصحاح في سنن الدين وأحكامه، وغير ذلك من صنوف الموضوعات، لتكون قريبة سهلة المنال من عموم

= «تاريخ بغداد»: (٤/١٨٦) في ترجمته: «ثم جمع له مسلمٌ «الصحيح» في كتابه» وانظر: «الموقظة»: (١٣٨ ـ ١٣٩)، ولا يبعد أن يكون سمع هذه الأمنيَّة من غير واحدٍ من شيوخه أو أقرانه أو تلامذته، إذ كانت الحاجة إليها ماسة في ذلك الوقت، وقد يكون السؤال مفترضاً، كما هو المعروف أن كثيراً من المؤلِّفين كان يفترض عند تأليفه سؤالاً يطرحه، ثم يجيب عنه! والله أعلم.

(١) مقدمة صحيح مسلم: (٣ ـ ٤).

الناس ـ الراغبين في طلب الحديث ـ، من غير عناء في البحث عن صحة الحديث وسقمه، قال رحمه الله: «أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها»[1]، وقال أيضاً:

«فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثيرٍ ممن نَصَبَ نفسه محدِّثاً، فيما يلزَمُهم من طرح[2] الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة، مما نقله الثقات المعروفون بالصّدق والأمانة. بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم، أنّ كثيراً مما يَقْذِفُون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقول عن قومٍ غير مرضيِّين، ممن ذمّ الرواية عنهم أئمةُ أهل الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة، لمَا سَهُلَ علينا الانتصابُ لما سألتَ من التمييز والتحصيل. ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبارَ المنكرة، بالأسانيد الضِّعاف المجهولة، وقَذْفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خَفَّ على قلوبنا إجابَتُك إلى ما سألت»[3].

فـ «صحيح مسلم» برز إلى الوجود نتيجة باعثين:

الأول: باعث الطالب المباشر من أحد المعاصرين أو التلاميذ

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (٩٨) وشرح النووي على صحيح مسلم: (١/٢٦).

(٢) أراد بالطرح إلقائها إلى آذان المستمعين، كما قصد بذلك بالقذف. راجع: «الحل المفهم لصحيح مسلم»: (١٠ ـ ١١).

(٣) مقدمة صحيح مسلم: (٨).

وهو (أحمد بن سلمة) على ما رجّحناهُ، أو من فئة معينة منهم، ولا شك أن طالب الشيء إنما يطلبه غالباً ممن يستطيع القيام به، وفي ذلك ما يدلّ على مكانة الإمام مسلم.

الثاني: وباعث الطلب غير المباشر: طلب الحالة الحاضرة التي كان عليها الحديث قبل جمع «الصحيحين»، من اختلاط الصحيح بالسقيم، والقوي بالضعيف. وقصور الاستفادة من الأحاديث على الخاصّة دون العامة[1].

فكتب «صحيحه» حرصاً منه على حفظ أحاديث سيد المرسلين، وصيانة لعوام المسلمين، عما يخاف عليهم من الوقوع في غرر الأخبار المنكرة، والروايات الضعيفة.

وفعله هذا يتضمن دعوة منه ـ رحمه الله ـ للاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة من نقله الثقات المعروفون بالصّدق والأمانة، وطرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة.

مكان تصنيفه والزّمن الذي صنّفه فيه:

صنّف مسلم كتابه «الصحيح» في بلده (نيسابور)، بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه[2]. أما الزمن الذي استغرقه فيه فليس بالقليل، وذلك بجمعه طرق الأحاديث وتحرّيه في سياقها، وتحرّره في ألفاظها، مع الاختصار البليغ، والإيجاز التام، وحسن الوضع، وجودة الترتيب[3]، وهو على ما قاله أحمد بن سلمة:

---

(١) راجع: «أئمة الحديث النبوي»: (١٢٣ ـ ١٢٤).

(٢) هدي الساري: (١٢).

(٣) المصدر السابق وتدريب الراوي: (٩٤/١).

«خمس عشرة سنة»[1] ونقل عنه بعضهم أنه «اثنتا عشرة سنة»[2]، وهو تصحيف، أو خطأ مطبعي، وقال النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة»[3]، وهو الزمن الذي استغرقه البخاري في تأليف «صحيحه»[4].

ولعل ما قاله أحمد بن سلمة هو الصحيح، لأنه كان ملازماً للإمام مسلم في تأليفه، قال رحمه الله تعالى: «كنت مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة»[5]، وهـذا التحديـد أقرب الأقوال إلى الصحة، إذ يستند إلى نقلٍ من جهة، ولأن «مثل هذا العمل يحتاج إلى سنوات عديدة تساعده على التحقق من كل حديث يرويه، ومن كل راوٍ يروي له، وقد يحتاج الأمر إلى السفر إلى مدينة أخرى في سبيل ذلك»[6] من جهة أخرى.

وقد ابتدأ مسلم في تصنيف «صحيحه» وعمرهُ آنـذاك تسع وعشرون سنة، إذ فرغ من تأليفه سنة (٢٥٠ هـ) كما يفهم من قول العراقي وحاجي خليفة[7]، فيكون قد ابتدأ به في سنة (٢٣٥ هـ)،

---

(١) سيأتي ما يدلّ عليه من قول تلميذه أحمد بن سلمة.

(٢) النجوم الزاهرة: (٣/٣٣).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٠).

(٤) راجع: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٤٠٥) و«تاريخ بغداد»: (٢/١٤) و«الإمام البخاري وصحيحه»: (١٨٠).

(٥) طبقات علماء الحديث: (٢/٢٨٨) و«تذكرة الحفاظ»: (٥٨٩) و«السير»: (١٢/٥٦٦) و«الوافي بالوفيات»: (لوحة ٢٣٨/أ).

(٦) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٦٥).

(٧) ذكر العراقي في «التقييد والإيضاح»: (١٤) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/٥٥٥) أن مسلماً ألّف كتابه سنة مئتين وخمسين، ويفهم منه=

إذ مكث فيه خمس عشرة سنة كما قدمنا، «وهو قول يسوّغه العقل والمنطق وليس هناك ما يناقضه، لأن مسلماً في هذه السن كان قد هيأ نفسه وثقّفها بهذه الصّناعة ثقافة كاملة، وأصبح جديراً، بالقيام بمثل هذا العمل، وبمثل هذا التأليف»[1].

وأما ما قاله إبراهيم بن سفيان: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين»[2] فليس هذا الذي ذكره إبراهيم من التاريخ إلا تاريخاً لسماعه الكتاب من مؤلفه الإمام مسلم في هذه السنة (٢٥٧ هـ) وليس هو بتاريخ فراغ تأليف الكتاب، لما قدمناه عن أحمد بن سلمة، وهو الصاحب المرافق لمسلم.

رواة الصحيح:

«صحيح مسلم» ثابت بالنقل الصحيح، وهو متواتر عن صاحبه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه من تأليفه، واشتهر عنه من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان[3] (المتوفى سنة ٣٠٨ هـ).

قال ابن الصلاح: «هذا الكتاب مع شهرته التامّة، صارت روايته بإسنادٍ متّصل بمسلمٍ مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن

= أنه فرغ منه وأتمه في هذه السنة، ونبّه العراقي على تصحيف وقع لبعضهم في تأريخ تصنيف مسلم لصحيحه.

(١) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٦٦ - ٦٧).

(٢) صيانة صحيح مسلم: (١٠٤) وشرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ١٠).

(٣) مضت ترجمته في (صفحة ١٠٤).

محمد بن سفيان»[1]، ولذا نعته جماعة بأنه «راوي صحيح مسلم»[2]، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين»[3]، والنسخة المطبوعة من روايته، ولقد جاء له فيها ذكر، جاء عقب حديث: «قال أبو إسحاق[4]: قال أبو بكر بن أُخت أبي النّضر في هذا الحديث[5]، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟...»[6]، فنقل لنا ـ رحمه الله تعالى ـ الأحاديث التي رواها مسلم، وما وقع في مجلسه من الفوائد العلمية عند روايته لها، إذ النص المذكور ليس من صلب «الصحيح»، ولذا مثل به بعض الباحثين على «مشكلة إضافة مواد أجنبية في صلب الكتاب»[7].

ولإبراهيم بن سفيان فوت في الكتاب لم يسمعه من مسلم، يحمله عنه بالإجازة أو بالوجادة، وكان إبراهيم يقول فيها: «عن مسلم» أو «قال مسلم» ولا يقول: «أخبرنا» و«حدثنا مسلم»، وقد

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (١٠٣). (٢) راجع ما قدمناه (صفحة ١٠٥).

(٣) صيانة صحيح مسلم: (١٠٤) وشرح النووي على مسلم: (١/ ١٠).

(٤) أي: إبراهيم بن محمد بن سفيان المذكور.

(٥) يعني: طعن فيه، وقدم في صحته.

(٦) صحيح مسلم: (١/ ٣٠٤) بعد رقم (٤٠٤) بعد (٦٣).

(٧) راجع: «دراسات في الحديث النبوي»: (٢/ ٣٨٠، ٣٨١).

قلت: ويمثل على ذلك أيضاً بما في «الصحيح»: (٤/ ٢٢٥٦) رقم (٢٩٣٨) بعد (١١٢) ـ وانظر له «فتح الباري»: (١٣/ ١٠٤). و«صحيح مسلم» (٣/ ١٤١٨ ـ ١٤١٩) رقم (١٧٩٤) بعد (١٠٧) ـ وانظر له «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»: (ق ١٨٩ / ب) و«مقدمة صحيح مسلم»: (٢٢) ـ وانظر له «الحل المفهم لصحيح مسلم»: (١٩) ـ و«الصحيح» (٤/ ٢٠٥٥) ـ وانظر له «صيانة صحيح مسلم»: (٨٠) =

غفل أكثر الرواة عن تبيين ذلك وتحقيقه في فهارسهم، وبرنامجاتهم، وفي تسميعاتهم، وإجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: «أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا مسلم»!

وهذا الفوت في ثلاثة مواضع محققة، في أصول معتمدة:

أولها: في كتاب الحج في (باب الحلق والتقصير): حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «أن رسول الله ﷺ قال: رحم الله المحلّقين، إلى بعد ثمانية أوراق أو نحوها، عند أول حديث ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفرٍ كبَّر ثلاثاً».

ثانيها: من أول الوصايا: «حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى، واللفظ لمحمد بن المثنى، في حديث ابن عمر: «ما حق امرىء مسلم له شيء يريد أن يُوصي فيه...» إلى قوله في آخر حديث حُوَيِّصة ومحيِّصَة في القسامة: «حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا بشر بن عمر، قال: سمعت مالك بن أنس... الحديث»، وهو مقدار عشرة أوراق.

ثالثها: أوّله قول مسلم في أحاديث «الإمارة والخلافة»: «حدثني زُهير بن حرب حدثنا شَبَابة،... حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إنما الإمام جُنّة»، ويمتدّ إلى قوله في كتاب «الصيد والذّبائح»، حدثنا محمد بن مهران الرازي حدثنا أبو عبدالله حماد بن خالد الخيّاط،... حديث أبي ثعلبة الخُشَني: «إذا رميت بسهمك»، فمن أوّل هذا الحديث عاد قول إبراهيم: حدثنا مسلم، وهذا الفَوت أكبرهما، وهو نحو ثماني عشرة ورقة[1].

= و «شرح النووي على مسلم»: (٦/ ٢٢١).

(١) راجع: «صيانة صحيح مسلم»: (١٠٣ ـ ١٠٤، ١١١ ـ ١١٤) و «شرح =

وقال الذهبي: «سمع.. أبي: ابن سفيان، «الصحيح» من مسلم بفوت، رواه وِجادَة[1]، وهو في الحج، وفي الوصايا، وفي الإمارة، وذلك محرّر مقيَّد في النسخ، يكون مجموعه سبعاً وثلاثين قائمة»[2].

وقال التُّجيبي: «وقد أغفل التنبيه على هذا الفوت كثير من أعلام مشايخ المغرب، وأطلقوا القول في سماع إبراهيم لجميع الكتاب، وإطلاقهم غير صحيح، والله تعالى أعلم، وهو وليّ التوفيق»[3].

وأفاد أبو عبدالله محمد بن رشيد في «رحلته» أن هذه الأفوات الثلاثة، انعكست على القاضي أبي بكر بن العربي، فأوهم أنها هي التي يقول فيها إبراهيم: ثنا مسلم، وما عداها، يقول فيه: عن مسلم، وهو وهم منه، ينبغي أن لا يعتد به[4].

وقد رواه عن إبراهيم بن محمد بن سفيان جماعة، منهم: أبو عبدالله محمد بن يزيد العَدل[5]، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي[6]، واشتهر من رواية أبي أحمد محمد بن

= النووي على صحيح مسلم»: (١/١١ - ١٣) و«برنامج التجيبي»: (٨٤ - ٨٧) و«المعجم المفهرس»: (ق ٤/أ) و«تغليق التعليق»: (٥/٤٤٦، ٤٤٧) و«إضاءة البدرين» (ق ١٥/ب - ١٦/أ) و«ثبت البلوي»: (٢٩٠، ٣٩٤ - ٣٩٥).

(١) الوجادة: هي أن يأخذ الحديث من صحيفة من غير سماع ولا إجازة، ولا مناولة، وقوله «بفوت»، أي: فاته السماع في بعضه.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/٣١١ - ٣١٢).

(٣) برنامج التجيبي: (٨٧).

(٤) المعجم المفهرس: (ق ٤/أ).

(٥) صيانة صحيح مسلم: (١٠٤).

(٦) فهرسة ابن خير الإشبيلي: (١٠٠) والسير: (١٦/٤٦٥).

عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عَمرويه بن منصور الزاهد الجُلوديّ[1]، «وروايته هي المعتمدة المشهورة»[2].

قال الحاكم عنه إنّ أبا أحمد هذا كان شيخاً، صالحاً، زاهداً، من كبار عُبَّاد الصّوفية، صحب أكابر المشايخ، ومن أهل الحقائق، وكان يُورق، يعني: ينسخ، ويأكل من كسب يده، سمع أبا بكر بن خزيمة، ومن كان قبله، وكان ينتحل مذهب سفيان الثوري ويعرفه، توفي رحمه الله يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وهو ابن ثمانين سنة[3].

قال الحاكم أيضاً: «وخُتم بوفاته سماع كتاب مسلم بن الحجاج، وكلّ من حدث بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيره، فإنه غير ثقة»[4] وقال أيضاً: «ضاعت سماعاتُه من ابن سفيان، فنسخ البعض من نسخة لم يكن له فيها سماع»[5]، ولعله

---

(١) منسوب إلى (الجُلُود) جمع (جِلْد) على ما قاله السمعاني في «الأنساب»: (٣٠٧/٣) ـ وانظر تعليق المعلّمي اليماني عليه ـ وقال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم»: (١٠٥)، «وعندي أنه منسوب إلى سكة الجُلوديين بنَيْسابور الدارسة»، وانظر: «الغنية»: (٣٦) للقاضي عياض.

(٢) صيانة صحيح مسلم: (٨١).

(٣) له ترجمة في: «المنتظم»: (٩٧/٧) و«البداية والنهاية»: (٢٩٤/١١) و«اللباب»: (٢٨٨/١) و«البداية والنهاية»: (٢٩٤/١١) و«النجوم الزاهرة»: (١٣٣/٤) و«السير»: (٣٠١/١٦) و«العبر»: (٣٤٨/٢) و«الوافي بالوفيات»: (٢٩٧/٤).

(٤) صيانة صحيح مسلم: (١٠٥) وبرنامج التجيبي: (٨٤) و«السير»: (٣٠٢/١٥) و«مستفاد الرحلة»: (٢٩، ٣٧٠) و«الوافي بالوفيات»: (٢٩٧/٤).

(٥) السير: (٣٠٢/١٦).

وقع له ـ أي للحاكم ـ من طريقه ـ أي الجلودي ـ، قال الخليلي: «وكان ـ أي: «صحيح مسلم» ـ عند الحاكم أبي عبدالله عن رجلين عنه»(١).

واختلفت النُّسَخ في رواية الجُلودي عن إبراهيم، هل هي بحدثنا إبراهيم أو أخبرنا؛ والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم، أو قراءته عليه؟ فالأحوط إذن أن يقال: أخبرنا إبراهيم، حدثنا إبراهيم، فيلفظ القارىء بهما على البدل، وجائز الاقتصار على أخبرنا، كما جاء في بعض النسخ المعتمدة، ولأن حكم المُتَردد في ذلك المصير إليه، لأنّ كل تحديث من حيث الحقيقة أخبار، وليس كل أخبار تحديثاً، والله أعلم (٢).

ورواه عن الجُلوديّ جماعة(٣)، أشهرهم:

عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الفسوي ثم النيسابوري، أبو الحسين التاجر، الثقة،

---

(١) الإرشاد: (٣/٨٢٦).

(٢) صيانة صحيح مسلم: (١١٠، ١١١) وشرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٢).

(٣)منهم: أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الرازي، وبإسناده إليه به، الحافظ عبد الحق الإشبيلي كما في «السير»: (٢١/٢٠٠) والقاضي عياض في «الغنية»: (٣٥، ٣٦) وأحمد بن عمر القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم»: (٣٤) وابن عطية في «فهرسه»: (٦٨) وابن خير في «فهرسته»: (٩٩)، ومنهم: أبو سعيد عمر بن محمد بن محمد بن داود السجزي، وبإسناده إليه به، ابن عطية في «فهرسه»: (٦٨) والقاضي عياض في «الغنية»: (٣٦، ٣٧) وابن خير في «فهرسته»: (١٠٠).

الأمين، الصالح، الصائن، المحظوظ من الدين والدنيا، الملحوظ من الله تعالى بكل نعمى، عاش في النعمة عزيزاً مكرماً في مروءةٍ وحشمةٍ، إلى أن توفي.

حدّث عن أبي سهل بشر بن أحمد الإسفرائيني، وأبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، وغيرهم. حدث عنه جماعة، منهم: عبد الرحمن بن أبي عثمان الصابوني، وأبو عبدالله محمد بن الفضل الفَراوي، وفاطمة بنت علي بن المظفر بن زعبل، وغيرهم.

نقل ابن نقطة بسنده إلى بعض المحدثين. أنه قال عنه: «هو محدث عصره المشهور برواية «صحيح مسلم» و«غريب الخطابي»، وبارك الله في سماعه وروايته، مع قلّة مسموعاته حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، وسمع منه أئمة الدنيا من الغرباء والطارئيين والبلديين»[1].

ولد سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، وتوفي في سنة ثمانٍ وأربعين وأربع مئة[2].

ورواه عنه جماعة من الأئمة والصدور، فقرأه الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي عليه نيّفاً وثلاثين مرة، وقرأه عليه أبو سعيد البحيريّ نيّفاً وعشرين مرة، كان آخر سماع له عليه في السنة

---

(١) التقييد: (٢/١٠٢)، سمعه منه سنة خمس وستين وثلاث مئة، كما في «السير»: (١٨/١٩).

(٢) له ترجمة في: «التقييد»: (٢/١٠١) و«العبر»: (٣/٢١٦) و«السير»: (١٨/١٩) و«المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور»: (ص ٣٦١ - ٣٦٢ رقم (١١٩٢) و«شذرات الذهب»: (٣/٢٧٧).

التي مات فيها، سنة ثمان وأربعين وأربع مئة، وكان هو يقرأه دائماً للغرباء والرّحالة. وممن قرأه عليه من المشاهير: أبو القاسم عبد الكريم القشيري، والواحدي[1]، وأم الخير فاطمة بنت أبي الحسن علي بن المظفر بن زعبل[2]، وأبو عبدالله الحسين، علي الطبري إمام الحرمين[3]، وأبو محمد إسماعيل بن أبي القاسم بن صالح النيسابوري القارىء[4]، وابنه إسماعيل[5]، وصاحبه عبدالله بن أحمد[6]، والتُّنُكُتي[7].

وأشهر راوية له عن الفارسي:

محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس الصاعديّ أبو عبدالله الفَراوي النيسابوري، الملقب بـ «فقيه الحرم»، إمام، مفت، مناظر واعظ.

سمع الكثير من أبي بكر البيهقي، وأبي القاسم القشيري، وممن أقدم منهما، مثل: أبي حفص عمر بن مسرور الزاهد، وأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني الحافظ، وأبي سعد الكنجرودي، وخلق.

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (١٠٦، ١٠٧) وسير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠) و (١٩/ ٢٧٢).

(٢) التحبير: (٢/ ٤٣٠) و «السير»: (١٩/ ٦٢٥).

(٣) الغنية: (٣٧) وفهرس ابن عطية: (٦٧) و «فهرسة ابن خير»: (٩٨ - ٩٩) و «السير»: (١٩/ ٢٠٣).

(٤) السير: (٢٠/ ١٩).

(٥) السير: (٢٠/ ١٨٧).

(٦) السير: (٢٠/ ٢٨٥).

(٧) راجع: «السير»: (٢١/ ٤٨٩).

سمع منه الأئمة والحفاظ، ورحل إليه من الأقطار، حدث عنه أبو القاسم بن عساكر، وأبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني، وأبو سعد عبد الكريم السمعاني، وأبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن عبدالله بن محمد الفراوي.

قال ابن عساكر: «إلى الفراوي كانت رحلتي الثانية، وكان يُقْصَدُ من النواحي، لما اجتمع فيه من علوّ الإسناد، ووفور العلم، وصحة الاعتقاد، وحُسنِ الخلق، والإقبال بكليته على الطلب».

حدث بـ «الصحيحين» و «غريب الحديث»، ولد تقديراً سنة ٤٤١ هـ، وتوفي سنة ٥٣٠ هـ، رحمه الله تعالى[١].

كان رحمه الله ـ وإيانا ـ كثير الرواية بالأسانيد العالية، رحلت إليه الطلبة من الأقطار، وانتشرت الرواية عنه فيما دنا ونأى من الأمصار، حتى قالوا فيه: «للفَراوي[٢] ألف راوي»[٣].

---

(١) له ترجمة في: «مشيخة ابن عساكر»: (ق ٢٠٥/ب) و «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»: (١/ ١٠٠) و «البداية والنهاية»: (١٢/ ٣١١) و «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢٩٠) و «الوافي بالوفيات»: (٤/ ٣٢٣) و «العبر»: (٤/ ٨٣) و «طبقات السبكي»: (٦/ ١٦٦) و «السير»: (١٩/ ٦١٥) و «المنتظم»: (١٠/ ٦٥) و «تبيين كذب المفتري»: (٣٢٢) و «مجمع الآداب»: (٤٤٠ ق ٣ ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥).

(٢) كان أبوه من (فرأوه): بُليدة من ثغر خراسان، قال السمعاني في «الأنساب»: (٩/ ٢٥٦) إنه بضمّ الفاء، والشائع المعروف فتح الفاء، هكذا ضبطها ابن الصلاح في «الصيانة»: (١٠٧) وياقوت في «معجم البلدان»: (٤/ ٢٤٥).

(٣) راجع مصادر ترجمته.

فهؤلاء الرواة الذين رووا «صحيح مسلم» بالإسناد المتصل لمؤلّفه، وكادت أن تنحصر الرواية عليهم، في سائر البلدان والأزمان، حتى المتأخرة منها فرواه، بالسند المذكور: (الفَراوي عن الفارسي عن الجُلودي عن إبراهيم بن محمد بن سفيان) جماعةٌ مختلفوا الديار والأمصار والأعصار، مثل: أحمد بن عمر القرطبي[1] (المتوفّى سنة ٦٥٦ هـ)، وأبو عمرو بن الصلاح[2] (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، والقاسم بن يوسف التجيبي[3] (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ)، وخالد بن عيسى البلوي[4] (كان حياً سنة ٧٥٥ هـ)، وابن حجر العسقلاني[5] (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، وأبو جعفر البلوي[6] (المتوفّى سنة ٩٣٨ هـ)، وعبد الباقي البعلي الدمشقي[7] (المتوفى سنة ١٠٧١ هـ)، وغيرهم كثير جداً.

فالطريق المذكورة أشهر الطرق التي وصل بها «صحيح مسلم»، وإلا فقد رواه أهل المغرب عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم، ولم يرد له ذكر عند غير أهل المغرب، دخلت روايته إليهم من مصر على يدي من رحل منهم إلى جهة المشرق،

---

(١) ذكر ذلك في مقدمة «تلخيص صحيح مسلم» له: (١/٣٤).

(٢) ذكر ذلك في «صيانة صحيح مسلم»: (١٠٨ ـ ١٠٩).

(٣) ذكر ذلك في «مستفاد الرحلة والاغتراب»: (٤٥، ٣٤٧، ٣٦٩ ـ ٣٧٠، ٣٨٣، ٤١٦ ـ ٤١٧، ٤١٩ ـ ٤٢٠) و«برنامجه»: (٨٤).

(٤) ذكر ذلك في «تاج المفرق في تحلية علماء المشرق»: (١/١٨٢ ـ ١٨٣).

(٥) ذكر ذلك في «تغليق التعليق»: (٥/٤٤٦) و«المعجم المفهرس»: (ق ٤/أ ـ ب)، وعنه السخاوي في «الجواهر والدرر»: (١/١٧٩).

(٦) ذكر ذلك في «ثبته»: (١٢٧ ـ ١٢٨، ٢٨٦ ـ ٢٩٠، ٣٩١ ـ ٣٩٥).

(٧) راجع: «رياض أهل الجنة بآثار أهل السنة»: (٦٢).

كأبي عبدالله محمد بن يحيى الحذّاء التميمي القرطبي[1]، وغيره.

سمعوها بمصر من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان البغدادي[2] قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر[3] الفقيه على مذهب الشافعي حدثنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن القلانسي حدثنا مسلم بن الحجاج، حاشىٰ ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب، أولها حديث الإفك الطويل إلى آخر الكتاب، فإن أبا العلاء بن ماهان المذكور كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجلودي عن ابن سفيان عن مسلم[4].

وكتب الإمام الدارقطني إلى أهل مصر من بغداد: «أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج «الصحيح» ووصف أبا العلاء بالثَقة والتمييز[5].

---

(١) له ترجمة في: «فهرسة ابن خير»: (٩٣، ٢٤٢) و«شجرة النور الزكية»: (١١٢).

(٢) له ترجمة في «الذيل على تاريخ بغداد»: (١/٣٧٥) لابن النجار و«السير»: (١٦/٥٣٥) و«العبر»: (١/٣٧٥) و«حسن المحاضرة»: (١/٣٧١) و«شذرات الذهب»: (٣/١٢٨).

(٣) له ذكر في «الإكمال»: (١/٩٥) لابن ماكولا (الهامش).

(٤) راجع: «صيانة صحيح مسلم»: (١٠٩ ـ ١١٠) و«شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/١١ ـ ١٢) و«فهرسة ابن خير»: (١٠١) و«فهرس ابن عطية»: (٨٥، ١٢٢، ١٣٠) و«تغليق التعليق»: (٥/٤٤٨) و«السير»: (١٦/٥٣٦) و«الغنية»: (٣٦) وفيه: «حاشا من آخر الكتاب، من حديث حذيفة: والله إني لأعلم الناس بكل فتنة..».

(٥) صيانة صحيح مسلم: (١١٠) والذيل على تاريخ بغداد: (١/٣٧٨) وفهرسة ابن خير: (١٠٢) و«فهرس ابن عطية»: (٨٥).

وقد رواه جمع بأسانيدهم من طريق (أبي العلاء بن ماهان عن أبي بكر الأشقر عن القلانسي)، منهم القاضي ابن عطية المحاربي[1] (المتوفى سنة ٥٤١ هـ)، والقاضي عياض اليحصبيّ[2] (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ)، وابن خير الإشبيلي[3] (المتوفى سنة ٥٧٥ هـ)، وابن حجر العسقلاني[4] (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) وعنه: القاضي أحمد بن فتح القرطبي: المعروف بـ (ابن الرُّسان)[5].

وقال القاضي عياض: «ولم يصلْ إلى هذه البلاد كتابُ مسلم إلا من طريقي القلانسي وابن سفيان»[6].

قلت: لا يعني هذا أنه لم يروه عن مسلم غيرهما، فقد رواه عنه جماعة لا يحصون، وحدث به صاحبه بعد الانتهاء منه، سنة (٢٥٧ هـ) على جماعة من الناس، ورواه عنه ابن خزيمة[7]، ومكي بن عبدان، وعن الأخير جماعة بأسانيدهم إليه[8].

كما أن هذا الكتاب قد رواه بعضهم بطرق لا تصح البتة إلى

---

(١) ذكر ذلك في «فهرسه»: (٨٤ ـ ٨٥، ١٢٢، ١٣٠).
(٢) ذكر ذلك في كتابه «الغنية»: (٣٦).
(٣) ذكر ذلك في «فهرسة ما رواه عن شيوخه»: (١٠١).
(٤) ذكر ذلك في «تغليق التعليق»: (٥/٤٤٧ ـ ٤٤٨) و«المعجم المفهرس»: (ق ٤/ب).
(٥) الغنية: (٣٧).
(٦) راجع: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/٢٠٥).
(٧) راجع: «الإرشاد» للخليلي: (٣/٨٢٦).
(٨) انظر ـ على سبيل المثال ـ: «الجواهر والدرر»: (١/١٧٩) و«رياض أهل الجنة بآثار أهل السنة»: (٦٢).

الإمام مسلم، قال ابن نقطة في ترجمة (عبد الواحد بن إسماعيل بن إبراهيم الكتاني العسقلاني):

«رأيتُه بمكة، ولم أسمع منه شيئاً، روى «صحيح مسلم» بطرقٍ موضوعةٍ لا أصل لها البتة، وسُمِع عليه بمكة، وكتب بها الأثبات، وتفرّق بها الناس في البلاد.

أما الطريق الأولى، فإنه رواه عن جدّه عمر بن عبد المجيد الميانشي عن أبي الفتح عبد الملك الكروخي عن عبد الرحمن بن محمد الداودي عن شيخ يقال له: أبو إسحاق عن مسلم[1].

وهذا باطل من وجوه:

أحدها: أنّ الكروخي لم يسمع من الداودي شيئاً، والداودي لم يروِ «صحيح مسلم» فيما نعلم، فإنْ كان رواه فلا تصح روايته عن رجل عن مسلم، لأنَّ أبا إسحاق إبراهيم بن سفيان توفي في رجب سنة ثلاث مئة، ومولد الداودي في ربيع الآخر، سنة أربع وسبعين وثلاث مئة، فبطل من هذا الوجه.

وأما الطريق الثانية: فإنه قال: أخبرنا السِّلَفي بالإجازة قال: أنبأ أبو عبدالله الحسين بن علي الطبري وعبد الواحد بن إسماعيل الروياني وغانم بن نصر القرميسيني قالوا أخبرنا عبد الغافر الفارسي.

وإنما رواه السلفي عن هؤلاء الشيوخ بالإجازة، ولم يسمعه عن أحدٍ منهم.

---

(١) علق عليه الذهبي في «الميزان»: (٢/٦٧١) بقوله: «قلت: هذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزيراً لراويه».

وأما الطريق الثالثة: فإنه رواه عن السِّلفي بالإجازة قال: أنبأ أبو الفتح أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد المقرىء الحداد بأصبهان قال: كتبِ إلينا علي بن محمد بن محمد بن عثمان الطرازي بنيسابور قال أنبأ أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء قال: أنبأ مسلم.

وهذه الطريق موضوعة، مثل الطريق الأولى، لا أصل لها البتة، إنما وقع للسلفي بهذا الإسناد أحاديث من حديث مسلم.

وقد وقع إليّ جزء فيه أسانيد الكتب جمع السِّلفي بخط أحمد بن الطارق بن سنان الكركي ـ وكان ثقة في الحديث ـ وقد سمعه من السِّلَفي، وفيه:

كتاب مسلم أنبأنا به أبو عبدالله الحسين بن علي الطبري بمكة وأبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني وغانم بن نصر القرميسيني بأصبهان، قالوا: أنبأ عبد الغافر بنيسابور قال: ولا يقع هذا الكتاب لأمثالنا أعلى من هذا، وأما حديثه فقد أنبأ به أبو الفتح أحمد بن محمد بن سعيد بأصبهان، قال: كتب إلينا أبو الحسن علي بن محمد الطرازي من نيسابور أن أبا حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء أخبرهم قال: «ثنا مسلم بغير حديث، وهذا هو الصحيح، فنسأل الله العافية في الدنيا والآخرة»، وكان بعضهم يحدث به من غير أصله، وهذا أقبح شيء عند المحدثين.

واشتهر في أسانيد بعض متأخري التونسيين والجزائريين سياق سند «الصحيح» من طريق المعمرين إلى الفربري (تلميذ البخاري

وراوي كتابه)، ثم يقولون: عن البخاري ومسلم!!، قال الكتاني رحمه الله تعالى.

وهو في عهدة الشيخ محمد صالح الرضوي، أو بعض الآخذين عنه بالجزائر وتونس، ولم نعرف قط، ولم نسمع بأن للفربري الأخذ أيضاً عن مسلمٍ «صحيحَهُ»، على كثرة ما طالعنا من المشيخات، والمعاجم، والفهارس، والطبقات، والتواريخ، والمسانيد، وقد نبّهتُ على ذلك بعض المنصفين من التونسيين والجزائريين، فمنهم من اعترف، ومنهم من توقّف، والله أعلم».

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن جماعة من المتأخرين قد أفردوا أسانيد «صحيح مسلم بن الحجاج» بمصنّفات، مثل:

١ ـ الحافظ مرتضى الزّبيدي (المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ)، له «غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد كتاب مسلم بن الحجاج»، توجد منه نسخة خطية بمكتبة أحمد تيمور باشا (ضمن دار الكتب المصرية)، في قسم المصطلح، تحت عدد ١٤١.

٢ ـ محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (المتوفى سنة ١٣٢٧ هـ)، له «جزء أسانيد صحيح مسلم».

٣ ـ عبد الرحمن بن محمد الدمشقي، الشهير بـ(الكزبري) (المتوفى سنة ١١٨٥ هـ)، له كراسة جمع فيها أسانيده في «الصحيحين» وبعض الكتب.

ختمات الصحيح :

وكان بعضهم يصنّف كتباً عند انتهائه من تدريس هذا «الصحيح» وروايته، مثل:

١ ـ التهامي بن الحاج المدني بن علي بن عبدالله، له «تعليق على صحيح مسلم» أو «ختمة لصحيح مسلم»(١).

٢ ـ محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ) له «ختمة لصحيح مسلم»(٢).

٣ ـ عبد القادر النادمي (ت ٩٢٧ هـ) له «ختم صحيح مسلم»(٣).

٤ ـ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) له «غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج»(٤).

نُسَخ «صحيح مسلم»:

طار ذكر هذا «الصحيح» في الأمصار كلَّ مطار، وتسابق فحول العلماء، على نَسْخِهِ، وروايته، وحفظه، والاعتناء به: شرحاً،

---

(١) مطبوع على الحجر بفاس في (١٦ صفحة)، راجع: «الأعلام» للمراكشي: (٣/٩٥) و«المعجم»: (١٨) ومقالة «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٨) للدكتور عمر الجيدي.
(٢) مدرسة البخاري بالمغرب: (٢/٤٦٤) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).
(٣) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٣).
(٤) تاريخ التراث العربي: (١/٢٧١) وفهرس الفهارس والأثبات: (٢/٩٩٠).

واختصاراً، واستخراجاً، والذي يهمُّنا هنا (نُسَخ هذا «الصحيح»)، وأكثر ما يعنينا منه اللمحات والنقاط التالية:

أولاً: حجمه وأجزاؤه: يقع هذا الصحيح في نحو من ستّ مئة وعشرين ورقة، بخط دقيق، يكتبه الجادّون المتقنون من الناسخين في أسبوع[1] وربما في خمسة أيام[2]، وكان الأقدمون يقسمونه إلى مجلدات، فيجعلونه في ثلاثة، كما في نسخة حفيد الفراوي[3]، أو في مجلدين كما في بعض النسخ الخطية منه[4]، أو في أربعة كما في بعض الأثبات[5]، وهو في تجزئة ابن عساكر في أكثر من تسعة وعشرين جزءاً[6].

ثانياً: أخذ هذا الكتاب عن مسلم جماعة، من أشهرهم - إبراهيم بن محمد بن سفيان، وقد سمعه من صاحبه خلا ثلاثة مواطن فقد قابلها بنسخة شيخه مسلم، وكانت نسخة مسلم هذه نفيسة عزيزة عليه، حملها معه إلى الرّيّ، ووضعها بين يدي أبي زُرعة الرازي[7]، واطّلع عليها ابن وارة، وأخذها عن ابن سفيان جماعةٌ، بالسّماع أحياناً، والإجازة مرة ثانية من بينهم الجلودي،

---

(١) راجع ـ لزاماً ـ: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٥٤).
(٢) راجع «فهرس الفهارس والأثبات»: (٢/ ١٠٤٥) و«شذرات الذهب»: (٨/ ٢٠٦).
(٣) راجع: «سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٣٩٥).
(٤) راجع: «فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي»: (١/ ١٨٤ ـ ١٨٦).
(٥) راجع: «ثبت البلوي»: (٢٨٦).
(٦) المرجع السابق: (٣٩٣).
(٧) راجع صفحة (٩٩).

وقد كانت نسخته يتداولها الطّلبة فيما بينهم، وينسخ عنها بعضُهم.

قال الحاكم: حدّث الكسائي بـ «الصحيح» من كتاب جديد بخطّه، فأنكرتُ، فعاتبني، فقلتُ: لو أخرجتَ أصلَكَ وأخبرتني بالحديث على وجهه، فقال: أحضرني أبي مجلسَ ابنِ سفيان الفقيه لسماع هذا الكتاب، ولم أجد سماعي، فقال لي أبي أحمد الجُلُودي: قد كنتُ أرى أباك يُقيمك في المجلس تسمع وأنت تنام لصغرك، فاكتب «الصحيح» من كتابي، تنتفع به[1].

ثالثاً: حفظ لنا علماؤنا ـ رحمهم الله تعالى ـ تراث أسلافنا، واعتنوا به عناية تامة لائقة به، ومن ذلك هذا الكتاب فقد تداولوه بالرواية ـ كما قدمنا ـ والنَّسْخِ، فنسخه ـ مثلاً ـ ابنُ الحطيئة «كله بقلمٍ واحدٍ»[2] وابنُ الخاضبة «بالأُجرة، سبع مرات»[3] والعبدوسي الفاسي «تسع نُسخ»[4].

رابعاً: كانت كثير من هذه النُّسخ صحيحةً غاية الصحة، وعليها سماعات ومقابلات، ولذا احتج بها العلماء عند المباحثة والمناقشة، وكان يرجعون إليها في المعضلات والمشكلات، مثلاً: ذكر عبد الحي الكتاني أنه كان يسمع على والده كتاب «المجالس المكية» لأبي حفص الميانسي المكي من أصلٍ عتيق بخط الحافظ أبي العلاء العراقي، قال: «فوصلنا فيه إلى حديث عثمان في كيفية

---

(١) الأنساب: (١٠/٤٢٢ ـ ٤٢٣) و«سير أعلام النبلاء»: (١٦/٤٦٥).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٠/٣٤٧).

(٣) المرجع نفسه: (١٩/١١١، ١١٢).

(٤) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/١٠٤٤).

وضوء النبي ﷺ، فمع عزو الميانسي له إلى مسح، ذكر فيه: المسح على الأُذنين، فقال لنا الشيخ الوالد: مسح الأُذنين في الوضوء لا يوجد في «الصحيحين» من حديث عثمان ولا غيره» قال رحمه الله: «فقمتُ بعد ذلك على مساق في مراجعة نسخ «صحيح مسلم» العتيقة المسموعة، وغيرها من المستخرجات والمصنفات الأثرية، فلم أجد لذلك ذكراً فيها»[1]، وكذلك حصل لابن حجر وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى فإنهم كانوا يراجعون (نُسَخ) هذا «الصحيح» عندما يريدون أن يتحققوا من مسألةٍ فيها إشكال أو وهم[2].

خامساً: توجد في مكتبات العالم من هذا «الصحيح» نسخ خطية عديدة جداً، فتكاد أن لا تخلو منه مكتبة أو دار للكتب، وهذه النُّسَخ تتفاوت في تاريخ نسخها، وفي نفاستها وجودتها.

قال بروكلمان: «صحيح مسلم، يكاد يضاهي «صحيح البخاري» في كثرة مخطوطاته، ووجودها في أكثر المكتبات»[3].

وفي مكتبة القرويين بفاس إلى الآن نسخة منه نفيسة جداً، هي نسخة ابن خير الإشبيلي، التي قابلها مراراً، وسمع فيها، وأسمع،

---

(١) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/ ٧٤٥).

(٢) راجع ـ مثلاً ـ: «جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي»: (ص ٣٩ ـ بتحقيقي) و«النكت الظراف»: (١/ ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٣٩ ـ ٣٤٠، ٢٤٧، ٦/ ٤٤٦) و«فتح الباري»: (١١/ ٤٥) و(١٢/ ٤٣٧) و(١٣/ ١٥٢) و«فتح الملهم»: (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣) و«الأذكار»: (١٢٨) و«الإرشاد»: (٢/ ٨٩) للخليلي.

(٣) تاريخ الأدب العربي: (٣/ ١٨٠).

بحيث يعد أعظم أصل موجود من «صحيح مسلم» في إفريقية، وهو بخط الشيخ الأديب الكاتب أبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن عمر الأموي الإشبيلي المالكي، فرغ منه سنة ٥٧٣ هـ، وعليه بخط ابن خير أنه عارضه بأصول ثلاثة معارضة بنسخة الحافظ أبي علي الجياني ـ شيخ عياض ـ وغيره من الأعلام، وكتب بهامشه كثيراً من الغرر والفوائد والشرح لغريب ألفاظه، وشروح بعض معانيه، وفرغ من ذلك سنة (٥٧٣ هـ) [١].

سادساً: أكثر ما يهمُّنا من نُسَخ هذا «الصحيح» الاختلاف الواقع بينها، والسَّقَط الذي فيها، وأوهام رواتها، ولا يتّسع هذا المقام إلى كل ذلك بالتّفصيل [٢]، وفي اللمحات الآتية غُنْيةٌ، وإشارةٌ إلى ما نريد.

١ ـ تجد النسخ القديمة من هذا «الصحيح» ليس فيها أبواب البتة، منها ـ مثلاً ـ نسخة بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفيني [٣].

٢ ـ تجد النسخ المتأخّرة، فيها خلاف بين الأبواب، إذ هي ليست من صنع مؤلّفها، وإنما من وَضْع جماعةٍ من العلماءِ والشُّرّاحِ، واختلفت باختلاف اجتهاداتهم [٤].

٣ ـ ورد خلاف في بعض هذه النسخ، بناء على اختلاف

(١) فهرس الفهارس والأثبات: (١/ ٣٨٥).
(٢) تجد تفصيل ذلك في باب خاص عند الغساني في «تقييد المهمل وتمييز المشكل». (ورقة ٩٢/أ وما بعدها) وفي أماكن مبثوثة كثيرة من «مشارق الأنوار» للقاضي عياض و«شرح صحيح مسلم» للنووي وابن الصلاح.
(٣) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ورقة ٥/أ).
(٤) راجع ما سنذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ عن تراجم «الصحيح».

الروايات، فمثلاً: وقع في رواية أبي العلاء بن ماهان: «حدثنا صاحب لنا عن إسماعيل بن زكريا» وسَلِمَتْ رواية أبي أحمد الجُلودي من هذا، وقال فيه عن مسلم: «حدثنا محمد بن بَكَّار، قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا»[1] وجاء في نسخة أبي العلاء بن ماهان في إسناد حديث: «عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عُبَيد الله بن عبدالله بن عتبة» وفي نسخة الجلودي «عن صالح بن كيسان عن عُبيد الله بن عبدالله بن عتبة»[2] بإسقاط الواسط بينهما (عن الزهري)، وكأنّ مثبتها اغترّ بكثرة رواية صالح بن كيسان عن الزهري، فاستبعد روايته عن شيخ الزهري عبيد الله، وذلك غلط، فإن صالح بن كيسان قد روى هذا الحديث عن عُبيد الله نفسه من غير واسطة[3].

وقع الخطأ في المثالين السابقين ـ وكلاهما في الإسناد ـ في رواية ابن ماهان، وسلمت منها رواية الجلودي، وربما وقع الخطأ عليه. أو في بعض الأصول التي أخذت عنه، فوقع مثلاً في بعضها[4] ـ وفي غيره من الأصول ـ: «وضعَّف يحيى بن موسى بن دينار، قال: حديثه ريح»[5]، بزيادة (ابن) بين موسى ويحيى، وكذلك حكاه صاحب «تقييد المهمل» عن أكثر النُسخ، وهو غلط، كأنه وقع من رواة مسلم، وصوابه: «وضعّف يحيى، موسى بن

(١) راجع: «صيانة صحيح مسلم»: (٧٧) و«صحيح مسلم»: (١/٣٠٦) رقم (٦٨).

(٢) صحيح مسلم: (١/٢٨٣) رقم (١٢٥).

(٣) صيانة صحيح مسلم: (٢٥٤).

(٤) أعني: في بعض الأصول المأخوذة عن الجلودي.

(٥) مقدمة صحيح مسلم: (٢٧).

دينار»، بحذف (ابن) بين يحيى ـ وهو القطان ـ وبين موسى، وقد صححه كذلك صاحب «التقييد» أبو علي الغسّاني، وغيره[1]، والله أعلم.

واختلفت الأصول في قول مسلم في مقدمة «صحيحه» في الأحاديث الضعيفة: «ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها»[2]، فوقع ذلك هكذا في أصل الحافظ أبي القاسم بن عساكر في روايته عن الغَراوي عن عبد الغافر الفارسي، ووقع في غيره: «وأقلّها أو أكثرها أكاذيب»، وهما روايتان ذكرهما القاضي عياض المغربي، ونسب الأولى إلى رواية عند الغافر الفارسي وصححها، ونسب الثانية إلى رواية أبي العباس العُذري، الراوي عن الراوي عن الجُلودي، ووصفها بالاختلال والتصحيف[3].

وكذا وقع الوهم في حديث «صحيح مسلم»: «لا تسبُّوا أصحابي. . .»[4]، فهو فيه من (مسند أبي هريرة) والصواب أنه من مسند (أبي سعيد الخُدري)، «وإن الأكثر، رووه عن أبي صالح عن أبي سعيد، فما عدا ذلك يكون شاذّاً، وقد اتّفق النُّقاد على توهيم ما وقع فيه من أنه عن أبي هريرة»[5] و «لعل الخلل الواقع في نسخ

---

(١) راجع: «تقييد المهمل»: (ق ١٤٨/أ) وصيانة صحيح مسلم: (١٢٧) وشرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٢٢).
(٢) مقدمة صحيح مسلم: (١/٢٨).
(٣) راجع: «إكمال الإكمال»: (١/١٧ أ) وصيانة صحيح مسلم: (١٢٧ ـ ١٢٨) وشرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٢٤).
(٤) صحيح مسلم: (٤/١٩٦٧) رقم (٢٥٤٠).
(٥) جزء في طرق حديث «لا تسبوا أصحابي»: (٧٨ بتحقيقي).

«صحيح مسلم» من الرواة عنه، ويبرأ هو حينئذ من الوهم»[1]، أو «وقع منه ههنا في الكتابة» [2] «لأنّ أبا صالح لما كان كثير الرواية عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً، سبق القلم من أحدهما إلى الآخر، إما من المؤلّف، أو ممن بعده»[3] «من الرواة عنه، وهو المتبادر إلى الذّهن»[4]، «فالظاهر أن الوهم ممن دون مسلم»[5].

وذكر ابن منجويه (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ) في ترجمة (حميد الطويل) أن أبا خالد الأحمر روى عنه، ثم قال: «أبو خالد الأحمر عن شعبة عن قتادة وحميد عن أنس، هكذا في النسخة التي علقتُ عنها. وفي كتابي: أبو خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ: «ما من نفس تحب أن ترجع إلى الدنيا إلا الشهيد..» الحديث. والصحيح ما قال أبو خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس»[6].

وهذا نوع من الاختلاف في النسخ قديم، وهو في ترتيب طبقة الرواة، ولم يرد له مثال، فنبّهتُ عليه هنا، وربما يكون الفرق بين النّسخ في إثبات حرف أو نفيه[7]، أو في إثبات قطعة من الحديث

---

(١) المرجع السابق: (ص ٣٩ ـ بتحقيقي).

(٢) تحفة الأشراف: (٣/٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٣) جزء في طرق حديث «لا تسبوا أصحابي»: (٨٦ ـ بتحقيقي).

(٤) المرجع السابق: (٤٨).

(٥) المرجع السابق: (٤١)، وانظر: «هدي الساري»: (٥٠) و«تغليق التعليق»: (٤/٦١) و«فتح الباري»: (٧/٣٥) و«شرح النووي على مسلم»: (١٦/٩٢) و«العلل» للدارقطني: (ل ١٤٢/ب ـ ١٤٣ أ).

(٦) راجع: «رجال صحيح مسلم»: (١/١٦١ ـ ١٦٢).

(٧) راجع: «فتح الباري»: (١١/٤٤).

أو نفيها، كما وقع في حديث ابن عباس عن علي رضي الله عنه: «نهاني رسول الله ﷺ عن القراءة في الركـوع والسجود»[١] قـال الحميدي: «وزاد في الأطراف في رواية ابن عباس عن علي: النهي عن خاتم الذهب» قال: «وليس ذلك عندنا في أصل كتاب مسلم»، قال الحميدي: «ولعله قد وجد في نسخة أخرى»[٢].

٤ ـ والأهم من هذا جميعه: أنه وردت أحاديث في بعض (نُسخ «الصحيح»)، وسقطت من بعضها، لذا نجد أنَّ أبا الفضل بن عمار الشهيد قد أورد في القطعة المتبقية من كتابه «علل الأحاديث التي في صحيح مسلم»[٣] ثلاثة أحاديث[٤] لم يرد لها ذكر البتة في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا منه، هي:

١ ـ عن عائشة أن النبي ﷺ أمر بالأجراس أن تُقطع من أعناق الإبل يوم بدر[٥].

---

(١) مسلم: كتاب الصلاة: باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود: رقم (٢١٢) وليس في مطبوعته الزيادة المذكورة.

(٢) انظر: «الجمع بين رجال الصحيحين» للحميدي: (١/ب ٤٦/أ) و «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر: (١/٣٠٩).

(٣) منه نسخة خطية في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، على ميكروفيلم، شريط رقم (٢٧٨)، لكنها غير مكتملة، جاء في آخرها: «آخر الموجود من كلام أبي الفضل الحافظ رحمه الله»، وقـد عملت على تحقيقه.

(٤) المذكور هنا للتمثيل وليس للحصر، وإلا فقد ذكر الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة»: (٣٥) أن حديث (العتيرة) موجود في بعض نسخ «صحيح مسلم»، وأنه لا يوجد في أكثرها، وكذا قال ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (١/٢٥٢) في حديث آخر.

(٥) علل الأحاديث التي في صحيح مسلم: رقم (٢٧).

٢ ـ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: «إذا ابتليت عبدي المؤمن، ولم يشكُني إلى عوَّاده أطلقته من أساري، ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه، ودماً خيراً من دمه، ثم يستأنف العمل»[١].

٣ ـ عن أنس قال: «كان ﷺ إذا اجتهد لأحدٍ في الدُّعاء، قال: جعل الله عليكم صلاة قومٍ أبرار، يقومون الليل ويصومون النهار، ليسوا بأَثَمَةٍ ولا فجّار»[٢].

فهذه الأحاديث ـ على رأي أبي الفضل ـ أخرجها مسلم في «صحيحه»، ولولا ذلك لما صح له أن يضعها في كتابه «علل الأحاديث في صحيح مسلم»، ومع ذلك نجد أنّ ابن كثير يقول في الحديث الأول: «وهذا على شرط الصحيحين»[٣] ولازم ذلك أن مسلماً لم يخرجه! والثاني: جزم ابن رجب[٤] أنه في «صحيح مسلم» تبعاً للشهيد، ونقل البيهقي في «الشعب» عن بعض الحفاظ أن مسلماً أخرجه قال: «وقد نظرت في كتاب مسلم فلم أجده فيه، ولم يذكره أبو مسعود في «تعليقه»»[٥]، قال ابن حجر: «أراد ـ أي: البيهقي ـ بقوله: «بعض الحفاظ» أبا الفضل بن عمار، المعروف بالشهيد، فإنه ذكره في الجزء الذي تَتَبَّع فيه أوهام

(١) علل الأحاديث التي في صحيح مسلم: رقم (٢٩).
(٢) المرجع نفسه: رقم (٣٢).
(٣) البداية والنهاية: (٣/٢٦١).
(٤) في «شرح علل الترمذي»: (٢/٨٦٨).
(٥) راجع: «النكت الظراف»: (١٠/٣٠١) و«اللآلىء المصنوعة»: (٢/٣٩٧) و«التعقبات على الموضوعات»: (١٥).

مسلم»(١)، وكذا جزم الحاكم بأنـه «على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»(٢)، وقد صرح بذلك بعض علماء عصرنا، فقال في صنيع ابن رجب السابق: «وهم في عزوه»(٣). وقال آخر: «وليس الحديث في صحيح مسلم»(٤)!، مع أن السيوطي -رحمه الله تعالى- يقول عنه: «فكان في «صحيح مسلم» في غير الرواية المشهورة، فإنه روايات متعدّدة»(٥).

أما الحديث الثالث، فقد أخرجه الضياء المقدسي، وقال: وذكر بعض المحدّثين أنّ مسلماً رواه عن عبد بن حميـد بهذا الإسناد، ولم أره في «صحيح مسلم»، والله أعلم»(٦).

وإن كتب السنة -ومن بينها «صحيح مسلم»- في بعض نسخها اختلاف، لاختلاف رواتها، فقد يكون الخلاف في باب بأكمله، أو في حديث، أو في لفظ منه، أو في زيادة في السند أو المتن -فإذا عزى إمامٌ مطلعٌ الحديث إلى «صحيح مسلم» -مثلاً- فينبغي قبل العجلة بتوهيمه، أن نتثبّت، فلعله في نسخة أخرى منه(٧).

---

(١) النكت الظراف: (١٠/٣٠١).
(٢) المستدرك: (١/٣٤٩).
(٣) السلسلة الصحيحة: (١/٤٨٨) رقم (٢٧٢).
(٤) شرح علل الترمذي: (٢/٢٦٨) (الهامش) بتحقيق الدكتور همام سعيد.
(٥) اللآلىء المصنوعة: (٢/٣٩٧) ونحوه في «التعقّبات على الموضوعات»: (٥٥).
(٦) المختارة: (ق ٣٤/ب) بواسطة «السلسلة الصحيحة»: (رقم (١٨١٠).
(٧) راجع فائدة حول هذا في كتاب «التعالم وأثره على الفكر والكتاب»: (٥١ - ٥٣)، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن فيه: «ولبعض الطلبة المعاصرين رسالة باسم «الأصول الستة رواتها، ونُسَخُها»»، قلت: لم أقف عليها.

ولعل مسلماً ذكر بعض الأحاديث السابقة ـ التي نقلناها عن الشهيد ـ في كتابه قبل أن يعرضه على حُذّاق أهل عصره، ثم أشاروا عليه بحذفها، ففعل، والله أعلم.

تراجم «صحيح مسلم»، وعدد الكتب التي فيه:

ليس في «صحيح مسلم» بعد المقدمة إلا الحديث السرد، وما يوجد في نسخه من الأبواب مترجمة، فليس من صنع المؤلِّف، وإنما صنعه جماعة بعده[1]، من نُسَّاخه[2]، أو شراحه، وأهمهم الإمام النووي [3]، وكانوا يضعونها على حاشيته [4].

قال الديوبندي: «واعلم أن «صحيح مسلم» قد قرىء على جامعه، مع خلوّ أبوابه عن التراجم» [5].

وقد تكلّف النّاس في بيان سبب ذلك، فحكوا قولين، هما:

الأول ـ قول ابن الصلاح: «لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب»[6]، وليس هذا السبب وجيهاً، فماذا تزيد تراجم الأبواب في هذا الكتاب؟! وكأنه لم يقنع به، عندما استدرك

---

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ق ٤/ب).

(٢) راجع: «الإطراف بأوهام الأطراف»: (٢٣٢).

(٣) مدح صنعه محققا «تلخيص صحيح مسلم» في تقديمهما له: (١/ ١٠) فقالا: «وقد قام الإمام الحافظ يحيى بن شرف النووي بترجمة كتب وأبواب صحيح مسلم على نحو جيد ودقيق، أفصح فيه عن مهمات مما استنبط من أحكام المرويات في كل باب».

(٤) كلام الشيخ أحمد شاكر في تقدمة «مفتاح كنوز السنة» (١/أ).

(٥) فتح الملهم: (١/ ١٠٠).

(٦) صيانة صحيح مسلم: (١٠١).

قائلاً: «أو لغير ذلك»[1].

والآخر ـ قول ابن عساكر، ومفاده: إن خلوّ «الصحيح» من ذلك ليس عن عمد من مؤلّفه، بل لأنه «مات قبل استتمام كتابه»[2] و «استيعاب تراجمه وأبوابه»[3].

وهذا القول يجانب الصواب، إذ قد أتم مسلم كتابه، كما سيأتي بيانُهُ.

والذي أُراه صواباً في هذا، أنه ترك الأبواب عن عمد، إذ كان همُّه فيه محصوراً في سرد أحاديث الباب، فنهج منهج الأبواب الحديثية، وهذا المنهج يجمع الروايات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد، وتظهر فيه الخبرة الحديثية من خلال تنوّع الأسانيد والألفاظ، «ذلك أن مسلماً لم يقصد فقه الحديث، بل قصد إبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، لذلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به، ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضع، بينما البخاري يفرق الحديث في مواطن متعددة، يرويه في كل موطن بإسنادٍ جديد أيضاً»[4].

فكتاب مسلم على الرغم من عدم تبويبه، فهو كالمبوب تماماً، قال ابن الصلاح: «ثم إنّ مسلماً ـ رحمه الله وإيانا ـ رتب كتابه على الأبواب، فهو مبوّب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو لغير ذلك»[5].

ولذا رأى السيوطي رحمه الله تعالى أن يُترك الكتاب بلا

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (١٠١).
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٥٧٤).
(٣) كشف الظنون: (١/ ٥٥٥).
(٤) منهج النقد في علوم الحديث: (٢٥٤).
(٥) صيانة صحيح مسلم: (١٠١).

تبويب، فقال رحمه الله: «وكان الصواب ترك ذلك، ولهذا نجد النُّسَخ القديمة ليس فيها أبواب البتة. نسخة بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفيني كذلك لا أبواب فيها أصلاً»[1].

وقد بُذِلت محاولات عديدة، وجهود كثيرة في تراجم أبواب هذا الكتاب، وكان السبب في ذلك على حدّ قول السيوطي: «وكأنهم أرادوا به التقريب على من يكشف منه»[2].

وقد قوّمها الإمام النووي، فقال: «وقد ترجم جماعةٌ أبوابه بتراجم، بعضها جيد، وبعضها ليس بجيّد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك»، ثم قال رحمه الله تعالى: «وأنا ـ إنْ شاء الله ـ أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم»[3]، وتراجمه فيها نَفَسُ فقيهٍ شافعيٍ، ولعل هذا سبباً في عدّ الإمام مسلم شافعيَّ المذهب، وليس الأمر كذلك ـ كما قدمنا ـ.

قال الكشميري: «وأما أبواب مسلم، فليست مما وضعها المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ بنفسه، ليستدلّ بها على مذهبه»[4].

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ق ٤/ ب ـ ٥ / أ). ومن لطيف ما رآه الدكتور عبد الرحمن عون في كتابه «الأبي وكتابه الإكمال»: (١٠٨ ـ ١٠٩) أن خلو «صحيح مسلم» من التراجم المعقدة من بين الأسباب التي جعلت سكان إفريقيا يقبلون عليه ـ لبساطة حياتهم، وبعدهم عن التعقيد، وكرههم له ـ ويبعدون بعض الشيء عن «صحيح البخاري» الذي قال فيه ابن أبي جمرة: «. . . ما ضمنه أبوابه من التراجم، التي حيَّرتْ الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار».

(٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ق ٤/ب) وإضاءة البدرين: (ق ١٥/أ)وصرح به أحمد بن عمر القرطبي في كلام له آتٍ في(ص١٨٦).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ٢١) وإضاءة البدرين: (ق ١٥/أ).

(٤) فيض الباري: (١/٥٨).

وعلى الرغم من محاولة النووي، وبذله الجهد والوسع في ذلك، واعتماد العلماء والباحثين على صنيعه[1]، إلا أن الديوبندي ـ رحمه الله تعالى ـ قال: «والإنصاف أنه لم يترجم إلى اليوم بما يليق بشأن هذا المصنَّف الجليل، ولعل الله يوفق عبداً من عباده، لما يؤدي حقه، وبيده التوفيق»[2]، وقد كانت للديوبندي جهود مشكورة في تراجم هذا «الصحيح»، فقد أجاد فيها، وزاد على النووي زياداتٍ حسنةً، وأبقى على البعض، إلا أن المنيّة اخترمته قبل تمام الكتاب، ولعله رجى أن يكون ذلك العبد الذي تحدّث عنه في عبارته السابقة.

والحقّ أنّ بعض الهفوات والثغرات وقعت في تراجم «الصحيح»، فالمتمعن في تراجمه، والمدقق فيها يلحظ أنه فصل القدر عن الإيمان، وفصل صفات المنافقين عن الإيمان!، وأنه جعل أحاديث الآداب في عدد من الكتب، فعنده كتاب (الآداب) ثم كتاب (السلام) ـ وهو من الآداب ـ ثم كتاب (البر والصلة والآداب)، ولعل هذا أزعج المزي، مما جعله يدمج بعض هذه الأبواب في بابٍ واحدٍ في كتابه «تحفة الأشراف»، قال أبو زرعة العراقي: «واعلم أنّ مسلماً ـ رحمه الله ـ ذكر في «صحيحه» كتاب الأدب، ثم الرؤيا، ثم المناقب، ثم البر والصّلة، وإنّ الحافظ المزيّ يعزو جميع ما في البر للأدب، مع أنهما كتابان منفصلان،

---

(١) من مثل: المزي في «تحفة الأشراف» مع فوارق يسيرة بينهما، والنابلسي في «ذخائر المواريث»، ومحمد فؤاد عبد الباقي في طبعته لهذا «الصحيح» فإنه أخذ تراجم النووي، ووضعها عليه.

(٢) فتح الملهم: (١/ ١٠٠).

بينهما الرؤيا، والمناقب، وكأنّ المزيَّ يرى أنّ مسلماً كرَّر الأدب في موضعين، وكان ينبغي له أن يقول: في الأدب الأول، والأدب الثاني، ليميّز بينهما»[1].

ولهذا قام بعضُ مختصري «الصحيح»، مثل: الفقيه الإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ)، بتأخير بعض الأحاديث أو تقديمها في تراجمه، ليضمّ الأشياء المتشابهة إلى بعضها بعضاً «ولعل هذا الإمام القرطبي المتوفّى قبل الإمام النووي بعشرين عاماً قد أحرز قصب السبق في هذا المجال[2]، فقد ترجم ترجمة وافية ودقيقة لكل كتب وأبواب تلخيصه لصحيح مسلم، وأشار في مقدمة كتابه إلى عمله هذا، لما لذلك العمل من الأهمية»[3] فقال رحمه الله تعالى: «ولما تقاصرت الهمم في هذا الزّمان عن بلوغ الغايات من حفظ جميع هذا الكتاب، بما اشتمل عليه من الأسانيد والروايات، أشار مَنْ إشارته غُنم، وطاعته حتم، إلى تقريبه على المتحفظ، وتيسيره على المتفقّه، بأن نختصر أسانيده، ونحذف تكراره، **ونُنبّه على ما تضمّنته أحاديثه بتراجم تسفر عن معناها، وتدل الطالب على موضعها وفحواها**»[4] ثم قال: «وربما **قدّمتُ** بعض الأحاديث **وأخّرتُ** حيثما إليه اضطررتُ؛ **حرصاً على ضمّ الشيء لِمُشَاكله**، وتقريباً له على متناوله»[5].

---

(١) الأوهام بأطراف الأطراف: (٣١ - ٣٢، ٢٠٥).
(٢) والصواب أنه مسبوق كما سيأتي في (ص ١٨٩).
(٣) عن تقديم محققي «تلخيص صحيح مسلم»: (ص ١٠).
(٤) تلخيص صحيح الإمام مسلم: (١/ ٣٤).
(٥) المرجع نفسه: (١/ ٣٥).

ومن الجدير بالذكر أن مسلماً هو الذي وضع عناوين (الكتب) الرئيسة في «صحيحه»، ولذا تجد أنَّ لها ذكراً في كتب الأقدمين[1]، ـ إلا أنه لم يضع (التراجم) التفصيلية، كما أسلفنا ـ، وأنّ صنيعه فيها[2] لا يخلو من صعوبة، لأن الحديث الواحد قد يحوي أفكاراً عديدة، ولكن مسلماً يضعه في مكان يعالج فيه فكرة واحدة من هذه الأفكار، وربما كرره في بعض الأحايين، وقد يوضع الحديث في مكان ما لمناسبةٍ خفيّةٍ، وغيرُها أظهرُ منها، من مثل حديث المغيرة: «ما سأل رسول الله ﷺ أحدٌ عن الدّجال أكثر مما سألتُه عنه، فقال لي: **أيْ بُنَيّ!** وما ينصبك منه؟ إنه لن يضرّك. قال: قلت: إنهم يزعمون أن معه أنهار الماء، وجبال الخبز. قال: هو أهون على الله من ذلك».

فَوَضَعَ الإمام مسلم هذا الحديث في كتاب (الآداب)، ولعله ألمح إلى أن كثرة السؤال ليست دائماً من (قلّة الأدب)، وعلى العلماء والفضلاء أن يكونوا حلماء لا سيما عند سؤال الناس إياهم، واستحباب الملاطفة، ومشروعية قول الرجل لغير ابنه (يا بُني!)، ولذا ترجم عليه النووي: «باب جواز قوله لغير ابنه (يا بني)»،

---

(١) صرح الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ) في كتابه «رجال صحيح مسلم» بأسماء الكتب التي في «الصحيح»، وتبعه على ذلك ابن القيسراني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) في «الجمع بين رجال الصحيحين» وقد سار الحاكم في ترتيب «المستدرك» على منهج الإمام مسلم، ولاحظ مع هذا ترتيب البخاري، راجع: «الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين»: (٣١٨).

(٢) أي: في الكتب.

واستحبابه للملاطفة»[1]، ولم يضعه ـ كما يتبادر إلى الذهن لأوّل وهلة ـ في مكان يتحدّث فيه عن الدجال، أو الفتن، وما شاكله.

وقد تكاد تكون الصلة بين الحديث والباب مبتورةً، وليس للحديث ـ أو للأثر ـ أدنى مناسبة للباب الذي وُضع فيه، فمثلاً قال الإمام مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة): «حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال: أخبرنا عبدالله بن يحيى بن أبي كثير قال: سمعتُ أبي يقول: لا يستطاع العلم براحة الجسم» وبوّب عليه النووي: «باب أوقات الصلوات الخمس»[2] بعد سياق عدّة طرقٍ لحديث رواه عبدالله بن عمرو بن العاص، وذكر النووي أن عادة الفضلاء جرت بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحيى، ثم أورد ما حكاه القاضي عياض عن بعض الأئمّة في تعليل ذلك، وهو أنّ مسلماً أعجبه حسن سياق تلك الطرق التي ذكرها لحديث عبدالله بن عمرو، وكثرة ما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، فلما رأى ذلك أراد أن ينبّه من رغب في تحصيل رتبةٍ عاليةٍ في المعرفة إلى كثرة الاشتغال، وإتعاب الجسم في الاعتناء بتحصيل العلم[3].

هذا كلُّه على فرض أن الكتب المثبتة في الطبعات المتداولة

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: (٦/١٧٧).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: (٥/١١٣).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (٥/١١٣) وهناك أقوال أُخرى وجيهة لصنعه هذا مذكورة في «الحل المفهم لصحيح مسلم»: (١٤٢ ـ ١٤٣).

هي من صنيعِ مسلمٍ نفسهِ[1]، ولا يبعد أن يكون قد وَضَع غَيْرَهَا، يلمس ذلك المتمعن في كتاب «رجال صحيح مسلم»، ـ وصاحبه قريب عهد بمسلمٍ ـ، ففيه من أسماء الكتب ما لا يوجد في النسخ المطبوعة، بل فيه تراجم للأبواب، وهذا يدلّ على تباري العلماء وتسابقهم، في وضع تراجم لهذا الكتاب، منذ عهد قديم، فلم يحرز قصب السبق أحمدُ بن عمر القرطبي، كما قال بعض الفضلاء.

ومن خلال تطابقي لعناوين الكتب الواردة في ثنايا تراجم «رجال صحيح مسلم» مع العناوين المثبتة على مطبوعات «الصحيح»، وجدتُ أنّ قسماً كبيراً مشتركٌ بينهما، مع ملاحظة فروقٍ طفيفةٍ بينهما، مثل «كتاب الصيام» في المطبوع، و «الصوم» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب الطلاق» في المطبوع، و «النهي عن الطلاق» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب الأضاحي» في المطبوع و «كتاب الضحايا» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب صفات المنافقين» في المطبوع و «ذكر المنافقين» أو «ذكر النفاق» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب العتق» في المطبوع، وكتاب «العتاق» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب الهبات» في المطبوع و «الهبة» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب الوصية» في المطبوع و «الوصايا» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب النذر» في المطبوع، و «النذور» في «رجال صحيح مسلم».

---

(١) ولعل هذا يتأيد بما ذكره الحاكم في «المستدرك»: (٤/٥٥٨) من أن مسلماً ذكر أهوال القيامة والحشر مدرجاً في الفتن، وكذا هو في مطبوعه.

هذا بالإضافة إلى عناوين كثيرة جداً ـ يصعب حصرها ـ لم يرد لها ذكر في مطبوع «صحيح مسلم» وكثير منها ليست كتباً، وإنما هي أبواب، وقد وقع التصريح بذلك، من مثل: «دلائل النبوة»[1] و «الطب»[2] و «الأطعمة»[3] و «الديات»[4] و «صفة النبي ﷺ»[5] وكذلك يتطابق الكتب والأبواب بين المطبوع من مختصرات وتلخيصات «الصحيح» مع «الصحيح» نفسه، يجد الباحث بينهما فروقاً، ولا داعي للتفصيل في ذلك، فإن في الإشارة غنية للبيب.

أما عن عدد كتب «الصحيح» فهي أربعة وخمسون كتاباً بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي[6]، وقد ذكر بعضهم أنه لا خلاف في

---

(١) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ: (١/٣١، ٣٩، ٤٠، ٧٠، ٨٢، ٩٣) والموطن الثاني موجود في النسخة المطبوعة في (كتاب الفضائل: باب إذا أراد الله تعالى رحمة أُمّةٍ قبض نبيَّها قبلها).

(٢) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ: (١/٣٣، ٣٦، ٤٩، ٨٥، ٨٧، ٩٢)، وورد في الكتاب «كفارة المرض» فلعله باب من كتاب «الطب» راجع ـ على سبيل المثال ـ: (١/٤٨، ٤٩، ١٥٤، ١٧٠).

(٣) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ: (١/٣٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٧٠، ٧٨، ٨٤، ١٠١).

(٤) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ: (١/٦٠، ٩٨، ١٦١).

(٥) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـ على سبيل المثال ـ: (١/٣١، ٤٨، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٨١، ١١٧، ١٧٤).

(٦) انظر عناوينها في آخر «الصحيح»: (مجلد الفهارس): (٥/٤ ـ ٨٤) وفي مقدمة «مفتاح كنوز السنة»: (ص هـ ـ و) و «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام»: (٢/٥١٤ ـ ٥١٨) و «طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ»: (٢٧٩ ـ ٢٨١).

ذلك[1]! والحقّ والإنصاف أن الخلاف جارٍ حتى في هذا، إذ ما عدّه محمد فؤاد عبد الباقي كتاباً عدّه غيره باباً، فمثلاً يذكر محمد عبد الباقي الكتب العشر الأولى هكذا (الإيمان، الطهارة، الحيض، الصلاة، المساجد ومواضع الصلاة، صلاة المسافرين وقصرها، الجمعة، العيدين، الاستسقاء، الكسوف) ثم يذكر (كتاب الجنائز)، بينما يذكر الشيخ عبد الصمد شرف الدين[2] هذه الأبواب هكذا: الإيمان، الطهارة، ويجعل (كتاب الحيض) تبعاً للطهارة، ثم يذكر (كتاب الصلاة) ويجعل (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) و (صلاة المسافرين وقصرها) و (الجمعة) و (العيدين) و (الاستسقاء) و (الخسوف) تبعاً لكتاب (الصلاة)، فكتاب (الجنائز) هو الحادي عشر في ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بينما هو الرابع في ترقيم عبد الصمد، ولذا كان عدد الكتب عنده هو اثنان وأربعون كتاباً، وهذا الخلاف لفظي وشكلي، ولعل النووي ـ وغيره ـ ممن وضعوا التراجم لهذا «الصحيح» قد زادوا في الكتب أيضاً، فأدخلوا عليها أموراً تجعل تبويباتهم متناسبة متناسقة مع الأحاديث التي أوردها مسلم، والله أعلم.

وعدد الأبواب في هذا «الصحيح» يبلغ (١٣٥١) باباً، عدا كتابيَ (صفات المنافقين وأحكامهم) و (اللعان) ـ فإنه لا يوجد فيها أبواب ـ على عدّ الشيخ عبد الصمد، بينما يبلغ (١٣٢٩) باباً على عَدّ محمد فؤاد عبد الباقي تبعاً لتبويب النووي، عدا المقدمة،

---

(١) الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه: (٨٧).

(٢) في: «الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: (١٢٧ ـ ١٢٨).

وهي ثمانية أبواب على العدّ الأول، فيكون الفرقُ بين التراجم في العدَّين أربعَ عشرة ترجمة، موجودة عند الأوّل، وأخذت أرقاماً على أنها أبواب، بينما هي في العدّ الثاني عناوين لكتب رئيسة، عدا موطنين، والله أعلم.

عدد ما في «صحيح مسلم» من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صُنّف منها «الصحيح»:

سبق وأن ذكرنا أنّ مسلماً ألّف «صحيحه» على مدار خمس عشرة سنة، ويدلّنا هذا على المجهود الجبّار الذي بذله فيه، ويزيد هذا الأمر وضوحاً إذا علمنا أنه «قد جمعه من ألوفٍ مؤلَّفةٍ من الأحاديث الصحيحة»[1] وأبان مسلم عن عدّتها، بقوله: «صنّفتُ هذا «المسند الصحيح» من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»[2]، وهذا يؤكّد مقولة من قال عنه «أحد حفاظ الدنيا»، إذ يستحق هذا الوصف بجدارة من ينتخب أحاديث بهذا العدد الكبير جداً لتأليف كتابٍ من الكتب، وينتقيها من مخزون محفوظاته الضخم، وليس هذا بمستغرب، فإن شيخه البخاري قد أخرج كتابه «من زهاء ست مئة ألف حديث»[3].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٤).

(٢) طبقات الحنابلة: (١/١٩٤) وتاريخ بغداد: (١٣/١٠١) و«فهرس ابن عطية»: (٦٨) وطبقات علماء الحديث: (٢/٢٨٨) وتاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧١) وصيانة صحيح مسلم: (٦٧) وشرح النووي على مسلم: (١/١٤) ووفيات الأعيان: (٥/١٩٤) و«تدريب الراوي»: (١/٥٠) و«برنامج التجيبي»: (٩٣).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٤٠٢).

أما عدد أحاديث «الصحيح»، فوقع الخلافُ فيها قديماً وحديثاً، بناءً على اختلافهم في عدّ الأحاديث الأُصول دون المكررات، واختلافهم في عدّ المكررات بالمتابعات والشواهد.

وفي قول أبي قريش الحافظ لأبي زرعة الرازي عن الإمام مسلم: «هذا جمع أربعة آلاف في الصحيح»[1] تنصيص على عدد الأحاديث الأصول التي في «الصحيح»، فإن ابن الصلاح وضّح مراد أبي قريش، فقال: «أراد ـ والله أعلم ـ أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات»[2]، وصرّح بهذا النووي، فقال: «إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث»[3].

وقد بلغت حسب عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) حديثاً من غير تكرار، وقد صرح بذلك في قوله: «لما كان الإمام مسلم لم يقتصر على طريق واحدة للحديث الذي يسوقه، بل يتبع هذه الطريق بطرق كثيرة متعدّدة للحديث الواحد، رأيتُ حصر هذه الأحاديث الأصلية، دون النظر إلى كثرة الطرق التي تتبعها، فأعطيتُها رقماً مسلسلاً من أول الكتاب إلى آخره، وبذلك بلغت عدة الأحاديث الأصليّة في «صحيح مسلم»: (٣٠٣٣) حديثاً» ثم قال رحمه الله تعالى: «وهو عمل ما سبقني إليه أحد من جميع المشتغلين بهذا «الصحيح»، إذ كان جل جهدهم أن يطلقوا عدداً ما

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (٩٩) و«شرح النووي على مسلم»: (١/ ٢١) و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١).
(٢) صيانة صحيح مسلم: (١٠١).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ١٠٤) والنكت على ابن الصلاح: (١/ ٢٩٦) وفيه: «قلت: وعندي في هذا نظر».

ورقماً، تخميناً وارتجالاً، لا يرتكز على أساس سليم، فجئتُ أنا بهذا الحصر كي أضع حدّاً حاسماً فاصلاً لهذا الاضطراب والبلبلة، ولله الحمد»[1].

قلت: بقي عدد أحاديث «الصحيح» بالمكرر، ولما كان الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي قد وضع رقماً للحديث يدل على موقعه في الكتاب الذي فيه ـ وَتَسَلْسَلَ هذا الرقم في الكتاب الواحد ـ، سهل تجميع عدد أحاديث كل كتابٍ، وبجَمْعِ هذه الأعداد يكون عددُ ما في «صحيح مسلم» من الأحاديث المكررة (٥٧٧٠) حديثاً، عدا أحاديث المقدمة، وفيها سبعة أحاديث أصول في عدّ الشيخ محمد فؤاد رحمه الله تعالى.

إلا أن الترقيم الذي وضعه الشيخ محمد فؤاد للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات والشواهد، وبتتبّع عددها مفردة تبلغ (١٦١٥) حديثاً، عدا المقدمة، وفيها ثلاثة.

وعلى ضوء ما سبق يكون عدد أحاديث هذا «الصحيح» بالمكرر ومع الشواهد والمتابعات (٧٣٩٥) حديثاً، عدا أحاديث المقدمة، وهي عشرة. والله تعالى أعلم.

---

(١) خاتمة «صحيح مسلم»: (٥/٦٠١)، والمتأمل في الفرق بين العدَدَين السَّابقَيْن يستطيع أن يجمع بينهما من وجوهٍ، هي:

١ ـ إن أبا قريش ذكر العدد بالتقدير والتخمين.

٢ ـ إن بعض ما أورده عبد الباقي في المتابعات والشواهد هي أصول في عد أبي قريش.

٣ ـ إن مسلماً أسقط بعض الأحاديث من «صحيحه» بعد عرضه على أبي زرعة الرازي، فأصبح العدد على ما ذكره عبد الباقي، وكان قبل أزيد من ذلك، قريباً من عدّ أبي قريش الحافظ.

ونكون بذلك قد قطعنا الاضطراب والبلبلة في عدد أحاديث هذا الكتاب من جميع الوجوه والاعتبارات، إلا أن هناك مجموعة ملاحظات لا بُدّ من ذكرها هنا:

أولاً: اختلف عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي لأحاديث كل كتاب، مع عَدّ الدكتور أ. ي. فنسنك[1] في ثمانية مواطن، نبيّنها في هذا الجدول:

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	رقمه	عدد الأحاديث عند فنسنك	عدد الأحاديث عند عبد الباقي
١	الجنائز	١١	١٠٨	١٠٧
٢	النكاح	١٦	١١٠	١٤٣
٣	الرضاع	١٧	١٣٤	٦٣
٤	الطلاق	١٨	٣٢	٦٧
٥	العتق	٢٠	٢٦	٢٥
٦	الفرائض	٢٣	٢١	١٧
٧	الذكر والدعاء والاستغفار	٤٨	١٠١	١٠٠
٨	التوبة	٤٩	٦٠	٥٩
			المجموع ٥٩٢	٥٨١

(١) وضع جدولاً في مطلع كتابه «مفتاح كنوز السنة»: (ص هـ) في أسماء كتب «الصحيح»، مع ذكر عدد أحاديث كل كتاب.

وهذا الخلاف قائم على عدّ بعض الأحاديث أهي من الأصول أم من الشواهد[1]؟ وهو محصور من حيث المجموع بأحد عشر حديثاً، ومن الجدير بالذكر أن من مقاصد الشيخ محمد فؤاد في ترقيم كتب وأحاديث هذا «الصحيح» مطابقتها لأصل كتاب «مفتاح كنوز السنة» الذي وضعه فنسنك، وكذلك مطابقتها لكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»[2] الذي وضعه لفيف من المستشرقين، ونشره فنسنك أيضاً ومع هذا فقد اختلف عدد الأحاديث بينهم، فهو عند عبد الباقي ـ مع المكرر، كما سبق ـ: (٥٧٧٠) حديثاً، بينما عند فنسنك (٥٧٨١) حديثاً.

ولا يفوتنا أن نسجّل هنا أنَّ الفروق في أرقام الأحاديث بين طبعة محمد فؤاد عبد الباقي و«المعجم المفهرس» و«مفتاح كنوز السنة» محصورة في الكتب المذكورة في الجدول السابق، وهذه فائدة نفيسة ينتفع بها المشتغلون بتخريج حديث النبي ﷺ.

ثانياً: ذكر الأقدمون أعداداً تقريبيّة لأحاديث «الصحيح»، فقال أحمد بن سلمة (رفيق مسلم وتلميذه) إنها «اثنا عشر ألف

---

(١) لم يعتبر فنسنك في ترقيمه ما كان بإسنادٍ قطّ، راجع: «المعجم المفهرس»: (٧/ ب) و«أصول التخريج»: (٩٧).

(٢) طبع في سبعة مجلدات ضخمة، الأول منها سنة ١٩٣٦ م، والأخير سنة ١٩٦٩ م، فكانت مدة طبعه (٣٣) سنة، لم يطبع منه ـ بداية ـ إلا (٥٠٠ نسخة)، ثم صُوِّر وانتشر بين طلبة العلم، وقام بمدّ هذا المشروع بمساعدات مالية مجموعة من المجامع العلمية البريطانية والدنمركية والسويدية والهولندية والأينسكو وغيرها!!، وقد صرح عبد الباقي بما ذكرته في مطلع «الصحيح»: (١/ ١).

حديث»(١)، وفسّر الذهبي ذلك، فقال:

«يعني بالمكرر، بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدّان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة»(٢).

وقال الميانجي في عدد أحاديث «الصحيح»: «واشتمل كتابه ـ رحمه الله ـ على ثمانية آلاف حديث»(٣)، قال الزركشي: «ولعل هذا أقرب» (٤)، أي من قول أحمد بن سلمة السابق، والخلاف بين هذين القولين لفظي، «يوضّحه ويشرحه قول الذهبي السابق، فلا تعارض بينهما، لأن أحمد بن سلمة يعتبر تعدد شيوخ مسلم في الحديث الواحد، والميانجي لا يعتبره»(٥).

ثالثاً: ذكر حاجي خليفة، وصديق حسن خان وتبعهما بعض المعاصرين، أن عدد أحاديث «صحيح مسلم» بالمكرر (٧٢٧٥) حديثاً(٦)!

---

(١) التقييد والإيضاح: (٢٧) وتدريب الراوي: (١/١٠٤) وتذكرة الحفاظ: (٥٨٩) والنكت على ابن الصلاح: (١/٢٩٦) والوافي بالوفيات: (٢٣٨/أ).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٦).

(٣) ما لا يسع المحدث جهله: (٢٧) وعنه السيوطي في «تدريب الراوي»: (١/١٠٤)، وفيه عقبه: «قال ابن حجر: وعندي في هذا نظر»، قلت: تعقّب ابن حجر ليس لعدد الأحاديث التي في «الصحيح» وإنما لمن فهم أنه فات ابن الصلاح ذكر عدد أحاديث «صحيح مسلم» تجد ذلك مبسوطاً في «النكت على ابن الصلاح»: (١/٢٩٦ ـ ٢٩٧) وعبارة السيوطي موهمة بخلاف ذلك، فاقتضى التنبيه.

(٤) فتح الباقي: (١/٤٨).

(٥) الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه: (٨٨).

(٦) راجع: «كشف الظنون»: (١/٥٥٦) و«الحطة»: (٢٢١) و«الإمام =

ومنشأ هذا الرأي قول لابن الصلاح، لم يُفْهَم على مراده وحقيقته، قال ابن الصلاح:

«إن كتابه هذا ـ أي «صحيح مسلم» ـ أربعة آلاف حديث أُصول دون المكررات، وهكذا كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكررات، وهو بالمكررة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً»[1].

ففهم المذكورون «وهو بالمكررة.. إلخ» أي: «صحيح مسلم»، والصواب أن الكلام ليس عليه، وإنما على «صحيح البخاري»؛ وإن كان في العبارة المذكورة عن ابن الصلاح لَبس وغموض في هذا الموطن، فإنه يزول بما قاله في موطن آخر، فبعد أن نقل عن البخاري قوله: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح» قال بعد ذلك: «وجملة ما في كتابه «الصحيح» سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة»[2].

موضوع الصحيح، وهل هو من الجوامع؟

أطلق الإمام مسلم على كتابه اسم «المسند الصحيح»[3]، وهذا

= البخاري محدثاً وفقيهاً»: (١٢٢) و«منهاج الصالحين»: (١٠٠١) لبليق و«مصطلح الحديث»: (ص ٥٥) لابن عثيمين.

(١) صيانة صحيح مسلم: (١٠٠) وعنه النووي في «شرح صحيح مسلم»: (٢١/١).

(٢) علوم الحديث: (١٦) وانظر لزاماً: «النكت على ابن الصلاح»: (٢٩٦/١ ـ ٢٩٧) لابن حجر، وعنه «توضيح الأفكار»: (٥٥/١).

(٣) راجع ما قدمناه في (ص ١٢٦).

يرشدنا بوضوح إلى أن موضوع كتابه الحديث الصحيح المجرّد المسند إلى رسول الله ﷺ، إذ المسند «يجمع شرطا الاتصال والرفع» على رأي جماعة من الحفاظ والمحدثين [١].

قال الدّهلوي: «توخّى ـ أي مسلم ـ تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدّثين، المتّصلة المرفوعة» [٢]، واقتصر على ذلك، ولم يذكر الموقوفات والمعلّقات إلا نادراً، وخلّصه من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية وغيرها. فموضوع «الصحيحين» واحد، إلا أن البخاري ـ رحمه الله ـ ذكر الموقوفات والمعلّقات، وعمد إلى الاستنباطات الفقهية، والفوائد الحديثية، وإيراد الشواهد من الآيات القرآنية [٣].

وقد عبّر جماعةٌ عن «صحيح مسلم» بـ(الجامع)، مثل: الفيروزآبادي، وحاجي خليفة، والبغدادي، والكتاني [٤]، وانتصر له الديوبندي [٥]، والجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي هذه: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب [٦]، وعلى هذا

---

(١) راجع: «النكت على ابن الصلاح»: (١/٥٠٧) لابن حجر.

(٢) راجع: «حجة الله البالغة»: (١/١٥١) و«الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف»: (٥٥).

(٣) الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه: (٩٣).

(٤) راجع «فتح الملهم»: (١/١٠٥) و«كشف الظنون»: (١/٥٥٥) و«هدية العارفين»: (٢/٤٣٢) و«الرسالة المستطرفة»: (٤١).

(٥) في «فتح الملهم»: (١/١٠٥).

(٦) راجع: «العرف الشذي»: (٥) و«مقدمة تحفة الأحوذي»: (٢٤).

سُمّي هذا الصحيح (جامع) لوجود هذه الأبواب فيه، وقد نازع في ذلك الدّهلوي، فقال: «والجامع من الصحاح: الترمذي والبخاري، وأما «صحيح مسلم» فليس بجامع، لقلّةِ التفسير فيه»[1]، وتعقّبه الديوبندي، بقوله:

«قلت: قد أطلق عليه اسم (الجامع) مجد الدين الشيرازي صاحب «القاموس»، حيث قال: ختمتُ بحمد الله «جامع مسلم»، فكأنّه لم يلتفت إلى قلّة التفسير فيه، ولعل سبب هذه القلّة: قلّة الأحاديث الصحيحة الواردة فيه المستجمعة لشروط مسلم، وأكثر ما يورده البخاري وغيره في أبواب التفسير، إما أحاديث قد ذكرت مراراً في سائر أبواب الكتاب، لشدّة مناسبتها بتراجمها، ثم كررت في كتاب التفسير، وأما آثار موقوفة وأقوال لغوية غير مرفوعة، وما دون ذلك قليل. ومسلم متجانب عن التكرار، ومتباعد عن نقل الأقوال والآثار التي ليست بمسندةٍ إلى النبي ﷺ، فلهذا قلّت مادة التفسير في بابه، والله أعلم»[2].

ونستطيع أن نخلص مما مضى إلى نتيجة، وهي: إن موضوع كتاب مسلم هو الصناعة الحديثية، وفنّ الإسناد، وأنه جامع احتوى على عدّة فنون، وهذه كلمة موجزة نكتفي بها هنا، ويأتي مزيد تفصيل إن شاء الله تعالى في المباحث القادمة[3].

---

(١) نقلاً من «العرف الشذي»: (٥) و«فتح الملهم»: (١/١٠٥).

(٢) فتح الملهم: (١/١٠٥).

(٣) ذكرنا في دراستنا المسهبة عن الإمام مسلم «سمات منهجيّة صحيح مسلم» وسردنا فيه المباحث التالية: لم يستوعب الإمام مسلم كل الأحاديث الصحيحة في كتابه، لم يضع مسلم في «صحيحه» إلا ما أجمعوا عليه، ولم =

. . . .

= يضع فيه شيئاً إلا بحجة وما أسقط منه شيئاً إلا بحجة، طبقات الرواة المخرج عنهم في الصحيح، جميع ما في «الصحيح» صحيح عند صاحبه، الكلام على الضعفاء الذين أخرج لهم ومنزلتهم، الحسن في «صحيح مسلم»، منهجه في الباب الحديثي، منهجه في ترتيب كتابه، شرطه في الصحيح، الإسناد المعنعن عند مسلم مقارناً بآراء غيره من العلماء، تعداد وتكرار الأحاديث، التحري الدقيق وحسن الترتيب والترصيف، منهجه في الناسخ والمنسوخ، منهجه في الحديث المعل، منهجه في المصحف والمحرف، ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد، منهجه في الحديث المدرج، ثاني مصنف يجمع الحديث الصحيح المجرَّد، المفاضلة بين الصحيحين.



الفَصل الثالث
مَكانَةُ صَحِيحِ مُسْلم
وَعِنَايَةُ العُلَمَاءِ بِـهِ

مكانة «صحيح مسلم» وثناء العلماء عليه وتلقّيهم لـه بالقبول:

قال الإمام مسلم: «إنما أخرجتُ هذا الكتاب، وقلتُ: هو صحاح» وقال: «ولكني إنما أخرجتُ هذا من الحديث الصحيح، ليكون مجموعاً عندي، وعندي من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها» وقال: «إنه لم يضع في «الصحيح» إلا ما أجمعوا عليه»، وقد سبق وأن تكلّمنا على ذلك بالتفصيل في السمة الرابعة من هذه السّمات.

وقد جاءت عبارات العلماء تترى في مدح «الصحيحين» عامّة، و «صحيح مسلم» خاصة، وأنّ ما فيهما صحيح، مقطوع به، تلقّته الأمّةَ بالقبول، قال البيهقي في صنيع الشيخين: «لقد صنَّف كل واحد منهما أحاديث كلها صحاح»[1] أي: إن صحة الأصول

(١) معرفة السنن والآثار: (١/١٠٢)، وقد جمع الدكتور خليل ملا خاطر أقوال كثير من المحدثين والعلماء في صفة أحاديث «الصحيحين» في كتابه: «مكانة الصحيحين».

والمتون من أحاديثهما مقطوع به، ولا يحصل الخلاف في ذلك، وإنْ حصل فهو محصور في طرقها ورواتها، وصرح بذلك أبو إسحاق الإسفراييني، فقال: «أهل الصنعة مجمعون على أنّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحّة أُصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإنْ حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها»[١].

وهذه جملة من أقوال الأئمة الأعلام في مكانة «صحيح مسلم»، ورفعته، وأهميته، ونصدّر هذه الأقوال بقول صاحبه ـ عليه الرحمة والرِّضوان ـ: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة، فمدارهم على هذا «المسند»[٢].

وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم»[٣]، والحق أن «صحيح البخاري» أصح لوجوهٍ عِدّة، «فلعلّ أبا علي ما وصل إليه «صحيح البخاري»»[٤] أو أن نفيه الأصحية على «كتاب مسلم» لا يلزم منه أن

---

(١) فتح المغيث: (١/٥١) وتوجيه النظر: (١٢٥) ومكانة الصحيحين: (٣٢٠)، وفي دراستنا المطوّلة عشر نقاط مهمات حول أحاديث «صحيح مسلم» وموقفنا ممن تكلم عليها.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٨، ٥٧٩) و«شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/١٥) وصيانة صحيح مسلم: (٦٨).

(٣) تاريخ بغداد: (١٣/١٠١) وتاريخ دمشق: (م ١٦ ق ٤٧١) وجامع الأصول: (١/١٨٨) وصيانة صحيح مسلم: (٦٩) و«علوم الحديث»: (١٤ـ ١٥).

(٤) طبقات علماء الحديث: (٢/٢٨٨) وتذكرة الحفاظ: (٢/٥٨٩) ونقله ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح»: (١/٢٨٥) عن العلائي، وهو مسبوق بالذهبي وابن عبد الهادي، واستبعده، بقوله: «وفي ذلك بعدٌ عندي».

يكون «كتاب مسلم» أصح من «كتاب البخاري»، لأن قول القائل: «فلان أعلم أهل البلد بفن كذا»، ليس كقوله: «ما في البلد أعلم من فلان بفن كذا»، لأنه في الأول أثبت له الأعلميّة، وفي الثاني نفي أن يكون في البلد أحد أعلم منه، فيجوز أن يكون فيها من يساويه فيه، وإذا كان لفظ أبي علي محتملاً لكلّ من الأمرين، فلم نجد ممن اختصر كلام ابن الصلاح، فجزم بأن أبا علي، قال: «صحيح مسلم» أصح من «صحيح البخاري»، هذا ما قرره الحافظ ابن حجر[1]، ولا يعزب عنك أن هذا التأويل الذي ذكره خروج عن محلّ النزاع، فإنّ الدّعوى بأنّ البخاري أصحُّ الكتابين، وهذا التأويل أفاد أنهما مثلان، فما أتى التأويل إلا بخلاف المدّعى، على أن قول القائل: «ما تحت أديم السماء أعلم من فلان» يفيد عرفاً أنه أعلم الناس مطلقاً، وأنه لا يساويه أحد في ذلك. وأما في اللغة، فيحتمل توجّه النّفي إلى الزيادة، أعني: زيادة إنسان عليه في العلم، لا نفي المساوي له فيه، والحقيقة العرفية مقدّمة سيما في مقام المدح والمبالغة، بقوله: «تحت أديم السماء»[2].

وقد وجدتُ التصريح بتفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري» عن بعض المغاربة، قال التجيبي: «وقد فضّل طائفةٌ من أهل المغرب «صحيح مسلم» هذا على «صحيح البخاري»، منهم: أبو محمد بن حزم الحافظ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في «كتاب البخاري»، في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها أهل الوصف المشروط في

---

(١) راجع: «النكت على ابن الصلاح»: (١/ ٢٨٤).
(٢) توضيح الأفكار: (١/٤٨).

الصحيح، وأيضاً فإنّ مسلماً قد اختصّ بجمع طرق الحديث في مكان واحد، وبالله التوفيق»[1].

وكان أبو مروان الطُّبني حكى عن بعض شيوخه أنه كان يفضّل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري» وهذا التفضيل ليس راجعاً إلى الأصحّية، وإنما لأمرين:

أحدهما: ما تقدم عن ابن حزم.

والثاني: أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، بخلاف مسلم، والسبب في ذلك أمران:

أولاً: أن البخاري صنّف كتابه في طول رحلته، ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثيرٍ من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق.

ثانياً: أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه، ومسلم لم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلها سرداً[2].

والحاصل أن للعلماء أربعة أقوال في التفضيل: تفضيل «صحيح البخاري»، وتفضيل «صحيح مسلم»، وهما سواء، قال ابن الملقّن في «شرح البخاري»: «رأيتُ بعض المتأخّرين قال: إنّ الكتابين سواء، فهذا قول ثالث» قال: «وحكاه الطوفي في «شرح الأربعين»، ومال إليه القرطبي»[3]، والتفصيل في التفضيل.

---

(١) برنامج التجيبي: (٩٣)، وعنه ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (١/٢٨٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/٢٨٢ - ٢٨٣) باختصار.

(٣) إضاءة البدرين: (ل ٩/أ).

فالبخاري من حيث الصحة، ومسلم من حيث السهولة واليسر، وهذا ما نصّ عليه المحققون، وهاك بعض أقوالهم، وفيها إلماحات وإشارات وإفاضات وإضافات حول مكانة «صحيح مسلم» وقيمته ومنزلته.

قال ابن كثير: «وذهبت المغاربة وأبو علي النيسابوري من المشارقة إلى تفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، فإنْ أرادوا تقديمه عليه في كونه ليس فيه شيء من التّعليقات إلا القليل، وأنه يسوق الأحاديث بتمامها في موضعٍ واحد، ولا يقطّعها كتقطيع البخاري لهما في الأبواب، فهذا القدر لا يوازي قوّة أسانيد البخاري واختياره في «الصحيح» لها، ما أورده في «جامعه» معاصرة الراوي لشيخه، وسماعه منه»[1].

وقال ابن حجر: «حصل لمسلمٍ في كتابه حظ عظيم مفرط، لم يحصل لأحدٍ مثله، بحيث إنّ بعض الناس كان يفضّله على «صحيح» محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختصّ به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى»[2].

وقال مسلمة بن قاسم القرطبي: «لم يضع أحد مثل «صحيح مسلم» في حسن الوضع، وجودة الترتيب، لا في الصحة»[3] وقال اليافعي: «وكتاب مسلم أحسن سياقاً للروايات»[4] وقال الباحث

(١) البداية والنهاية: (١١/٣٣).
(٢) تهذيب التهذيب: (١٠/١٢٧).
(٣) إضاءة البدرين: (ل ٩ / أ).
(٤) مرآة الجنان: (٢/١٧٤).

الفاضل فؤاد سزكين عن «صحيح مسلم»: «إنه يفوق كتاب البخاري في حسن السياقة»[1].

والحاصل: أن اعتبار أبي علي النيسابوري بكتاب مسلم واضح، لأنه بلديُّه، وقد خرّج هو على كتابه، لكن قوله في وصفه معارض بقول من هو مثله، أو أعلم[2].

ولم تقتصر عبارات العلماء في مدح «صحيح مسلم» في سياق المقارنة بينه وبين «صحيح البخاري»، وهذه جملة من أقوالهم في مدحهما معاً، وفي مدح «صحيح مسلم» على وجه الاستقلال.

اجتمع يوماً إلى سعيد بن السكن قومٌ من أصحاب الحديث، فقالوا له: إنّ الكتب من الحديث قد كثرت علينا، فلو دلّنا الشيخُ على شيء نقتصر عليه منها، فسكت عنهم، ودخل إلى بيته، فأخرج أربع رزم، وضع بعضها على بعض، وقال: هذه قواعد الإسلام: كتاب مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داود، وكتاب النسائي[3].

وقال إمام الحرمين: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته، أن ما في «الصحيحين» مما حكما بصحّته من قول النبي ﷺ لما ألزمتُهُ الطلاق، لإجماع علماء المسلمين على صحته»[4].

---

(١) تاريخ التراث العربي: (١/٢٦٤).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/٢٨٥).

(٣) تاريخ دمشق: (م ١٦ ق ٤٧١) وديباجة رسالة «نقد حديثين وردا في الصحيحين» لابن حزم.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/١٩ ـ ٢٠) وتدريب الراوي: (١/١٣١ ـ ١٣٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن»[1].

وقال الإمام النووي: «أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»[2].

وقال الذهبي عنه: «وهو كتاب نفيس، كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به»[3].

ولقد أنصف الحافظ عبد الرحمن بن الديبع (تلميذ الحافظ السخاوي)، حيث قال رحمه الله:

تنازع قومٌ في البخاري ومسلم
لديّ، وقالوا: أي ذَيْنِ يُقَدمُ؟
فقلتُ: لقد فاق البخاريُّ صحةً
كما فاق في حسن الصِّناعةِ مسلمُ[4]

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٨/ ٧٤).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: (١/ ٧٣ ـ ٧٤).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٥٦٩).

(٤) إضاءة البدرين: (ل ٩ / أ) وفتح الملهم: (١/ ٩٩) ومصطلح الحديث لابن العثيمين: (٥٦) ـ ولم ينسبهما لقائل ـ ونسبهما له ابن العماد في ترجمته في «شذرات الذهب» والثعالبي في «الكنز»، خلافاً لما في «نفحة المسك الداري» من نسبتها للهلالي!! وانظر: «فهرس الفهارس والأثبات»: (١/ ٤١٣ ـ ٤١٤).

وله فيهما أيضاً:

قـالـوا لـمـسـلـم سـبـقٌ
قـلـت: الـبـخـاريُّ جـلا

قـالـوا الـمـكـرر فـيـه
قـلـت: الـمـكـرر أحـلى[1]

وقال الإمام السيوطي في «ألفيته»:

وأوّلُ الـجـامـعِ بـاقـتـصـارِ
عـلى الـصـحـيـح فـقطِ الـبـخـاري

ومـسـلمٌ مـن بـعـده والأوّلُ
على الصـوابِ في الصحيـح أفـضـلُ

ومـن يُـفَـضِّـل مـسـلـمـاً فـإنـمـا
تـرتـيـبَـهُ ووضـعَـهُ قـد أحـكـمـا[2]

وقال العجلوني:

«وقد نظمتُ هنا أبياتاً في مدح «صحيحيهما»، فقلتُ:

لـصـحـيـح مـسـلـم الإمـام الأوحـد
قـد فـاق في جمـع الصحيـح المسنـدِ

---

(١) إضاءة البدرين: (ل ١٩ / أ) وفهرس الفهارس والأثبات: (١ / ٤١٤).
(٢) ألفية الحديث: (٥ ـ ٦).

فبجمعه طرق الحديث بموضع

حاز الفخر على صحيح محمدِ

وهما الكتابان اللذان تُلقيا

بقبول اتباع النّبي الأمجدِ

وهما أصحّ الكتب بعد كتابنا

قد فصّلت آياته للمهتدي

فعليك يا ذا اللب! أنْ تقرأهما

لتنال من هدي الرسول الأوحدِ

فسقى الإلهُ بفضله قبريهما

صوبَ الرّضا وحباهما بالسؤددِ

وكذا حب أهل الحديث وقربهم

في سائر الآفاق حقاً تقتدي»[1]

وقال أيضاً:

«ولصديقنا العارف السيد مصطفى البكري في مدح مسلم و«صحيحه» قوله:

---

(١) إضاءة البدرين: (ل ١٨ / ب ـ ١٩ / أ).

بدر علا بصحيحه فلك العلا
إذ فاق صُنعاً كل هادٍ ضيغمِ

ولذا حيّاه الغرب، هذا رجّحوا
لا سيما فوق السماكِ الأفخمِ

وبقلَّةِ التّكرار فاق مكرراً
وبحسن ترتيب وسبك مُفخَّمِ

لكن محمدنا البخاري شيخه
هو عند جُلّ الخلق أعلا فافهمِ

رضي الإله عنهما ما ماكرت
سُحبُ الغمامِ لروض أنسِ أعظمِ

والترمذي مع النسائي ابن ما
جه ضِفْ أبا داود أهلُ تقدُّمِ»[١]

عناية العلماء وجهودهم على «صحيح مسلم»:

اعتنى العلماء بـ«صحيح مسلم» عناية فائقة، وتتجلى مظاهر هذه العناية في نواح شتى، من أهمها:

* **أولاً: نَسْخُهُ**، وقد مضى الكلام عليها تحت عنوان (نُسَخ «صحيح مسلم»).

---

(١) إضاءة البدرين: (ل ١٩ / أ).

* ثانياً: تدريسه وإقراؤه وسماعه، وتتجلى هذه الظاهرة في النقاط التالية:

١ ـ ما من عالم من العلماء إلا وتجد في ترجمته أنه أقرأ هذا الكتاب، أو قرأه على شيخه.

٢ ـ يترتب على ما مضى رواية هذا الكتاب بالأسانيد الصحيحة.

٣ ـ من بين الصور التي تستحق الذكر في الإقراء والتدريس، ما يلي:

ـ إن أبا البركات ابن الحاج البلفيقي، وهو القاضي المحدث الخطيب المسند محمد بن محمد بن إبراهيم السلمي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) له كتاب «الغلسيات»، وهي ما صدر في مجالسه من الكلام على «صحيح مسلم» في التغليس[١].

ـ كان بعض «رواة الصحيح» قد فاته شيء منه في روايته، ثم أعيد له هذا الفوت، وكان يحلف بالله تعالى على ذلك[٢].

ـ كان كثير من العلماء يحفظ هذا «الصحيح» غيباً، أذكر منهم على سبيل المثال: العلامة المحدث زين العابدين عبد القادر المشرفي[٣]، والشيخ أبا العباس أحمد بن يوسف الفاسي (المتوفى سنة ١٩٢١ م) وكانت نسخ «الصحيحين» تصحّح من حفظه[٤]،

---

(١) فهرس الفهارس والأثبات: (١/١٥٣).

(٢) المصدر نفسه: (١/٤٩١).

(٣) المصدر نفسه: (٢/٥٧٧).

(٤) المصدر نفسه: (٢/٦٠٣).

والشيخ عبد الكبير الكتاني (المتوفى سنة ١٣٣٣ هـ)[١]، والشيخ عبد القادر بن علي الفاسي (المتوفى سنة ١٠٩١ هـ)، جاء في ترجمته في «تحفة الأكابر»: «وكان أكثر ما يكتب من كتب السنة: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، مع إدمان قراءتهما ونسخهما، لا يغرب عنه منهما حرف ولا حركة ولا راوٍ، ولا ما يتعلق بهما من اللغة وغيرها»[٢]، والشيخ يحيى بن عمر الأهدل (المتوفى سنة ١١٤٧ هـ)[٣].

ـ كان كثير من العلماء يكثر من تدريس هذا «الصحيح» وقراءته، فقرأه برهان الدين الحلبي أكثر من عشرين مرة[٤]، وكان الشيخ أبو سعيد إسماعيل بن عمرو البحيري يقرأه دائماً للغرباء والرحّالة[٥]، وحدث به ابن الجبّاب وصالح بن شجاع غير مرة[٦]. وكان بعضهم يقرؤه في وقت يسير، فقرأه أبو الحسن علي بن عبدالله العلوي على شيخه المرتضى في ستة مجالس مناوبة[٧]، وقرأه ابن الأبّار على شيخه أبي محمد الرَّعيني الحَجْري في ستة أيام[٨]، وقرأه كاملاً إبراهيم البقاعي على البدر الغـزي في خمسة أيام متفرقة خلال

---

(١) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/ ٧٤٥) وراجع عنوان (نسخ الصحيح)، (ص ١٧١) ففيه قصة تدلّ على مدى استظهاره له.
(٢) المصدر نفسه: (٢/ ٧٦٦).
(٣) المصدر نفسه: (٢/ ١١٣٥).
(٤) المصدر نفسه: (٢/ ١٠٤٥).
(٥) سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٢٧٣).
(٦) سير أعلام النبلاء: (٢٣/ ٢٣٥، ٢٩٠).
(٧) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/ ١٠٤٤ ـ ١٠٤٥).
(٨) السير: (٢١/ ٢٥٣).

عشرين يوماً[1]، وقرأه مفتي الحنابلة بمكة محمد بن عبدالله بن حميد على شيخه محمد بن علي السنوسي في خمسة وعشرين يوماً[2]، وقرأه المجد الشيرازي صاحب «القاموس» على شيخه ناصر الدين أبي عبدالله محمد بن جهبل في ثلاثة أيام، وافتخر بذلك، فقال:

قـرأتُ بـحمـد الله «جـامـع مـسلمٍ»
بجـوف دمشقِ الشام جـوفاً لإسـلامِ

على نـاصـر الـدين الإمـام ابن جهبـلٍ
بـحضـرة حفّـاظ مـشـاهـيـرَ أعـلامِ

وتـمّ بـتـوفـيـق الإلّـه وفـضـلـه
قـراءةَ ضـبطٍ فـي ثـلاثـة أيـامِ[3]

وذكر السخاوي أن شيخه الحافظ ابن حجر قرأه في أربعة مجالس، سوى مجلس الختم، وذلك في نحو يومين وشيء، قال: «وهو أجل مما وقع لشيخه المجد الفيروز آبادي»[4]، وقرأه الحافظ

---

(١) شذرات الذهب: (٢٠٦/٨) والمرجع السابق: (١٠٤٥/٢) وفيه: «العماد الحنبلي» بدلاً من «إبراهيم البقاعي»، والصواب ما أثبتناه كما في «الكواكب السائرة»: (٧٥/٢).

(٢) فهرس الفهارس والأثبات: (١٠٤٦/٢).

(٣) أزهار الرياض: (٤٨/٣) وفتح المتعال: (٣٦٥ ـ ٣٦٥) وفهرس الفهارس: (١٠٤٦/٢).

(٤) فهرس الفهارس والأثبات: (١٠٤٧/٢) وفيه: «كل مجلس منها نحو أربع ساعات».

أبو الفضل العراقي على محمد بن إسماعيل بن الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين بن رجب، وهو يعارض بنسخته[1]، وقرأه ابن حجر في خمسة مجالس، في نحو يومين وشطر يوم[2].

ـ كان يدرّس هذا الكتاب بحضرة الأمراء والسلاطين[3]، وكان العلماء يناظرون ويمتحنون به أدعياء العلم[4]، وكان بعضهم يؤخّر رحلته من أجل سماعه، كما حصل مع الحافظ أبي نعيم ابن الحداد الأصبهاني[5]، وكانوا يدرّسونه لأولادهم[6]، وعرف عن بعض من عنده هذا الكتاب وغيره الاكتفاء به عن الرحلة، كما وقع لابن الجوزي[7].

فهذه الأمثلة ـ وغيرها ـ تؤكد لنا أن المؤرّخين يعدّون من مزايا العالم اتصاله بـ «صحيح مسلم» أيّ اتصال كان، ويحسبونه من المفاخر والمزايا مما يدل على عِظم قدره، وسموّ منزلته.

---

(١) ذيل طبقات الحفاظ: (٢٢٣) وفهرس الفهارس: (٢/١٠٤٧ ـ ١٠٤٨).

(٢) ذيل طبقات الحفاظ: (٣٣٦) وفتح المتعال: (٣٦٦) وفهرس الفهارس: (٢/١٠٤٨).

(٣) راجع: «السير»: (٢١/٨١) و«الذيل على العبر»: (٥٢٣).

(٤) راجع: «تذكرة الحفاظ»: (٣/١١٨٧) و«السير»: (١٨/٥١١) و«الذيل على العبر»: (٤٨٤، ٥٢٣).

(٥) راجع: «السير»: (١٩/٤٨٧).

(٦) راجع: «السير»: (٢١/٤٩٥) و(٢٠/٣٤٧).

(٧) راجع: «السير»: (٢١/٣٦٦).

* ثالثاً: طبعاته:

طبع «صحيح مسلم» طبعات عديدة، من أهمها وأقدمها[1]؛ الطبعات التالية:

- كلكتة، سنة ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٨ م.
- بولاق، سنة ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٣ م، ثم سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م، ثم سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م، في (٨ ج) في (٢ مج).
- مصر، سنة ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م.
- دهلي، سنة ١٣١٩ هـ - ١٩٠١ م، في (٢ ج) = (٤٩٦ ص + ٤٩٢ ص).
- أستانة، سنة ١٣٢٠ هـ - ١٣٢٤ هـ = ١٩٠٢ - ١٩٠٦ م.
- القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م، في (٤ ج).
- مصر، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٥٥ م - ١٩٥٧ م، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (٤ مج) + مجلد خاص بالفهارس.

وقد حظيت هذه الطبعة برواج وقبول عند طلبة العلم وأهله، ولذا سأخصّها بكلمة موجزة:

طبعة محمد فؤاد عبد الباقي:

حقق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي «صحيح مسلم» تحقيقاً في منتهى الدقّة، ورقم كتبه وأبوابه، ووضح معاني «الصحيح» بعبارات وجيزة التقطها من «شرح النووي»، ومن كتب اللغة، فجاءت طبعته

---

(١) راجع: «ذخائر التراث العربي»: (٢/٨٣٣ - ٨٣٤)، و(ج) أي: جزء، و(مج) أي: مجلد، و(ص) أي: صفحة.

هذه وقد ألْبسَت «الصحيح» أجمل الثياب، وأظهرته بالمظهر اللائق به.

ولم ينته عمل المحقق عند هذا الحد، وإنما وضع فهارس له، أظهرته بأيسر صورة، وأنضر هيئة، فما من حديث يريده الباحث إلا يجده بأيسر الطرق، ولا يدرك قيمة عمل الرجل إلا من طالعه، ولقد صدق إذ قال ـ بعد أن ذكر عمله في الكتاب ـ: «وذلك كله تيسيراً للباحث، وإزاحة لكل عقبة، ولو كانت بسيطة من أمامه، ذلّلتُ له الطريق أيما تذليل...».

وتقع طبعته في أربعة أجزاء متوالية، أما الجزء الخامس فهو فهارس ودراسات عن «صحيح مسلم»، وتقع هذه الفهارس والدراسات في عشر نقاط أذكرها بإيجاز غير مخل:

أولاً: فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.

ثانياً: ترقيم للأحاديث بغير المكرر، وبيان ما في «صحيح البخاري» منها، فالترقيم العام فيه للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات، ولما ذكر للحديث رقماً عاماً في «الصحيح»، ورقماً خاصاً في الكتاب الذي هو فيه، فإنه في هذا القسم يذكر رقم الحديث في «الصحيح» (أي: الرقم العام)، وأمام كل رقم ثلاث معلومات:

الأولى: رقم الكتاب الذي فيه هذا الحديث، ورقم هذا الحديث في هذا الكتاب، وإذا كان هذا الحديث مكرراً ذكر أماكن تكريره في هذا الكتاب. الثانية: الصحابي الذي رواه. الثالثة: هل هذا الحديث في «صحيح البخاري» أم لا، فإن كان فيه ذكر رقمه، وإلا لم يذكر شيئاً.

ثالثاً: ذكر الأحاديث المكررة في أكثر من موضع، فيذكر الرقم العام للحديث المكرر، وأمامه يكتب اسم من رواه من الصحابة، ثم يذكر أماكن تكريره، وبهذا يستطيع الباحث إذا خرّج حديثاً منه أن يعرف هل هو مكرر أم لا؟ وفي أي الأماكن والأبواب.

رابعاً: سرد أسماء الصحابة وبيان ما لهم من أحاديث، وذكر أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم.

خامساً: ترتيب الأحاديث على حروف الهجاء، وهذا القسم من أهم الأقسام، فلقد رتّب فيه الأحاديث القولية على حسب أوائلها، على حروف الهجاء، مقتصراً على ذكر طرف الحديث فقط، ثم يذكر الصفة التي فيها. وهذا الترتيب خاص بالأحاديث القولية، أما الفعلية فلم يفهرسها هنا، وليته فعل.

سادساً: معجم الألفاظ، جعله فهرساً لأحاديث الصحيح باعتبار اللفظ الغريب أو البارز فيه، ورتبه على حروف المعجم[1].

سابعاً: فرائد وفوائد، التقط منه ما واجهه في ضبط نصه من فوائد مبعثرة فيه وفي «شرح النووي» عليه، وسجلها في هذا القسم مرتبة حسب ترتيبها في الكتاب، ووضع أمام كل فائدة رقم الصفحة التي تقع فيها، وتجمع هذه الفوائد بين الأحكام الشرعية، والأحداث التاريخية، والنكات اللغوية، ولم يفصلها، وإنما مزجها ببعضها مراعياً ترتيبها في الكتاب.

---

(١) منهجه في هذا شبيه بمنهج «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» في ذكره الكلمة، وتحتها الأحاديث التي جاءت فيها، ويفترق ما هنا عن «المعجم» أنه لم يذكر الحديث إلا في كلمة واحدة.

ثامناً: أسماء كتب «الصحيح» مرتبة على حروف الهجاء، ذكر فيه الكتب التي اشتمل عليها «الصحيح»، والتي بلغت في عدّه أربعة وخمسين كتاباً، ورتّبها على حروف الهجاء، وأما اسم الكتاب يذكر رقمه، والصفحة التي يقع فيها.

تاسعاً: الإمام مسلم و«صحيحه»، ترجم فيه لمسلم ترجمة موجزة، وعرف كذلك بصحيحه.

عاشراً: تصويبات الكتاب، ذكر فيه صواب الخطأ الذي وقع في الكتاب، أفرد قسماً لأخطاء الأجزاء الأربعة الأولى، وقسماً لأخطاء الجزء الخامس (الخاص بالفهارس)، وهي أخطاء قليلة يدرك ذلك من سبر الكتاب.

وأخيراً... لا بد أن أشير إلى أن الشيخ محمد فؤاد ـ رحمه الله ـ ضبط نص «صحيح مسلم» ضبطاً تاماً دقيقاً، ورتبه ترتيباً غاية في الإتقان، ووشّحه بقلائد وضعها في هامش الصفحة لبيان المعنى، وختم بمسك الختام بفهارسه التي ما تركت شيئاً يتساءل الباحث عنه، لقد قدم فيها إحصائيات تزيل التخبط الذي ما زلنا نعانيه في عدد أحاديث الكتاب، وبيّنت المكرر ومواضعه، وما اتفق عليه الشيخان مما لم يتفقا عليه وأسماء الصحابة الذين روى عنهم في «الصحيح»، وما لكل منهم من أحاديث، ولقد طبع الشيخ كتابه طبعة جيّدة أنيقة، هذا وإنا لنرجو أن تحظى كتب السنة جميعها بما حظي به «صحيح مسلم»، رحم الله الشيخ محمد فؤاد، وطيّب ثراه، وأسكنه جنّته: دار نعيمه ورضوانه[1].

---

(١) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ: (٢٦٧ ـ ٢٧١) بتصرف وانظر: «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام»: (٢/١٦٨).

* رابعاً: المستخرجات:

قال الذهبي رحمه الله تعالى: «ليس في «صحيح مسلم» من العوالي إلا ما قلّ، كالقعنبي عن أفلح بن حميد، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمام، ومالك، والليث، وليس في الكتاب حديثٌ عالٍ لشُعبة، ولا للثوري، ولا لإسرائيل، وهو كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفّاظُ أُعجبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مرويّاتهم عاليةً بدرجةٍ وبدرجتين، ونحو ذلك، حتى أَتَوْا على الجميع هكذا، وسمّوه «المستخرج على صحيح مسلم»، فعل ذلك عِدّةٌ من فرسان الحديث...» وسرد منهم ثمانية، وقال: «وآخرون لا يحضرني ذكرهم الآن»[1].

قلت: هذه «المستخرجات» كثيرة ومتنوعة، فمنها ما على «الصحيحين»، ومنها ما على «صحيح مسلم»، وسأذكر ما أمكنني جمعه منها[2]:

١ ـ المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم، لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري (ت ٢٨٦ هـ)[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٨ ـ ٥٧٠).

(٢) وانظر قائمة في ذلك في: «الرسالة المستطرفة»: (٢١ ـ ٢٤) و«كشف الظنون»: (١/٥٥٦ ـ ٥٥٧) ومقدمة «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»: (١٢ ـ ١٦) و«مسلم ومنهجه في الصحيح»: (١٢٣ ـ ١٢٤) و«مسلم بن الحجاج»: «حياته وصحيحه»: (١٤٣ ـ ١٤٤) و«مكانة الصحيحين»: (١٧٤ ـ ١٧٨).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٦٩ و١٣/٤٩٢) وتذكرة الحفاظ: (٦٨٦) وصيانة صحيح مسلم: (٨٨).

٢ - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزار (ت ٢٨٦ هـ)[١].

٣ - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري (ت ٣١١ هـ)[٢].

٤ - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦ هـ)، مطبوع جزء منه[٣].

٥ - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت ٣٢٣ هـ)[٤].

٦ - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي عمران موسى بن العباس الجويني النيسابوري (ت ٣٢٣ هـ)[٥].

٧ - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم الطوسي البلاذري (ت ٣٣٩ هـ)[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٧٣)، وانظر ما كتبناه عنه في مبحث تلاميذ مسلم.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٦٣، ٢٩٩) و(١٢/ ٥٧٠) وتذكرة الحفاظ: (٧٦٢) وصيانة صحيح مسلم: (٨٧).

(٣) «السير»: (١٢/ ٥٦٩ - ٥٧٠) و(١٤/ ٤١٧) وتذكرة الحفاظ: (٧٧٩) وصيانة صحيح مسلم: (٨٨) والأعلام: (٨/ ١٩٦) وتاريخ الأدب العربي: (٣/ ٢٨٤)، وانظر كتابنا: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (١١٦٩).

(٤) السير: (١٤/ ٥٤٠) وفيه: «وقد خرج الحافظ أبو الفضل «صحيحاً» على رسم «صحيح مسلم»».

(٥) السير: (١٥/ ٢٣٥) وتذكرة الحفاظ: (٣/ ٨١٨) وتدريب الراوي: (١/ ١١) والأعلام: (٧/ ٣٢٤).

(٦) السير: (١٦/ ٣٦) وفيه: «وخرج «صحيحاً» على وضع «صحيح مسلم»».

٨ ـ مستخرج على صحيح مسلم، أو «الصحيح على هيئة صحيح مسلم» لقاسم بن أصبغ البياني القرطبي (ت ٣٤٠ هـ)[١].

٩ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي الوليد بن محمد القرشي الفقيه النيسابوري (ت ٣٤٤ هـ)[٢].

١٠ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي حامد أحمد بن محمد الشَّاركي الهَرَوي (ت ٣٥٠ هـ)[٣].

١١ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي سعيد أحمد بن أبي بكر محمد بن إسماعيل الحيري النيسابوري (ت ٣٥٣ هـ)[٤].

١٢ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي علي بن عبد العزيز الزُّغُوري (ت ٣٥٩ هـ)[٥].

١٣ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي علي حسين بن محمد الماسَرْجِسِيّ (ت ٣٦٥ هـ)[٦].

١٤ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي محمد عبدالله بن

---

(١) المعجم: (٤١) لعبد العزيز بن عبدالله ومقالة: «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١٢٠) للدكتور عمر الجيدي.

(٢) السير: (١٢/ ٥٧٠) وتذكرة الحفاظ: (٨٩٥) وصيانة صحيح مسلم: (٨٩) والأعلام: (٢/ ١٧٧).

(٣) السير: (١٢/ ٥٧٠) وصيانة صحيح مسلم: (٨٨ ـ ٨٩) والأعلام: (١/ ٢٠٨).

(٤) مقدمة «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»: (١٦).

(٥) صيانة صحيح مسلم: (٧١) والأنساب: (٦/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).

(٦) السير: (١٢/ ٥٧٠) وتدريب الراوي: (١/ ١١١) وهدية العارفين: (١/ ٣٠٦).

محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بـ (أبي الشيخ) (ت ٣٦٩ هـ) [١].

١٥ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الشَّمَّاخي (ت ٣٧٢ هـ) [٢].

١٦ ـ المسند الصحيح على كتاب مسلم، لأبي بكر محمد بن عبدالله الجَوْزَقِي (ت ٣٨٨ هـ) [٣].

١٧ ـ مستخرج على كتاب مسلم، لأبي نُعَيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) [٤].

١٨ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي النصر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي [٥].

هذا ما تجمع لديّ حول المستخرجات على «صحيح مسلم»، أما المستخرجات التي أُلِّفَت على «الصحيحين» فكثيرة، منها:

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (١٦٠) وشذرات الذهب: (٣/٦٩) وسماه السمعاني في «التحبير»: (٢/١٤١): «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم بن الحجاج».

(٢) ميزان الاعتدال: (١/٥٢٨) والأعلام: (٢/١٧٩) وفيه اسمه: (الحسن) والصواب (الحسين) كما في «الميزان»: (١/٤٨١، ٥٢٨).

(٣) السير: (١٦/٤٩٣) و(١٢/٥٧٠) وتذكرة الحفاظ: (١٠١٣) وصيانة صحيح مسلم: (٨٩) والأعلام: (٦/٢٢٦) وكتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» رقم (١١٧٠).

(٤) السير: (١٢/٥٧٠) وتذكرة الحفاظ: (١٠٩٧) وصيانة صحيح مسلم: (٨٩) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري رقم (١١٦٧).

(٥) مكانة الصحيحين: (١٧٦).

١ ـ المستخرج على الصحيحين، لمحمد بن يعقوب بن الأخرم (ت ٣٤٤ هـ)[١].

٢ ـ المستخرج على الصحيحين، لأبي بكر بن عبدان الشيرازي[٢].

٣ ـ المستخرج على الصحيحين، لأحمد بن محمد البَرْقاني (ت ٤٢٥ هـ)[٣].

٤ ـ المسند على الصحيحين، لحسن بن محمد الخلال (ت ٤٣٥ هـ)[٤].

٥ ـ المستخرج على الصحيحين، لعلي بن موسى النيسابوري السكري (ت ٤٦٥ هـ)[٥].

٦ ـ المصباح في عيون الأحاديث الصّحاح، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)[٦].

---

(١) تدريب الراوي: (١/١١١) والأعلام: (٧/١٤٥).

(٢) تدريب الراوي: (١/١١١) و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (١٧٣).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٧/٤٦٥) وتاريخ دمشق: (٧/٤٢٥) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (١١٧١).

(٤) الأعلام: (٢/٢١٣).

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٨/٤٢٤) وتذكرة الحفاظ: (١١٦١ ـ ١١٦٢) والرسالة المستطرفة: (٩٣).

(٦) ذكره الفاخوري في كتاب «مسلم بن الحجاج»: (١٤٧) ضمن الكتب التي تكلمت على رجال «الصحيح»!! والحق أنه من المستخرجات قال الذهبي في «السير»: (٢١/٤٤٦ ـ ٤٤٧) في تعريفه: «مشتمل على أحاديث الصحيحين، فهو مستخرج عليهما بأسانيده في ثمانية وأربعين جزءاً» قلت: بدأ بأحاديث «الصحيحين» ومن ثم بأفراد البخاري، ومن ثم بأفراد مسلم، =

وغيرها كثير[1]، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه حفظ «أكثر من عشرين إماماً ممن صنّف المستخرج»[2]، وها نحن قد ذكرنا نحو هذا العدد، وأغلب هذه المستخرجات ما زالت مخطوطة، بل قسم منها في عداد المفقود، يسر الله وجودها ووقوعها تحت يد المخلصين من أهل العلم وطلبته، لترى النور، ويعم بها النفع.

* خامساً: المستدركات:

أما الكتب التي استدركت على «صحيحَيْ» البخاري ومسلم فهي كثيرة، وأشهرها وأكثرها تداولاً:

١ ـ المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، وهو مطبوع[3].

٢ ـ المستدرك على الصحيحين، لأبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن عُفَيْر الهروي (ت ٤٣٤ هـ)[4].

= وابتدأت أحاديث مسلم من الجزء السادس والثلاثون، في الظاهرية الجزء الثاني والثالث والرابع منه، من جزء ٣٧ ـ ٣٩ من الكتاب الأصلي، تحت رقم (حديث ٣٤٥٠ حديث، ٢٣٤ حديث، ٣٤٦ حديث، مجموع ٩٤).

(١) ومنهم من استخرج على «الصحيحين» في كتابين منفصلين، ومنهم قسم كبير من المذكورين عند مستخرجات مسلم، ومنهم استخرج على «الصحيحين» معاً في كتاب واحد. وانظر: «الإرشاد»: (٢/ ٧٩٤) و«مكانة الصحيحين»: (١٧٦ ـ ١٧٨).

(٢) تهذيب التهذيب: (١٠/ ١٢٧).

(٣) للشيخ الدكتور محمود أحمد ميرة دراسة قيّمة بعنوان «الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين»، ولصلاح الدين السنكاوي: «الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين».

(٤) الرسالة المستطرفة: (١٩) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٦١٠).

٣ ـ المستدرك، لأبي مسعود سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان الأصبهاني[١] .

٤ ـ المستدرك على مستدرك الحاكم، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، وهو مطبوع[٢] .

٥ ـ المستدرك على مستدرك الحاكم، للحافظ العراقي، موجودة أجزاء خطية منه[٣] .

٦ ـ الإلزامات، لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، وهو مطبوع[٤] .

وغيرها كثير[٥] ، وهذه الكتب على «الصحيحين» معاً، وكذا الكتب الآتية في:

* سادساً: الجمع بين «الصحيحين» وغيرهما:

أما الكتب التي جمعت بين «الصحيحين» فهي كثيرة جداً، من أشهرها وأهمها:

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ٢٧).

(٢) مطبوع بهامش «المستدرك»، وفيه نقص وأخطاء مطبعية كثيرة، وفصّل ذلك الدكتور محمود ميرة.

(٣) في المكتبة البلدية، بالأسكندرية، سبعة مجالس منه، وحدثني الشيخ حمدي عبد المجيد أنه فرغ من تحقيقها، وطبعت بتحقيق محمد عبدالمنعم رشاد عن دار السنة بمصر، سنة ١٤١٠ هـ في (١٣٢ص).

(٤) مطبوع مع «التتبع» له، وقد حققها الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

(٥) لا يتسع المقام لسردها، ومنها: «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين» للضياء المقدسي. وانظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٦).

١ ـ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن عبدالله الجوزقي (ت ٣٨٨ هـ)[١].

٢ ـ الجمع بين الصحيحين، لعمر بن علي الليثي (ت ٤٦٦ هـ)[٢].

٣ ـ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (ت ٤٦٦ هـ)[٣].

٤ ـ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن إسماعيل بن أحمد، المعروف بـ (ابن الفرات) (ت ٤١٤ هـ)[٤].

٥ ـ الجمع بين الصحيحين، لحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠ هـ)[٥].

٦ ـ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن طاهر بن علي القيسراني (ت ٥٠٧ هـ).

---

(١) الأعلام: (٦/٢٢٦) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٤٧١).

(٢) السير: (١٨/٤٠٨) وتذكرة الحفاظ: (١٢٣٤) ولسان الميزان (٤/٣١٩) والأعلام: (٥/٥٥) واسم كتابه «مسند الصحيحين».

(٣) نفح الطيب: (١/٣٨١) وبغية الملتمس: (١١٣٠) ووفيات الأعيان: (١/٤٨٥) والأعلام: (٦/٣٢٧) و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٤٦٩) و«تاريخ التراث العربي»: (١/٢٠٣، ٢٢١) ومقالة «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٨).

(٤) مقدمة «تسمية من أخرجه البخاري، ومسلم»: (٢٤) وأخشى أن يكون وقع فيه تصحيف، وأنه الآتي برقم (١١).

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٩/٤٤٠) والأعلام: (٢/٢٥٩).

٧ ـ الجامع بين الصحيحين، لعُبيد الله بن الحسن بن الحداد (ت ٥١٧ هـ)[١].

٨ ـ الجامع بين الصحيحين، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبدالله الإشبيلي (ت ٥٨٢ هـ)[٢].

٩ ـ الجمع بين الصحيحين، لعمر بن بدر الموصلي (ت ٦٢٢ هـ)[٣].

١٠ ـ الجمع بين الصحيحين، لأحمد بن محمد القرطبي، المعروف بـ (ابن أبي حجة) (ت ٦٤٢ هـ)[٤].

١١ ـ الجمع بين الصحيحين، لإسماعيل بن إبراهيم بن محمد الهَرَوي العَرَّاب (ت ٤١٤ هـ)[٥].

١٢ ـ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن حسين بن أحمد الأنصاري المري، المعروف بـ (ابن أحد عشر)[٦].

---

(١) الأعلام: (٤/١٩٣).
(٢) التكملة: (٦٤٧) وفوات الوفيات: (٢/٥٧) وتذكرة الحفاظ (١٣٥١) والسير: (٢١/١٩٩) وفتح المغيث: (١/٢١ ـ ٤٢) ومعجم القراء والمحدثين: (٤٤) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٤٧٠) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨) وتاريخ الأدب العربي: (٦/٢٧٩) وكشف الظنون: (١/٦٠٠).
(٣) الأعلام: (٥/٤٢).
(٤) مقدمة «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»: (٢٤).
(٥) سير أعلام النبلاء: (١٧/٣٨٠).
(٦) فهرس ابن خير الإشبيلي: (١٢٢) والصلة: (٥٨١) والشروح والتعليقات: (١/١١٣).

١٣ ـ مطلع الأنوار لصحيح الآثار، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت ٥٩٩ هـ) [١] .

وهذه الكتب ما زالت مخطوطة [٢] ، ولبعضها مختصرات وشروحات، مثل:

١٤ ـ مطلع النيرين مختصر الجمع بين الصحيحين، لعبد العزيز بن رضوان بن عبد الحق الحنبلي [٣] .

١٥ ـ النيرين على الصحيحين، لأبي بكر ابن العربي المعافري [٤] .

١٦ ـ شرح على الصحيحين والشمائل، لعبد الرحمن التفرغرتي [٥].

١٦م ـ منتخب الصحيحين، لأبي المحاسن يوسف بن إسماعيل النبهاني [٦].

١٦م ـ الأربعون مما رواه الشيخان أو أحدهما، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) [٧].

---

(١) «بغية الملتمس» للضبي: (ص: ز) ومقالة «الشروح المغربية»: (١١٩) وفيه: «وهو كتاب يجمع بين صحيحي البخاري ومسلم، وهو غير «مطالع الأنوار» لابن قرقول».

(٢) ونمي إلى أن رقم (٣) المتقدم قد طبع، ولم أره بعد.

(٣) منه نسخة خطية في العراق. انظر: «مخطوطات الحديث النبوي وعلومه»: (٢٦٩).

(٤) نفح الطيب: (٢/٢٥).

(٥) الشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

(٦) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/١١١٠).

(٧) منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية، ثم (حديث ٥٣٣ مجموع) من (ق ١٢ ـ ١٧).

وقد جمع بعضهم أحاديث «صحيح مسلم» مع كتب أخرى غير «صحيح البخاري» وكان هو من ضمنها، مثل:

١٧ ـ تجريد الصحاح، أو «كتاب الجامع» لما في الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث، لرَزِين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي[١].

١٨ ـ جامع الأصول، لمجد الدين ابن الأثير الجَزَري (ت ٦٠٦ هـ)[٢].

١٩ ـ الجمع بين الكتب الستة، لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت ٥٨٢ هـ)[٣].

٢٠ ـ أنوار الصباح في الجمع بين الستة الصحاح، لمحمد بن عتيق التجيبي (ت ٦٣٧ هـ)[٤].

٢١ ـ الجامع الصحيح الأسانيد المستخرج من ستة مسانيد، لمحمد بن عبدالله العلوي سلطان المغرب (ت ١٢٠٤ هـ)[٥].

---

(١) فهرس ابن خير الإشبيلي: (١٢٣).

(٢) مطبوع مرات عديدة، أحسنها آخرها بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، في (١١ مج).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٢١/١٩٩) والديباج المذهب: (٢/ ٦٠ ـ ٦١) ومرآة الجنان: (٣/٤٢٢) وكشف الظنون: (١/ ٦٠٠).

(٤) الذيل والتكملة: السفر ٦/٤٢٩ والتكملة: (٦٦١) وبرنامج شيوخ الرُّعيني: (ص ١٥١) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٧).

(٥) الشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨). وفيه: «يوجد مخطوطاً في مكتبة القرويين، تحت رقم (ل ٤٠/ ٧٠٧)، والمكتبة الملكية ثلاث نسخ أرقامها: (١٧٠٨، ٥٨٦٥، ٨٦٠٩).

٢٢ ـ جمع الفوائد لجامع الأصول ومجمع الزوائد، لمحمد بن محمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٥٤ هـ)[١].

٢٣ ـ التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، للشيخ منصور علي ناصف[٢].

٢٤ ـ جامع المسانيد، للدكتور بشار عواد معروف[٣].

وغيرها كثير جداً[٤].

وقد جمع بعض العلماء الأحاديث التي زاد مسلم في تخريجها على البخاري في «صحيحيهما»، مثل:

٢٥ ـ جمع الأحاديث التي زاد مسلم في تخريجها على البخاري، لأبي بكر بيبش بن محمد بن علي الصيدري (ت ٥٨٢ هـ)[٥].

٢٦ ـ نظم الدراري فيما تفرد به مسلم على البخاري، لأحمد بن

---

(١) جمع فيه بين «جامع الأصول» و«مجمع الزوائد» للهيثمي، طبع في الحجاز بمجلدين. وانظر بشأنه «كشف اللثام»: (١/٤٠٤ ـ ٤٠٩).

(٢) طبع في مصر، في خمسة مجلدات، ونقل فيه لفظ مسلم ما لم يشارك البخاريَّ وانظر: «كشف اللثام»: (١/٣٦٤ ـ ٣٦٨).

(٣) طبع قسم منه في العراق، وسيطبع كاملاً ـ إن شاء الله تعالى ـ في دار عمار ـ الأردن، كما أخبرني صاحبها بذلك.

(٤) مثل: «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» للسيوطي و«مصابيح السنة» للبغوي وإكماله «مشكاة المصابيح» للتبريزي و«تيسير الوصول إلى جامع الأصول» لابن ديبع الشيباني، وغيرها من الكتب التي جمعت أحاديث «صحيح مسلم» أو بعضها مع غيرها من دواوين السنة.

(٥) المعجم في الفقه المالكي: (٤٤) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

محمد بن أبي الخليل، المعروف بـ (ابن الرومية) (ت ٥٦١ هـ)[١].

وقد جمع بعض العلماء أحاديث الأحكام خاصة من «الصحيحين»، مثل:

٢٧ ـ عبد الغني المقدسي في «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام»[٢].

وقد بذل جماعةٌ في هذا العصر جهوداً مشكورة في خدمة «الصحيحين»: جمعاً بينهما، وضبطاً لنصوصهما، وإشرافاً على طباعتهما، وفهرستهما، ويخصّنا منها ما يشملهما معاً، وهي كالآتي:

٢٨ ـ مكانة الصحيحين، للشيخ خليل إبراهيم ملا خاطر[٣].

٢٩ ـ زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، لمحمد بن حبيب الله الشنقيطي (ت ١٣٦٣ هـ)[٤].

---

(١) الذيل والتكملة: السفر الأول: (٢/٥١٣) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠) وذكر له الكتاني في «فهرس الفهارس»: (١/٤٤٣) «المعلم في زوائد البخاري على صحيح مسلم»، وسماه بعضهم: «المعلم ما رواه البخاري على شرط مسلم»!! انظر: «كشف الظنون»: (٢/٤٦٧) و «معجم المؤلفين» (٢/١٥٩) و «الأعلام»: (١/٢١٠) و «سيرة البخاري»: (٢٣٠).

(٢) جمع فيه جملة من أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان، إجابة لطلب بعض إخوانه، وانظر بشأنه: «كشف اللثام»: (١/٥٠٥ ـ ٥٠٩)، وللزركشي تصحيح عليه.

(٣) مطبوع في مصر، المطبعة العربية الحديثة، في (٥٤٤ ص)، سنة ١٤٠٢ هـ.

(٤) مطبوع في خمسة مجلدات، ولم يكتف المؤلف بالجمع فقط، وإنما شرح كثيراً من الأحاديث بالهامش، وسمى الشرح «فتح المنعم ببيان ما =

٣٠ ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)[(١)].

٣١ ـ قرة العينين في أطراف الصحيحين، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)[(٢)].

٣٢ ـ الجمع بين الصحيحين، لأبي محمد عبد الحق العمري[(٣)].

٣٣ ـ مفتاح الصحيحين، لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي[(٤)].

= احتيج لبيانه من زاد المسلم» ملتزماً في ذلك بالمذهب المالكي، ويزيد «اللؤلؤ والمرجان» في عدد أحاديثه عنه ثمانية وثلاثين حديثاً، لأنه أدخل فيه الأحاديث المرفوعة ضمناً إلى النبي ﷺ.

(١) مطبوع في (١ م) (٣ ج)، ولعله المذكور في «الأعلام»: (٦/٣٣٣) بعنوان: «جامع الصحيحين»، وانظر: «كشف اللثام»: (١/٣٨١ ـ ٣٨٤).

(٢) كشف اللثام: (١/٣٨١) والأعلام: (٦/٣٣٣).

(٣) قال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في «الشروح والتعليقات»: (١/١١٣): «اطّلعتُ على عدّة كتب من الجمع بين الصحيحين، ومع الأسف لم يطبع أي كتاب في الجمع بين الصحيحين. وأحسن هذه الكتب على الإطلاق كتاب شيخي أبي محمد عبد الحق العمري ـ رحمه الله ـ، والد أبي تراب، وكان سماحة الشيخ ابن باز تعهد بطبعه، واتخذ بعض الإجراءات وكان هذا منذ سنتين، ولا أدري عما تم بعد في هذا المشروع الكبير الكريم».

(٤) رتب فيه أطراف الأحاديث القولية، في كل من «صحيح البخاري»، ط مصر، سنة ١٢٩٦ هـ، وشروحه: «إرشاد الساري»، المطبوع في مصر، سنة ١٢٩٣ هـ، و«فتح الباري»، المطبوع في مصر، سنة ١٣٠١ هـ، و«عمدة القاري»، المطبوع في الشركة الصحافية العثمانية، سنة ١٣٠٩ هـ، و«صحيح مسلم»، المطبوع في مصر، سنة ١٢٩٠ هـ، =

٣٤ ـ مفتاح الصحيحين، لمحمد صادق إسماعيل، ومحمد حسين العقبي، وزكريا علي يوسف[١].

٣٥ ـ مفتاح الصحيحين الجديد، لزكريا علي يوسف[٢].

وقد اختار بعضهم مواضيع معينة من «الصحيحين» وغيرهما، وأفردوها بكتب مستقلة، نمثّل على ذلك بما يلي:

٣٦ ـ تيسير الوحيين بالاقتصار على القرآن مع الصحيحين، لعبد العزيز بن راشد النجدي[٣].

٣٧ ـ فضائل الخمسة من الصحاح الستة، لمرتضى الحسيني[٤].

٣٨ ـ إتحاف المسلم بما ورد في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم، ليوسف النبهاني[٥].

= و «شرح النووي» على حاشية «شرح القسطلاني».

(١) مرتب على الموضوعات، ويستخدم الألفاظ دون أن يجردها من الزوائد، ويرجعها إلى أصلها، ثم يأتي بطرف من الحديث، ويعتمد على طبعتي الشعب واستامبول لـ «صحيح البخاري»، وطبعة استامبول لـ «صحيح مسلم».

(٢) فهرس أحاديث «صحيح البخاري» لطبعة الحلبي وطبعة صبيح والأميرية وعثمان خليفة والمنيرية و «صحيح مسلم» طبعة محمد عبد اللطيف مطبعة محمود توفيق.

(٣) اقتصر فيه على أحاديث «الصحيحين» الواردة في التوحيد والعبادات.

(٤) اقتصر فيه على الأحاديث الواردة في فضل النبي ﷺ وعلي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم، وهو كتاب شيعي يدعو فيه أهل السنة إلى نحلته! والغرض من ذكره هنا التنبيه على خطر دعوتهم في تلبيس الحق بالباطل.

(٥) فهرس الفهارس والأثبات (٢/ ١١١٠)، وهو مطبوع، جرد فيه مؤلفه =

وللأقدمين في هذا المجال أيضاً جهود جبارة ماتعة نافعة، نخص منها:

٣٩ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)[١].

٤٠ ـ مختصره: مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف الوهراني، المعروف بـ (ابن قرقول) (ت ٥٦٩ هـ)[٢].

٤١ ـ الفوائد المنتقاة المخرجة على الصحيحين، لأبي عبدالله الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)[٣].

٤٢ ـ تفسير غريب ما في الصحيحين، لأبي عبيدالله الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)[٤].

٤٣ ـ كشف مشكل حديث الصحيحين، لأبي الفرج

= الأحاديث المتفق عليها التي ذكرها المنذري في «الترغيب والترهيب» والأرقام من (٣٣ ـ ٣٨) كلها مطبوعة.

(١) هو في تفسير غريب الحديث وضبط ألفاظه وأعلامه وما استغلق من «الصحيحين» و«موطأ مالك»، وهو مطبوع.

(٢) منه نسخة خطية في مكتبة كوبرلي، رقم (٣٣٤) وخزانة القرويين، رقم (٢٢٠)، سفر أول مبتور من أوله، والخزانة العامة بالرباط، رقم (٣٦٩ ك) النصف الثاني، وخزانة مكناسة، رقم (١٦٥)، النصف الأول.

(٣) كشف الظنون: (٢/ ٢١٠).

(٤) تاريخ التراث العربي: (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣) وشذرات الذهب: (٣/ ٣٩١) وكشف الظنون: (١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١) و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٩٠١).

عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)[١].

٤٤ ـ الإفصاح عن معاني الصحاح، أو «شرح الجمع بين الصحيحين»، للوزير أبي المظفر يحيى بن عمر بن هبيرة (ت ٥٦٠ هـ)[٢].

٤٥ ـ شرح الصحيحين، لإسماعيل بن محمد قِوام السنة (ت ٥٣٥ هـ)[٣].

٤٦ ـ مشكل الصحيحين، لخليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١ هـ)[٤].

وقد ألّف جماعة منهم في أطراف «الصحيحين»، وقاموا بترتيب أطراف أحاديثهما، هذا عدا أطراف الستة، نذكر منها[٥]:

٤٧ ـ أطراف الصحيحين؛ لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ).

---

(١) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (١٠٧٢) وسيرة الإمام البخاري: (٢٣٢)، وحقق أخيراً لنيل درجة الدكتوراه.

(٢) طبع جزءان منه، وانظر: «السير»: (٢٠/٤٣) و«وفيات الأعيان»: (٦/٢٣٣) و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (١١٠).

(٣) شذرات الذهب: (٤/١٠٦) والحطة: (٢٠٦) ـ معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٧٣٠).

(٤) تاريخ التراث العربي: (١/٢٧٥)؛ وطبع حديثاً بتحقيق الدكتور مرزوق الزهراني عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية سنة ١٤١٢ هـ في (٩٩ صفحة) وعنوانه: «التنبيهات المحملة على المواضع المشكلة».

(٥) راجع في ذلك: «كشف الظنون»: (١/١١٧) و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٨٩، ٩٠) و«سيرة الإمام البخاري»: (٢٣٣)، أما أطراف الكتب الستة، فمن أشهرها: «تحفة الأشراف» للمزي، وعليه «الإطراف بأوهام الأطراف» للعراقي، و«ذخائر المواريث» للنابلسي، وجميعها مطبوعة.

٤٨ ـ أطراف الصحيحين؛ لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت ٤٠١ هـ).

٤٩ ـ أطراف الصحيحين، لأبي نُعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٥١٧ هـ).

٥٠ ـ أطراف الصحيحين، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

هذا عدا عن المختصرات التي اختصرت «صحيح مسلم» وحده، وهذا ما نفرده في:

* سابعاً: المختصرات:

قام غير واحد من الأقدمين والمحدثين باختصار «صحيح مسلم»، وتجريده من أسانيده ومكرراته، ونتعرض لأشهر من فعل ذلك، فأقول وعلى الله تعالى الاعتماد والتّكلان:

١ ـ مختصر صحيح مسلم، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن تومرت (مؤسس الدولة الموحدية) (ت ٥٢٤ هـ)[1].

٢ ـ مختصر صحيح مسلم، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل المرسي (ت ٦٥٥ هـ)[2].

---

(١) منه نسخة خطية بمراكش، رقم (٤٠٣) وأخرى في شستربتي، وانظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/٢٧١) و«التكملة»: (٢٤٧) و«مجلة دار الحديث الحسنية»: (عدد ٣ ص ٩٨) و«الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٩).

(٢) طبقات المفسرين: (٢/١٦٨) والحطة: (٢٠٦) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٩).

٣ ـ مختصر صحيح مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)[١].

٤ ـ مختصر صحيح مسلم، لمحيي الدين محمد بن علي بن العربي الطائي (ت ٦٣٨ هـ) [٢].

٥ ـ الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) [٣].

٦ ـ وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، لمحمد بن أحمد بن محمد بن جُزَيّ الكلبي (ت ٧٤١ هـ) [٤].

٧ ـ مختصر صحيح مسلم، ليحيى بن محمد بن الكرماني (ت ٨٣٣ هـ) [٥].

٨ ـ مختصر صحيح مسلم، إسماعيل بن عبدالله الأُسْكُداري (ت ١٠٨٢ هـ) [٦].

٩ ـ اختصار صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن مشرف (ت ١٢٨٥ هـ)[٧].

---

(١) مطبوع في مصر، عن دار السلام، (٢ م)، بتحقيق د. رفعت فوزي وأحمد محمود الخولي، سنة ١٤٠٩ هـ.

(٢) فهرس الفهارس والأثبات: (١/٣١٨).

(٣) مطبوع في بيروت، عن المكتب الإسلامي، بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

(٤) فهرس الفهارس والأثبات: (١/٣٠٦) وطبقات المفسرين: (٢/٨١) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

(٥) تاريخ التراث العربي: (١/٢٧٢) والأعلام: (٤/٣٠).

(٦) الأعلام: (١/٣١٨).

(٧) الأعلام: (١/١٨١).

١٠ ـ السراج الوهاج في اختصار صحيح مسلم بن الحجاج، محمد الطيب بن إسحاق الأنصاري (ت ١٣٦٣ هـ)[١].

١١ ـ مختصر صحيح مسلم، لأبي علي الزبار[٢].

١٢ ـ بغية كل مسلم من صحيح مسلم، لمحمد بن عبدالله، المعروف بباب «الموقت المراكشي»[٣].

١٣ ـ مختار الإمام مسلم، جمعه مصطفى محمد عمارة[٤].

١٤ ـ مختصر الجامع الصحيح، لم يعلم مؤلفه[٥].

١٥ ـ مختصر الجامع الصحيح، لم يعلم مؤلفه[٦].

ولبعض هذه المختصرات شروح، يأتي الكلام عليها في موطنها، إن شاء الله تعالى.

* ثامناً: الكتب التي انتقدت «صحيح مسلم» أو «الصحيحين» والكتب التي أجابت عن ذلك:

وهي كثيرة، نخص منها:

---

(١) الأعلام: (٦/ ١٧٩).

(٢) الذيل والتكملة، السفرة (٢/ ٤٤٠) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

(٣) مطبوع متداول صغير الحجم، جمع فيه مؤلفه بعض الأحاديث المختارة من «صحيح مسلم»، راجع: «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٧).

(٤) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (١٤٦)، والكتاب مطبوع في القاهرة، بلا تاريخ.

(٥) مخطوطات الحديث النبوي في العراق: (٢٤٨).

(٦) المرجع نفسه: (٢٥١)، وهنالك في مكتبة البلدية بالإسكندرية مختصر لصحيح مسلم مجهول المؤلف أيضاً، أفاده سزكين.

١ ـ علل صحيح مسلم، لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت ٣٢٣ هـ)(١).

٢ ـ الاستدراك والتتبع، لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)(٢).

٣ ـ جواب أبي مسعود الدمشقي الدارقطني عن استدراكاته، لإبراهيم بن محمد الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ)(٣).

٤ ـ بين الإمامين مسلم والدارقطني، لربيع بن هادي المدخلي (معاصر)(٤).

٥ ـ غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، ليحيى بن علي الرشيد العطار (ت ٦٦٢ هـ)(٥).

٦ ـ الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)(٦).

---

(١) راجع: «السير»: (١٤/٥٤٠) و«تذكرة الحفاظ»: (٣/٨٢٤) وقد فرغت من نسخه والتعليق على قسم منه، يسر الله إتمامه، ثم طبع بتحقيق أخي علي حسن عبدالحميد.

(٢) طبع بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، وانظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٢٤٠).

(٣) منه نسخة خطية في مكتبة بتنة بالهند، وانظر «صيانة صحيح مسلم»: (١٧٧) و«تاريخ بغداد»: (١٤/٧٠ ـ ٧١) وكشف عن وهم له فيه.

(٤) مطبوع في الهند عن الجامعة السلفية، سنة ١٤٠٢ هـ.

(٥) منه نسخة خطية في مكتبة برلين، فرغت من نسخها، يسر الله تحقيقها ونشرها، وقد ذكره بروكلمان خطأً ضمن «شروح صحيح مسلم»!!

(٦) لحظ الألحاظ: (٢٣١)، وتكلم على منهجه فيه في «التبصرة والتذكرة»: (١/٧١)، وراجع: «تدريب الراوي»: (١/١٣٥) و«توضيح الأفكار»: (١/١٣١) و«كشف الظنون»: (٢/١٤٥٥)؛ ونمى إليَّ أن الكتاب حقق لنيل =

٧ ـ البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح، وأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ)[١].

*** تاسعاً: الكتب التي أفردت في أحاديث أو مسائل أو دراسات اصطلاحية خاصة تتعلق بـ «صحيح مسلم»:**

١ ـ السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم في السند المعنعن، لمحمد بن عمر بن رشيد الفهري (ت ٧٢١ هـ)[٢].

٢ ـ تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم، لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن سبط بن العجمي (ت ٨٨٤ هـ)[٣].

٣ ـ الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)[٤].

٤ ـ عوالي مسلم، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)[٥].

= درجة الدكتوراه.

(١) لحظ الألحاظ: (٢٨٧) وتدريب الراوي: (١/١٣٥) وفهرس الفهارس: (٢/١١١٩) والأعلام: (١/١٤٨)؛ ونمى إليَّ أن الكتاب حقق لنيل درجة الدكتوراه.

(٢) مطبوع بتحقيق الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة، حفظه الله، في تونس، عن الدار التونسية للنشر، وأفاد الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات»: (١/٤٤٤) أن مؤلفه لم يتمه!! فليحرر.

(٣) منه نسخة خطية في الظاهرية، وفرغتُ من تحقيقه، وسأنشره قريباً إن شاء الله تعالى.

(٤) صدر عن مكتبة المعلا في الكويت.

(٥) مطبوع بتحقيق محمد المجذوب، في تونس عن الدار التونسية للنشر، سنة =

٥ ـ الرباعيات في صحيح مسلم، لمحمد بن إبراهيم الوافي (ت ٧٣٥ هـ)[١].

٦ ـ الأربعين الأبدال التساعيات للبخاري ومسلم، لعبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت ٧٠٥ هـ)[٢].

٧ ـ جزء فيه حديثين أحدهما في صحيح مسلم وهما موضوعان! لابن حزم الأندلسي[٣].

٨ ـ جزء على حديث ابن عباس في قصة طلب أبي سفيان ال... ﷺ، لابن كثير الدمشقي[٤].

... عبد القادر السندي [٥].

... بد الرحمن

...كتب الثقافية،

...١٨، ٢/٤٦٢)،

و «تاريخ الأدب

... المقدس، وانظر:

... «عالم الكتب»: (م ١

...»: (٣٨٧ وما بعدها).

...ح الأفكار»: (١/١٢٩)

(ع ٤٩ السنة ١٣، سنة ١٤٠١ ... سنة ١٣ ص ٤٧ ـ ٦١).

(٦) أطروحة ماجستير، ... الكاتبة، بإشراف الشيخ عبد الرحمن عون، سنة ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨ هـ.

١١ ـ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حياته وصحيحه، لمحمود فاخوري [١].

١٢ ـ تساعيات مسلم في صحيحه، لضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) [٢].

١٣ ـ جزء فيه ستون حديثاً من رباعيات مسلم بن الحجاج، لم يعلم مؤلفه [٣].

*** عاشراً: الكتب التي اعتنت برجال «صحيح مسلم»:**

اهتم كبار العلماء برجال صحيح مسلم، وألّفوا في ذلك مؤلَّفات، وكانت في رجال «الصحيحين» معاً تارة، وفي رجال «صحيح مسلم» وحده تارة أخرى، نخص منها:

١ ـ رجال صحيح الإمام مسلم، لأبي بكر أحمد بن منجويه الأصبهاني (ت ٤٢٨ هـ) [٤].

---

(١) مطبوع عن دار السلام، سنة ١٣٩٩ هـ، وسنة ١٤٠٥ هـ.

(٢) منه نسخة خطية في الظاهرية، فهرس مخطوطات الظاهرية (المجاميع) (القسم الأول/ ٢٧٩).

(٣) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية، ضمن مجموع في الحديث، ومن الجدير بالذكر أن علياً القاري قال في أوائل «المرقاة» أن لمسلم في «صحيحه» ثلاثيات، وليس الأمر كذلك، قال المباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذي»: (١/ ٤٣٩): «وأما صحيح مسلم فليس فيه ثلاثي».

(٤) طبع بتحقيق عبدالله الليثي، في بيروت، عن دار المعرفة (٢ م)، سنة ١٤٠٧ هـ.

٢ ـ رجال مسلم بن الحجاج، لأبي العباس أحمد بن طاهر بن شبرين الأنصاري (ت ٥٣٢ هـ)[(١)].

٣ ـ المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج، لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي (ت ٥٢٢ هـ)[(٢)].

٤ ـ مجموع في رجال مسلم بن الحجاج، لأبي العباس بن الشترمني[(٣)].

٥ ـ أسماء رجال مسلم، عبدالله الطيب بن عبدالله بامخرمة (ت ٩٤٧ هـ)[(٤)].

٦ ـ تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)[(٥)].

٧ ـ تسمية رجال مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني[(٦)].

أما الكتب التي اعتنت برجال «الصحيحين»، فمنها:

٨ ـ رجال البخاري ومسلم، لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)[(٧)].

---

(١) الغنية: (١٨٥) والأعلام: (١/١٣٩) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

(٢) الصلة: (٢٩٣) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

(٣) الذيل والتكملة: السفر الأول (١/١٣١) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

(٤) الأعلام: (٤/٩٤).

(٥) منه نسخة خطية في مكتبة (لالي) باستامبول، رقم (٢٠٨٩) وكتبت سنة (٧٣١ هـ)، راجع: «الذهبي ومنهج في تاريخ الإسلام»: (١٦٥).

(٦) الجمع بين رجال الصحيحين (١/٤) لابن القيسراني.

(٧) وهو ثلاثة أقسام، الأول: في «أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري =

٩ ـ ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء، لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)[(١)].

١٠ ـ تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)[(٢)].

١١ ـ رجال الصحيحين، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي الطبري (ت ٤١٨ هـ)[(٣)].

١٢ ـ الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ)[(٤)].

= ومسلم وما انفرد به كل منهما» والثاني «في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحّت روايته عند البخاري» والثالث «في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم من صحت روايته عند مسلم» وقد طبع القسمان الثاني والثالث، سنة ١٤٠٦ هـ، في (٢ م)، في بيروت، عن دار الفكر، بتحقيق بُوران الضناوي وكمال يوسف الحوت. وحققه عدنان عبد الرحمن الدوري، ونشره في «مجلة المجمع العلمي العراقي»، (ج ١ ـ ٢ م ٣٢ سنة ١٤٠١ هـ).

(١) حققه موفق عبد القادر، ذكر ذلك في تعليقه على «المؤتلف والمختلف»: (١/ ٤٦).

(٢) طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت، في بيروت، عن مؤسسة الكتب الثقافية، سنة ١٤٠٧ هـ.

(٣) تذكرة الحفاظ: (٣/ ١٠٨٣) وشذرات الذهب: (٣/ ٢١١) وتاريخ بغداد: (١٤/ ٧٠).

(٤) مقدمة رجال صحيح مسلم: (١/ ١٠) والمعروف أن الكلاباذي صنف في رجال البخاري فقط، راجع كتاب ابن طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٤).

١٣ ـ الجمع بين رجال الصحيحين، لمحمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) [١].

١٤ ـ رجال البخاري ومسلم، لأحمد بن أحمد الهكاري (ت ٧٦٣ هـ) [٢].

١٥ ـ المغني في معرفة رجال الصحيحين، لصفوت عبد الفتاح محمود (معاصر) [٣].

وقد اهتم جماعة في رجال «الصحيحين»، وخصُّوا مواضع تتعلق بهم وأفردوها بالتأليف، مثل:

١٦ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني (ت ٤٩٨ هـ) [٤].

استوعب فيه أكثر رجال «الصحيحين»، فقيّد وضبط كل اسم يقع فيه اللبس، وصنّفه في ثلاثة أقسام:

الأول: نبّه فيه على الأوهام الواقعة في رجال «الصحيحين» سوى الصحابة.

الثاني: نبه فيه على الأوهام الواقعة في أسماء الصحابة.

الثالث: عرف فيه بشيوخ البخاري ومسلم.

---

(١) طبع في حيدرآباد قديماً سنة ١٣٢٣ هـ، وصور في بيروت حديثاً سنة ١٤٠٥ هـ، (٢ م).

(٢) الأعلام: (١/٩١).

(٣) مطبوع في دار عمار، ودار الجيل، بيروت.

(٤) طبع جزء منه في الرياض، عن دار اللواء، بتحقيق محمد صادق آيدين، سنة ١٤٠٧ هـ.

١٧ ـ المطلب السامي في ضبط ما يشكل في الصحيحين من الأسامي، لمحمد بن أبي بكر الأشخر (ت ٩٩١ هـ)[١].

١٨ ـ قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين، لعبد الغني بن أحمد البحراني (كان حياً سنة ١١٧٤ هـ)[٢].

١٩ ـ الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، ليحيى بن أبي بكر العامري (ت ٨٩٣ هـ)[٣].

وقد كتب جماعة مصنفاتٍ خاصة في أسماء الشيوخ الذين روى عنهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وأضاف إليهم بعضهم أسماء شيوخ أصحاب السنن، ونمثل على ذلك بما يلي:

٢٠ ـ المعلم بأسماء شيوخ البخاري ومسلم، لأبي بكر محمد بن إسماعيل الأوبني، المعروف بـ (ابن حلفون) (ت ٦٣٦ هـ)[٤].

٢١ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بـ (ابن عساكر) (ت ٥٧١ هـ)[٥].

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية: (٢٩٦ ـ قسم مصطلح الحديث).

(٢) طبع في الهند سنة ١٣٢٣ هـ، وفي السعودية عن دار التوبة، سنة ١٤١٠ هـ.

(٣) طبع في بيروت، وانظر: «تاريخ التراث»: (١/٢٠٢) و«الضوء اللامع»: (١٠/٢٢٤) و«البدر الطالع»: (٢/٣٢٧).

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة الأزهر، وانظر: «معجم الفقه المالكي»: (٤٥) و«الأعلام»: (٦/٣٦) و«الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٩)، ولعله الذي ذكره الشيخ مخلوف في «شجرة النور الزكية»: (١٨١) وسماه «المعلم في شرح البخاري ومسلم» إذا لم يكن له كتابان.

(٥) مطبوع بتحقيق سكينة الشهابي، في بيروت، عن دار الفكر، سنة ١٤٠١ هـ.

٢٢ ـ تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مصنفاتهم عن الصحابة والتابعين إلى شيوخهم، لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني (ت ٤٢٥ هـ)[١].

٢٣ ـ تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي، لعبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري (ت ٦١٢ هـ)[٢].

أما المصنفات التي تجمع بين الرواة الذين أخرج لهم مسلم في «الصحيح» وسائر الكتب الستة، فكثيرة جداً، من أشهرها: «الكمال في معرفة الرجال» للجماعيلي المقدسي (ت ٦٠٠ هـ) وتهذيباته، مثل: «تهذيب الكمال» للمزي وتذهيبه: و«الكاشف» للذهبي، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر، وكتب أُخرى صنفت عليهما، لا يتسع المقام لسردها.

وقد صنّف جماعة في أسماء الرواة الذين رووا عن مسلم بن الحجاج «صحيحه»، مثل: الضياء المقدسي فإن له «الرواة عن مسلم بن الحجاج»[٣]، وقدمنا في مبحث (رواة الصحيح) أسماء سبعة من المصنفين صنفوا في أسانيد «صحيح مسلم» وفي ختماته[٤].

---

(١) فهرس ابن خير: (٢٢٢)، وانظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»: (١٢٣ ـ ١٣٠).

(٢) الأعلام: (٨/٢٠٧) للمراكشي ومعجم الفقه المالكي: (٢٤) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٩).

(٣) منه مجموعتان في المكتبة الظاهرية، برقم (مجموع ٥٢، مجموع ٨٢).

(٤) راجع (ص ١٧٠ ـ ١٧١).

*** حادي عشر: شروح صحيح مسلم:**

بعد أن بيّنا مكانة «صحيح مسلم»، وعناية علماء الأمة به، نختتم كتابنا بإلقاء الضوء على أهم الجوانب التي صرفت في خدمة هذا الكتاب. وهو الشروح التي وضعت على هذا «الصحيح»، وقبل ذلك أُنوّه بما يلي:

أولاً: هذه الشروح كثيرة ومتنوعة، وسأذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ ما أمكنني جمعه منها.

ثانياً: المتأمل في هذه الشروح يجدها على أقسام، فمنها: شروح لـ«صحيح مسلم»، ومنها مختصرات لهذه الشروح، ومنها شروح لمختصرات «صحيح مسلم»، ومنها تتمات لشروح، ومنها شروح لزوائد «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، ومنها حواشٍ وتعليقات، ومنها شروح لهذا «الصحيح» بغير العربية.

ثالثاً: وقد أفرد بعض العلماء شروحاً خاصة لمقدمة صحيح مسلم، سبق أن سردنا ستة منها، عند كلامنا على المقدمة [1].

رابعاً: سنقتصر هنا على ذكر شروح «صحيح مسلم» بأقسامها المذكورة آنفاً، وهناك شروحاً أُخرى تشرح بعض الجوانب من «صحيح مسلم» أو تجمع بينه وبين غيره من كتب الحديث. أعرضنا عن ذكرها هنا لعدم تكامل صفات الشروح فيها، أو لعدم صحة تسميتها بـ(شرح مسلم)، لكونها تتحدث عن غيره أيضاً.

---

(١) راجع (ص ١٤٦).

فهرس موجز لشروح «صحيح مسلم» التي عرفتُها مع قصر باعي:

وهذه الشروح هي:

١ ـ شرح صحيح مسلم، لمحمد بن إسماعيل الأصفهاني (ت ٥٢٠ هـ)[١].

٢ ـ المفهم لشرح غريب مسلم، لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩ هـ)[٢].

٣ ـ شرح صحيح مسلم، لإسماعيل بن محمد قِوام السنة (ت ٥٣٥ هـ)[٣].

٤ ـ المعلم بفوائد مسلم، لمحمد بن علي المازري (ت ٥٣٦ هـ)[٤].

٥ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٠٤ هـ)[٥].

---

(١) طبقات الشافعية: (١/٣٣٨ ـ ٣٣٩) لابن قاضي شهبة وطبقات الشافعية: (١/٣٥٩) للأسنوي وسماه النووي في «شرح مسلم»: (١/١٤٦)، ونسبه بعضهم لابنه إسماعيل، وانظر لزاماً: كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٧٣٠).

(٢) تذكرة الحفاظ: (١٢٧٥) والأعلام: (٤/٣١) وشذرات الذهب: (٢/١٣) وكشف الظنون: (١/٥٥٧).

(٣) تذكرة الحفاظ: (١٢٧٩) وشذرات الذهب: (٤/١٠٦) والأعلام: (١/٣٢٣) و«المعجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٧٣٠).

(٤) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٧٣٤)، وقد طبع في (٣ م)، في تونس، حديثاً.

(٥) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٧٣١)، وذكرنا فيه من نسبه إليه: وهو تكملة لكتاب المازري السابق.

٦ ـ الإعلام بفوائد مسلم، لأحمد بن محمد بن الحسن بن عتيق الذهبي البلنسي (ت ٦٠١ هـ)[١].

٧ ـ اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي الحسن علي بن أحمد الوادي آشي الغساني (ت ٦٠٩ هـ)[٢].

٨ ـ شرح صحيح مسلم، لعماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري المعروف بـ (ابن السكري) (ت ٦٢٤ هـ)[٣].

٩ ـ شرح صحيح مسلم، للملك أبي المعالي محمد بن أيوب (ت ٦٣٥ هـ)[٤].

١٠ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بـ (ابن الصلاح) (ت ٦٤٣ هـ)[٥].

١١ ـ المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم، لأبي عبدالله يحيى بن هشام الأنصاري (ت ٦٤٦ هـ)[٦].

---

(١) الأعلام: (١/١٦٧) وشروح صحيح مسلم المغربية: (١٢٠).

(٢) الذيل والتكملة: السفر الخامس: (١/١٧٧) والتكملة: (٦٧٥) لابن الأبار والذخيرة السنية: (٤٩) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٧، ١٢٠) والأعلام: (٤/٢٥٦).

(٣) كشف الظنون: (١/٥٥٥) والحطة: (٥٠٥) ومعجم المؤلفين: (٥/١٤٤).

(٤) قال النعيمي في «الدارس في تاريخ المدارس»: (٢/٢٧٩) في ترجمته: «له كلام جيد على صحيح مسلم».

(٥) حققه موفق عبد القادر، وطبع في بيروت، عن دار الغرب، سنة ١٤٠٤ هـ.

(٦) بغية الوعاة: (١١٩) «تاريخ التراث العربي»: (١/٢٦٩) ومجلة معهد المخطوطات العربية: (١/١٩٥٧) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

١٢ ـ تعليق على صحيح مسلم، لمحمد بن عباد الخلاطي (ت ٦٥٢ هـ)[١].

١٣ ـ شرح صحيح مسلم، لأبي المظفر يوسف بن قِزُغلي، سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)[٢].

١٤ ـ المفهم في شرح مختصر مسلم، لأبي العباس أحمد بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)[٣].

١٥ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)[٤].

١٦ ـ إكمال الإكمال على صحيح مسلم، لمحمد بن إبراهيم البقوري (ت ٧٠٧ هـ)[٥].

١٧ ـ مختصر شرح النووي على مسلم، لعبدالله بن محمد الأنصاري (ت ٧٢٤ هـ)[٦].

---

(١) الحطة: (٢٠٦) والأعلام: (٦/١٨٢).

(٢) كشف الظنون: (١/٥٥٨) والحطة: (٢٠٥).

(٣) شذرات الذهب: (٥/٢٧٤) وكتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٧٣٢)، ويحققه الآن مجموعة من طلبة الدراسات العليا لنيل درجة الدكتوراه.

(٤) طبع مرات عديدة، بيّنها سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/٢٥٦ ـ ٢٥٩) وعبد الجبار عبد الرحمن في «ذخائر التراث العربي»: (٢/٨٣٤)، ولسعدون إبراهيم العيساوي رسالة «الإمام النووي ومنهجه في شرح صحيح مسلم» نال بها درجة الماجستير، من جامعة بغداد، سنة ١٤١٠ هـ.

(٥) أكمل فيه شرح القاضي عياض، وانظر: «نفح الطيب»: (١/٣٥٣) و«شجرة النور الزكية»: (٢١١) و«الأعلام»: (٤/٣٣٥) للمراكشي و«الأعلام»: (٥/٢٩٧) و«الأبي وكتابه الإكمال»: (١٠٩) و«الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٧).

(٦) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٢) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٦٨).

١٨ ـ شرح مختصر مسلم للمنذري، لأبي عمرو عثمان بن علي بن إبراهيم، المعروف بـ (خطيب جبرين) (ت ٧٣٠ هـ) [١].

١٩ ـ شرح صحيح مسلم، لعمر بن عبد الرحيم بن يحيى القرشي النابلسي (ت ٧٣٤ هـ) [٢].

٢٠ ـ شرح مختصر صحيح مسلم للمنذري، لعثمان بن عبد الملك الكردي المصري (ت ٧٣٨ هـ) [٣].

٢١ ـ إكمال الإكمال على صحيح مسلم، لأبي عيسى عيسى بن مسعود الزواوي (ت ٧٤٤ هـ) [٤].

٢٢ ـ شرح صحيح مسلم، لسعيد بن محمد بن مسعود الكَازَرُوني (ت ٧٥٨ هـ)[٥].

٢٣ ـ بغية المسلم وغنية المغنم، لسليمان آفندي[٦].

٢٤ ـ شرح مختصر مسلم للمنذري، لمحمد بن أحمد بن علي بن عمر الأسنوي (ت ٧٦٣ هـ) [٧].

٢٥ ـ الغلسيات، لمحمد بن محمد بن إبراهيم السلمي،

---

(١) الدرر الكامنة: (٢/٤٤٤).

(٢) الدرر الكامنة: (٣/١٧٠).

(٣) كشف الظنون: (١/٥٥٨) ومعجم المؤلفين: (٦/٢٦١) والحطة: (٢٠٦).

(٤) الديباج المذهب: (٢/٧٢ ـ ٧٤) والدرر الكامنة: (٣/٢١١) والحطة: (٢٠٥) والبدر الطالع: (١/٥٢٠) ومعجم المؤلفين: (٨/٣٣).

(٥) سيرة الإمام البخاري: (٤٠١) ومعجم المؤلفين: (٤/٢٣١).

(٦) توجد نسخة خطية منه في مكتبة أيا صوفيا بالقسطنطينية، راجع «سيرة الإمام البخاري»: (٤٠١).

(٧) الدرر الكامنة: (٣/٣٤٢) والحطة: (٢٠٦).

المعروف بـ (ابن الحاج البلفيقي) (ت ٧٧١ هـ) [١].

٢٦ ـ شرح صحيح مسلم، لعبدالله بن محمد الصالحي، المشهور بـ (ابن المهندس) (ت ٧٦٩ هـ)[٢].

٢٧ ـ شرح صحيح مسلم، لمحمد بن محمود البابرتي (ت ٧٨٦ هـ)[٣].

٢٨ ـ مختصر شرح صحيح مسلم للنووي، لمحمد بن يوسف القونوي (ت ٧٨٨ هـ)[٤].

٢٩ ـ إكمال إكمال المعلم، لأبي القاسم السلاوي (ت ٨٠٠ هـ تقريباً)[٥].

٣٠ ـ شرح زوائد مسلم على «صحيح البخاري»، لعمر بن علي بن الملقّن (ت ٨٠٤ هـ)[٦].

٣١ ـ إكمال إكمال المعلم، لمحمد بن خليفة بن عمر الوشتاني الأبي (ت ٨٢٧ هـ)[٧].

---

(١) فهرس الفهارس والأثبات: (١/١٥٣).

(٢) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٢) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٦٩).

(٣) تاريخ التراث العربي: (١/٢٦٩).

(٤) كشف الظنون: (١/٥٥٨) والحطة: (٢٠٤) وشذرات الذهب: (٦/٣٠٦) ومعجم المؤلفين: (١٢/١٢٣).

(٥) نيل الابتهاج: (٢٢٥) وشجرة النور الزكية: (٢٥٠) ـ وفيه: «نفيس للغاية» ـ والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٧) و «معجم الفقه المالكي»: (١٨).

(٦) الضوء اللامع: (٦/١٠٢) والبدر الطالع: (١/٥٠٩) والأعلام: (٥/٥٧) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٦).

(٧) مطبوع في القاهرة، سبعة مجلدات، سنة ١٣٢٨ هـ، وجمع فيه بين شروح المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن =

٣٢ ـ فضل المنعم في شرح صحيح مسلم، لمحمد بن عطاء الله الرازي (ت ٨٢٩ هـ)[1].

٣٣ ـ شرح صحيح مسلم، لتقي الدين أبي بكر محمد بن عبد المؤمن الحصني (ت ٨٢٩ هـ)[2].

٣٤ ـ شرح الجامع الصحيح لمسلم، ليحيى بن محمد بن الكرماني (ت ٨٣٣ هـ)[3].

٣٥ ـ تحفة المنجد المفهم في غريب صحيح مسلم، لم يعلم مؤلفه[4].

٣٦ ـ شرح صحيح مسلم، لإبراهيم بن محمد سبط بن العجمي (ت ٨٤١ هـ)[5].

٣٧ ـ النكت على شرح صحيح مسلم للنووي، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)[6].

= عرفة، ولعبد الرحمن عون كتاب: «الأبي وكتابه الإكمال». مطبوع في دار الكتاب العربي، سنة ١٤٠٣ هـ.

(١) البدر الطالع: (٢/٢٠٧) وإيضاح المكنون: (١/٣٥٤) و(٢/١٩٩) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٦٩).

(٢) شذرات الذهب: (٧/١٨٩) والبدر الطالع: (١/١٦٦) والأعلام: (٢/٤٥) ومعجم المؤلفين: (٣/٧٤).

(٣) هدية العارفين: (٢/٢٥٧).

(٤) نقل منه سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ) وقال: «مجهول المؤلّف»، ومنه نسخة خطية كتبت سنة (٨١٦ هـ)، وانظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/٢٦٩) و«تاريخ الأدب العربي»: (٣/١٨٢).

(٥) ذيل طبقات الحفاظ: (٣١٤) وتاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٢).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/٣٥٤).

٣٨ ـ المعرب المفهم في شرح صحيح مسلم، لابن أبي الأحوص [١].

٣٩ ـ شرح صحيح مسلم، لابن أبي جمرة [٢].

٤٠ ـ مكمل إكمال الإكمال، لمحمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥ هـ) [٣].

٤١ ـ فتح المنعم على صحيح مسلم، ليحيى بن محمد القباني (ت ٩٠٠ هـ) [٤].

٤٢ ـ تعليق على صحيح مسلم، لعيسى بن أحمد الهنديسي الهدبي البجائي، المعروف بـ (ابن الشاط) [٥].

٤٣ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) [٦].

---

(١) نفح الطيب: (٢/٥٣٦) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

(٢) الذيل والتكملة: السفر السادس/ ص ٦ والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

(٣) طبع على هامش كتاب «إكمال الإكمال» للأبي، وانظر: «فهرس الفهارس والأثبات»: (٢/٩٩٩).

(٤) هدية العارفين: (٢/٥٢٩) والأعلام: (٨/١٦٨).

(٥) وليس هو ابن الشاط السبتي، والتقط هذا الشرح من «شرح الأبي»، منه نسخ خطية في المكتبة الحسنية بالرباط، تحت الأرقام: (٥٤٥٦، ٥٥٣٦، ٩٠٠٥) والمكتبة العامة بالرباط، رقم (١٧٩١ ـ ١٨٢٤ ك)، وانظر: «المنتقى المقصور» لابن القاضي: (٢/٢٧٤) و«نيل الابتهاج»: (١٩٤) ومجلة «دار الحديث»: (ع ٣ ص ١٠٠) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

(٦) طبع في القاهرة، سنة ١٣٢٨ هـ، وانظر: «فهرس الفهارس والأثبات»: (٢/١٠١٥).

٤٤ ـ منهاج الابتهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأحمد بن محمد بن بكر القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)[١].

٤٥ ـ شرح صحيح مسلم، لزكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)[٢].

٤٦ ـ شرح صحيح مسلم، لعلي بن محمد المنوفي (ت ٩٣٩ هـ)[٣].

٤٧ ـ شرح صحيح مسلم، لعبدالله الطيب بن عبدالله بامخرمة (ت ٧٤٧ هـ)[٤].

٤٨ ـ بغية القارىء والمتفهم في شرح صحيح مسلم، ليحيى بن محمد السنباطي (أتمه في سنة ٩٦٢ هـ)[٥].

٤٩ ـ شرح صحيح مسلم، لأحمد بن عبد الحق (ت قبل سنة ٩٦٢ هـ)[٦].

٥٠ ـ شرح صحيح مسلم، لعلي بن محمد بن علي الشامي (ت ٩٦٣ هـ)[٧].

---

(١) البدر الطالع: (١/١٠٣) وكشف الظنون: (١/٥٥٨) ومعجم المؤلفين: (٢/٨٦) والحطة: (٢٠٦) ووقع اسمه فيه: «منهاج الديباج»! وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧١).

(٢) كشف الظنون: (١/٥٥٨) والحطة: (٢٠٥) ومعجم المؤلفين: (٤/١٨٢).

(٣) الأعلام: (٥/١١).

(٤) الأعلام: (٤/٩٤).

(٥) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

(٦) تاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

(٧) قال الغزي في «الكواكب السائرة»: (٢/١٩٨) في ترجمته: «ذكر لي أنه عمل شرحاً على «صحيح مسلم» شبيهاً لصنع القسطلاني على البخاري».

٥١ ـ شرح صحيح مسلم، لعلي بن محمد القاري (ت ١٠١٦ هـ)[١].

٥٢ ـ شرح صحيح مسلم، لعبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ)[٢].

٥٣ ـ حاشية أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ)[٣].

٥٤ ـ عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم، لعبدالله بن محمد يوسف زاده (ت ١١٦٧ هـ)[٤].

٥٥ ـ حاشية على صحيح مسلم، لأبي العباس بن أبي المحاسن الفاسي (ت ١٠٢١ هـ)[٥].

٥٦ ـ حاشية شرح صحيح مسلم، لعلي بن أحمد السعيدي (كان يعيش سنة ١١٦٨ هـ)[٦].

٥٧ ـ تعليق على صحيح مسلم، لمحمد التاودي بن محمد بن سودة (ت ١٢٠٩ هـ)[٧].

---

(١) كشف الظنون: (١/٥٥٨) ومختصر نشر النور: (٢/٣١٨) وهدية العارفين: (٧٥٢) والحطة: (٢٠٦)، وعده بعضهم من الكتب المفقودة، راجع: «الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث»: (٤٠١ ـ ٤٠٢).

(٢) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

(٣) وقد طبعت في الهند قديماً.

(٤) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

(٥) مرآة المحاسن: (١٥١) ونشر المثاني: (١/١١١) والدرر البهية: (٢/٢٧٦) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

(٦) تاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

(٧) نيل الابتهاج: (٢٨٧) ومعجم المؤلفين: (٩/٢٨٧) وفهرس الفهارس: =

٥٨ ـ وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعلي بن سليمان البجموعتي الدمنيتي (ت ١٢٩٨ هـ) [١].

٥٩ ـ السِّراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج، لصديق حسن خان (ت ١٣٠٧ هـ) [٢].

٦٠ ـ الحل المفهم لصحيح مسلم، لرشيد أحمد الكنكوهي (ت ١٣٢٣ هـ) [٣].

٦١ ـ حاشية على صحيح مسلم، لأحمد بن يوسف الفاسي (ت ١٩٢١ م ـ ١٣٤١ هـ) [٤].

٦٢ ـ فتح الملهم شرح صحيح مسلم، شبيّر أحمد العثماني (ت ١٣٦٩ هـ) [٥].

= (٢٥٧/١) والأعلام: (٦٢/٦) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٧).

(١) طبع في القاهرة، مع شرح السيوطي المتقدم، عن المكتبة الوهبية، سنة ١٢٩٨ هـ، وعن دار الكتب سنة ١٣٢٨ هـ.

(٢) طبع في بهوبال، سنة ١٣٠٢ هـ، (٢ ج)، وطبع في مصر، (٤ م)، وهو «شرح مختصر المنذري».
راجع: «فهرس الفهارس»: (١٠٥٦/٢). و «سيرة الإمام البخاري»: (٤٠٢).

(٣) طبع في الهند، مع تعليقات محمد زكريا الكاندهلوي، الجزء الأول فقط، إلى كتاب الاعتكاف.

(٤) فهرس الفهارس والأثبات: (٦٠٤/٢) وفيه: وشرع في حاشية على «صحيح مسلم»، فكتب منها جزءاً».

(٥) طبع في (٣ م)، في الهند، وطبعت مقدمته بكراتشي طبعة مستقلة، ويعمل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على تحقيقها، وانظر في وصف هذا الشرح =

٦٣ ـ تكملة فتح الملهم، لمحمد تقي العثماني (معاصر)[١].

٦٤ ـ فتح المنعم شرح صحيح مسلم، لموسى شاهين لاشين (معاصر)[٢].

شروح لـ «صحيح مسلم» بغير العربية:

ومن شروح هذا «الصحيح» بغير العربية:

٦٥ ـ المطر الثجاج على صحيح مسلم بن الحجاج، لولي الله الفرخ آبادي، بالفارسية[٣].

٦٦ ـ منبع العلم، لنور الحق بن عبد الحق الدهلوي (ت ١٠٧٣ هـ)، بالفارسية[٤].

٦٧ ـ تكملة منبع العلم، لفخر الدين محب الله بن نور الحق الدهلوي، بالفارسية[٥].

= وقيمته: «مقالات الكوثري»: (٨٢ ـ ٨٤) والتعليق على «سيرة الإمام البخاري» للمباركفوري: (٤٠٣ ـ ٤٠٤).

(١) طبع منه: (٢ م)، بكراتشي، عن دار العلوم، وصل فيه إلى (كتاب اللقطة)، وفيه مباحث عصرية في المعاملات.

(٢) طبع منه أجزاء بمصر.

(٣) الحطة(٢٠٦)، وقال فيه صديق حسن خان: «وهو بالفارسية، ولا يخلو عن فائدة زائدة»، وانظر: «سيرة الإمام البخاري»: (٤٠٣).

(٤) إيضاح المكنون: (١/٣٥٤) والحطة: (٢٠٦) وتاريخ الأدب العربي: (١٨٣/٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

(٥) المصادر السابقة وسيرة الإمام البخاري: (٤٠٣).

٦٨ - شرح صحيح مسلم، لوحيد الزمان نواب وقار نوازجنك (ت ١٣٣٨ هـ)، الهندستانية [١].

٦٩ - شرح صحيح مسلم، لعبد العزيز غلام رسول(ت ١٣٠٧ هـ) [٢] ، بلغة البنجاب.

---

(١) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠) وسيرة الإمام البخاري: (٤٠٣) وفيه: «وهي ترجمة مفسرة، وقد طبع ونشر».

(٢) تاريخ الأدب العربي: (٣/١٨٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠)، وهو بدون أسانيد.

الخاتمة

هذه هي جهود العلماء التي حاولنا حصرها، وهي تدلل على أن لأهل العلم عنايةً خاصةً بـ «صحيح مسلم»، علماً منهم بمنزلته العليا بين أصول الإسلام الستة، فمنهم من ألّف مستخرجات عليه، ومنهم من ألف في رجاله خاصة، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض أهل النقد سنداً ومتناً، ومنهم من سعى في إيضاح مخبآت معانيه، وشرح وجوه دلالاته، وكشف ما أغلق في أسانيده[1]، ولم يطبع من هذه الشروح ـ للأسف الشديد ـ إلا النزر اليسير، اللهم هيّئ لها الصادقين الشادين المخلصين، وعجل في ظهورها، لتتسنى الاستفادة منها، فإنها كنوز ثمينة، يهتم بها كل الاهتمام من يريد تذوق علم الحديث بوجهه، راغباً في العلم للعلم، فيصبح على نور من ربه، راقياً على مراقي الاعتلاء في العلم، نافعاً بعلمه، ومنتفعاً به، والله سبحانه ولي التسديد.

وما يزال «صحيح مسلم» منذ أُلِّف حتى يومنا هذا موضع التجلّة من أهل العلم، ومن يوم أن أُلّف وهو واسع الخطى في سيره، بل ظفره، يطوي المسافات والأجيال، وهو عظيم القدر، مرموق

---

(١) مقالات الكوثري: (٨٢).

المكانة، مرفوع الذرى، إذ كان تأليفه فتحاً جديداً في علم الحديث النبوي، بل كان أعظم فتح في تاريخه، وهو وحده الذي وجّه تجميع الأسانيد، وسرد الأحاديث معاً، وجهة صالحة، وإلا لو بقي المحدثون يتبعون طريقة البخاري لكانت مصنفاتهم مغلّقة الأبواب أمام الناس، عذراء لا يفتضّها إلا الراسخون في العلم، وهم يعدّون على الأصابع.

ولا يسعنا ـ في الختام ـ إلا أن نتقدم بالشكر الوافر، والثناء العاطر، لكل من خدم هذا «الصحيح» بأي خدمة من شرح أو تلخيص أو طبع أو ترجمة أو غير ذلك سائلين الله سبحانه أن يجزيهم الجزاء الطيب، وأن يوفقهم دائماً إلى خدمة الدين والعلم.

وهذا آخر ما وفقنا الله إليه، وأعاننا عليه، من التقاط ما ينفع ويلزم نشره في هذه السلسلة من دراستنا المفردة المسهبة عن «الإمام مسلم بن الحجاج وأثره في علم الحديث وسمات صحيحه». فرضي الله عنه، ونفع الأمة بعلمه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه الهداة، وسائر من والاه.

في يوم الثلاثاء، شوال، سنة ١٤١١ هـ

الفهرس

أعـــلام المسلمين

سلسلة تراجم إسـلامية تجمـع بين العلم والفكـر والتوجيـه، وتتناول أعلام المسلمين في شتى الميادين.

صدر منها:

٢٣ــ مالك بن أنس
تأليف: عبد الغني الدقر
٢٤ــ عبد الله بن مسعود
تأليف: عبد الستار الشيخ
٢٥ــ معاذ بن جبل
تأليف: عبد الحميد طهماز
٢٦ــ الإمام الجويني
تأليف: د. محمد الزحيلي
٢٧ــ القاضي البيضاوي
تأليف: د. محمد الزحيلي
٢٨ــ عبد الحميد بن باديس
تأليف: مازن مطبقاني
٢٩ــ تميم بن أوس الداري
تأليف: محمد محمد حسن شراب
٣٠ــ السلطان عبد الحميد الثاني
تأليف: د. محمد حرب
٣١ــ السيدة خديجة
تأليف: عبد الحميد طهماز
٣٢ــ زيد بن ثابت
تأليف: صفوان داوودي
٣٣ــ الإمام أبو جعفر الطبري
تأليف: د. محمد الزحيلي
٣٤ــ أبو موسى الأشعري
تأليف: عبد الحميد طهماز
٣٥ــ أبو عبيد قاسم بن سلام
تأليف: سائد بكداش
٣٦ــ أبو جعفر الطحاوي
تأليف: عبد الله نذير أحمد
٣٧ــ سفيان بن عيينة
تأليف: عبد الغني الدقر
٣٨ــ الحافظ ابن حجر العسقلاني
تأليف: عبد الستّار الشيخ
٣٩ــ العز بن عبد السلام
تأليف: د. محمد الزحيلي
٤٠ــ عمر بن عبد العزيز
تأليف: عبد الستّار الشيخ
٤١ــ الإمام القرطبي
تأليف: مشهور حسن سلمان
٤٢ــ سعد بن الربيع
تأليف: محمد علي كاتبي
٤٣ــ الإمام الغزالي
تأليف: صالح أحمد الشامي
٤٤ــ الإمام الزهري
تأليف: محمد محمد حسن شراب
٤٥ــ عبد القادر الجيلاني
تأليف: د. عبد الرزاق الكيلاني
٤٦ــ الإمام البيهقي
تأليف: د. نجم عبد الرحمن خلف
٤٧ــ محمد بن الحسن الشيباني
تأليف: د. علي أحمد الندوي
٤٨ــ أُبي بن كعب
تأليف: صفوان داوودي
٤٩ــ الإمام مسلم بن الحجاج
تأليف: مشهور حسن سلمان
٥٠ــ الإمام الذهبي
تأليف: عبد الستار الشيخ